الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التّعليم العالـي والبحث العلمـي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو –
كليـة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربية وآدابها

التّخصص: اللّغة والأدب العربيّ
الفرع: علوم اللّغة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

إعداد: عبد الغاني تواتي

الموضوع:

العِلَّة النَّحويّة عند ابن جني من خلال كتاب علل التَّثنية
ـ دراسة وصفية تحليلية ـ

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ عمر بلخير، أستاذ محاضر صنف –أ– جامعة تيزي وزو.................................... **رئيسًا**
د/ السعيد حاوزة، أستاذ محاضر صنف –أ– جامعة تيزي وزو............................ **مشرفًا ومقررًا**
د/ بوعلام طهراوي، أستاذ محاضر صنف –أ– جامعة البويرة ....**ممتحنًا**
د/ محمد الصادق بروان، أستاذ محاضر صنف –أ– جامعة تيزي وزو...........................**ممتحنًا**

تاريخ المناقشة: ..../ ..../ 2014م

إنّ الخوف من ظهور اللّحن في القرآن الكريم الذي فشا وانتشر في البيئة العربية باختلاط العرب بالأعاجم بسبب اتّساع رقعة الدّولة الإسلامية، هو الدافع الأساس الذي دفع اللّغويون العرب إلى جمع اللّغة العربية والاهتمام بها واستقرائها قصد وصفها وضبطها بالقواعد التي ستساعد غير العرب على النّطق الصحيح بها والقدرة على الكلام وفق سمت كلام العرب.

وكان النّحو أحد هذه الأعمال التي تهدف إلى حماية كتاب الله من خطر اللّحن الذي انتشر في المدن والحواضر، والذي كانت بدايته بضبط أواخر الكلم في الآيات بالنقط الذي توصّل إليه أبو الأسود الدؤلي، وكانت هذه الخطوات بمثابة اللّبنة الأولى التي أرسى عليها اللغويون منهجهم لوضع القواعد وتحرير الأصول وتصنيف الظواهر اللغوية المتنوعة والمتباينة، والبحث عن العلل لتفسير تلك الظواهر والأحكام التي أطلقوها عليها.

والإنسان ميّال بطبعه إلى تعليل الأشياء والسؤال عن المجهولات بـ اللّماذا؟ والبحث عن أسبابها والكشف عن أسرارها وتتبّع جزئياتها والعمل على جمع ما تشابه منها قصد تفسيرها وإطلاق حكم عام عليها إرضاءً لفضوله وإسكانًا لجوارحه، ما يولّد فيه الشّعور بالرّاحة النّفسية، فلا تخلو أي معرفة مهما كان نوعها من نزعة تبريرية وتعليلية، وذلك من أجل تفسير الظواهر المشاهَدة أو المسموعة؛ ومبدأ العليّة، مبدأ عقلي متأصل في الإنسان، وهو الذي يجعله دائمًا يؤمن أنّ لكلّ معلولٍ علّة حتّى يرضي فضوله ويكبح جماحه؛ فأسقط هذه الميزة على مختلف العلوم التي يشتغل عليها بما فيها النّحو، وهكذا عرَف النّحو العربي التعليل منذ بداياته الأولى حتى أصبح المحور الذي يدور حوله ولا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال؛ وهذا العلم – أعني النّحو– الذي بدأ بسيطا ساذجاً، أخذ بالارتقاء والشّمول، متّكئًا على التّعليل والتّفسير حتّى يستقيم عوده وتقوى حجّته فهذا ما جعل الزّجاجي يقول في الإيضاح: النّحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يُقبل إلاّ بالبراهين والحجج.

إنّ بداية الدرس النحوي العربي كانت بالمنهج الوصفي وانتهت بالمنهج التعليلي، وأخذ هذا العلم بالاستقلال تدريجيًا عن مختلف علوم اللغة حينما نضج واكتمل بداية من القرن الثاني للهجرة فوُجِد له دارسون مختصون أخذوا يدرسونه لذاته، بعدما وجِد ليكون معينًا في الحفاظ على سلامة اللّغة من اللّحن، فاهتموا بالعلّة والتعليل أكثر من ذي قبل، فذهب دارس اللّغة إلى البحث عن علّة

كلّ ما يطلقها من أحكام وقواعد لتثبيت صِحّة القاعدة النّحوية التي توصّل إليها، كعلّل المرفوع والمنصوب والمجزوم والمجرور، من أجل تفسير الأحكام التي أطلقها على الظواهر اللغوية والنحوية، وهذا ما جعل النحاة يولعُون بالتّعليل، ويهتمون به أكثر، وراحوا يلتمسون العلّة والسّبب لكلّ ما يُعلل وما لا يُعلل في النحو العربي، اعتقادًا منهم أنّ كلّ الظواهر اللّغوية يمكن تعليلها متأثرين بالفلسفة والمنطق، فكثرت عللهم واحتدم الجدل بينهم حتّى تضخّمت كتب النحو بمختلف العلل النافّعة وغير النّافعة لتعلّم وتعليم العربية، وأصبح التّعليل غاية النحوي؛ لأنّه يثبت براعته في التّجريد والتأويل والتّفسير، وتجلّى هذا الولوع أكثر حينما تفتّح العرب على مختلف الأجناس والثقافات، فاطّلعوا على علومهم وتأثروا أكثر بالفلسفة والمنطق، واشتدّ هذا التأثر في القرن الرابع الهجري خاصة.

والعلّة النّحوية لازمت النّحو العربي منذ عصوره الأولى، حيث كانت تلك العلل سارية على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، فكان السّابقون يعلّلون ما يصدرونه من أحكام رغبة في تأصيل المسائل وتثبيتها، وإعطائها صِبغة علميّة وإقناعية، لأنّها جاءت تفسيراً للظواهر اللغوية وبُنيت عليها أحكام مختلفة، وأفردت فيها المصنفات، وتشعّب الحديث عنها، وأخذت مسارات واتجاهات شتّى، حتّى أصبحت أمرًا جليلاً في النحو العربي، وقطعة أساسية فيه، وقد قسّمت أقساماً كثيرة تختلف باختلاف النحوي وعصره؛ ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أوّل من بسّط القول في العلل وفتح بابها على مصراعيه حينما قال: فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو فهو ألْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها، ولمّا سُئل عن العلل التي يعتل بها: أهي عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ ردّ عليهم قائلاً: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. ثم جاء سيبويه وتوسّع في العلّة، وأورد في "الكتاب" عللاً منثورة، أخذ أكثرها عن شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد سار على نهجهما أبو بكر بن السّراج واهتم بالعلل الأولى في كتابه الأصول التي يراها تصلح لتعليم اللّغة.

وفي القرن الرّابع الهجري، تعلّق النحاة العرب بالمنطق وافتتنوا به، حتى ساروا على نهجه وشغفوا بالتّعليل أكثر من شغفهم باللغة ذاتها، حتى أضحى كلامهم أقرب إلى الفلسفة منها إلى

النّحو نفسه، وهذا ما جعل أبا علي الفارسي يستنكر على معاصره الرّماني غلوه في التّعليل ومزجه النّحو بالمنطق حتى قال فيه: إن كان النّحو ما يقوله أبو الحسن الرّماني، فليس معنا منه شيء وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء. فأُفرِدت العلّة بمؤلفات مستقلة بها؛ حيث توسّع أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق في العلّة فتجاوز العلة الأولى وأضحى يعلّل بعلل استعملها النحاة وأخرى تجنّبوها؛ لأنّ العرب لمْ تتكلم بها، ثم سار على نهجه أبو القاسم الزّجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، فجمع أجود علل السابقين، محاولاً التمييز بين أنواع العلل المختلفة التي عرفها النحو العربي، من تعليمية وقياسية وفلسفية، ثم يأتي أبو الفتح عثمان بن جني ليدافع عنها في كتابه الخصائص ويطيل الحديث عنها في سر صناعة الإعراب ويخصّص كتاباً عن علل التثنية ليتعرّض فيه إلى وظيفة الألف والياء في المثنى بالتّفصيل؛ إلى غير ذلك من النحاة الذين أفردوا مصنفاتهم للعلّة النحوية.

ولم يقف الأمر عند هؤلاء النحاة، وإنما اهتم نحاة المدرسة الأندلسية بالعلّة أيضاً، ولعلّ أشهر من وقف عندها ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث أو القياسية والجدلية في كتابه "الرد على النّحاة" لأنّها لا تساهم –حسبه– في تعليم النّحو بقدر ما تساهم في النّفور منه كما أنّها لا تنفع عارفها ولا تضر جاهلها.

إنّ الهدف الأساسي من اختيارنا لموضوع العلّة النحوية، وبالخصوص علل التثنية ويعود في الأساس إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها ما يلي:

– الاهتمام بالتراث النحوي العربي، والرغبة في الكشف عن العلة النحوية وتقويمها، وأخذ ما يفيدنا منها في عصرنا الحاضر، لأنّ من سمة العلوم السؤال عن الأسباب؛

– الكشف عن سرّ اهتمام النّحاة العرب بالعلّة النّحوية حتى أضحت قطعة أساسية في النحو العربي، ولا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال؛

– افتقار كتاب "علل التثنية" إلى دراسة أكاديمية تعمل على تبسيطه وتعريفه للمتعلمين، رغم استيفائه لمسائل التثنية؛

– إشارة الأستاذ: السعيد حاوزة في إحدى محاضراته إلى أهمية الكتاب، وضرورة الوقوف عليه؛

– كون المسألة الاعتلالية في العربية معقدة بأجزائها المختلفة من أسماء وأفعال ومصادر؛

– الكشف عن آراء المؤيدين والمعارضين للعلّة في النّحو العربي من القدماء والمحدثين؛

– كون ابن جني نفسه من علماء العربية الكبار المهتمين بالتعليل النحوي والمدافعين عنه في مختلف كتبه مثل الخصائص، فما تزال كتُبه تحتاج إلى الكثير من الدّراسات لتبسيط أفكاره والاستفادة منها في العملية التّعليميّة والتّعلميّة.

إشكالية البحث:

لقد كان لابن جني آراء رائدة في العلّة النّحوية، ولعل كتابه الخصائص وسر صناعة الإعراب وإفراده كتابًا خاصًا بعلل التثنية لخير دليل على ذلك، ومن هنا جاءت إشكالية الموضوع على هذا النّحو: كيف نظر ابن جني إلى العلة النحوية بصفة عامة وإلى علل التّثنية بصفة خاصة؟ بِمَ اتّسمت هذه الظاهرة عند ابن جني؟ هل كانت تعليلاته لغوية تعليمية، أم كانت وسيلة لإبراز قدراته في التأويل والتنظير والجدال العقلي الذي يبعد اللغة عن الواقع اللّغوي أكثر ممّا يقرّبها إليه؟ هل أثّر ابن جني بتعليلاته فيمن أتى بعده من النحاة؟ أين يتجلى هذا التأثير؟

الفرضيات:

لا يخلو أيّ بحث علميّ من الفرضيات التي تعتبر إجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة وعليه بنيت بحثي على مجموعة من الفرضيات، وهي:

– آراء ابن جني في التعليل نافذة للوقوف على سبب ولوع النحاة بالتعليل وإصدارهم الأحكام على كلّ الظواهر اللّغوية في الكلام العربي.

– علل ابن جني تفيدنا في فهم ظاهرة التثنية في الدرس النحويّ العربيّ وما تؤديه من وظائف كما تساعدنا على استنتاج موقف النحاة القدماء من هذه الظاهرة.

– التعليل النحوي من أهم الأسس والدعائم التي بُني عليها صرح النحو العربي، وساهم بشكل أو بأخر في الكشف عن أسرار العربية.

– دراسة كتاب علل التثنية يساعدنا على الوقوف على أهم الأفكار التي يكتنزها والاستعانة بها لفهم ظاهرة التثنية في اللغة العربيّة.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للجواب عن الإشكالية المطروحة، كونه يقوم على الخطوات التالية:

1- **وصف الظاهرة:** وذلك باستقراء ظاهرة التّعليل النحوي في كتب النحو العربيّ، وصولاً إلى وصف مادة كتاب علل التثنية بِمَ يكتنزه من أفكار وعلل تبيّن رغبة ابن جني في جمع مادة التّثنية في مؤلَّف واحد لتسهيل عملية البحث على المتعلمين وتمكينهم من الخروج بالرأي الصحيح في طبيعة ألف التثنية، وبعض المسائل المتعلقة بالتثنية.

2- **تحليل الظاهرة:** وذلك بالتطرق إلى ظاهرة التّعليل في الدرس النحويّ العربيّ، مع الوقوف عند أهم الآراء المؤيدة والمعارضة للتعليل قديمًا وحديثًا، والعمل على شرح وتحليل آراء النحاة في التثنية التي عرضها ابن جني للنّقاش والجدال.

3- **نقد الظاهرة:** بعد طرح الآراء النّحويّة لمختلف النّحاة حول ظاهرة التّعليل النحويّ عامة وعلل التثنية بصفة خاصة وشرحها تحليلها، تعرضت لهذه الآراء بالنقد، استنادًا لطبيعة العربية وآراء النّحاة على اختلاف انتماءاتهم.

4- **تقعيد الظاهرة:** وذلك بإصدار الأحكام على هذه الظاهرة، لغرض تقييمها وتقديم البديل لظاهرة التّعليل اعتمادًا على ما توصلّت إليه الدراسة من نتائج.

بنية البحث: لقد تضمّنت هذه الدراسة مقدمة، وتمهيدًا وأربعة فصول، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرسًا للموضوعات، وتفصيلها كما يلي:

مقدمة: وقد تضمنت الإشارة إلى البدايات الأولى للدّرس النحويّ العربيّ الذي بدأ وصفيًا لينتهي تعليليًا، ثمّ التعريف بالعلّة النّحويّة والإشارة إلى أهمية الموضوع، والهدف من دراسته.

تمهيد: وقد عنونته بالتّعريف بابن جني وعصره، وفيه حاولت أن أرسم فكرة عن عصر ابن جني الذي عرف حالة عدم الاستقرار السياسي، وأثر ذلك على العلوم والأدب، مع الإشارة إلى سيرته والوقوف عند بعض المحطّات الهامة في حياته، لعلّها تساعدنا على فهم فكر ابن جني وطبيعة عصره وأهم خصوصياته.

الفصل الأوّل: وقد عنونته بالقياس وأقسام العلّة في النحو العربيّ، حيث تطرّقت فيه إلى مفهوم القياس وأنواعه وشروطه وصولاً إلى تعريف العلّة وأنواعها ومراحل نشأتها، ومبيّنًا الفرق بينها وبين التّفسير في النّحو التوليديّ التحويليّ، ختامًا بموقف المحدثين منها.

أمّا الفصل الثاني: فقد عنونته بأقسام العلّة عند ابن جني، إذ أشرت فيه إلى تقسيمات ابن جني للعلّة النّحويّة وبيان موقعها بين علل الفقهاء والمتكلمين، وموقفه من العامل النّحويّ، مع ذكر بعض المسائل المتعلقة بالعلل من خلال كتاب الخصائص.

والفصل الثالث: وقد عنونته بالمثنى والملحق به، وفيه تطرّقت إلى مفهوم التّثنية في اللّغة والاصطلاح، مع الإشارة إلى أصل التّثنية وأقسام المثنى وشروطه وطرائق التّثنية، وصولاً إلى بيان بعض الألفاظ المثناة تثنية غير حقيقية لغرض من الأغراض.

وأمّا الفصل الرّابع: فقد عنونته بعلل التّثنية عند ابن جني؛ حيث تناولت فيه آراء النحاة في ألف التثنية وصولاً إلى موقف ابن جني منها، ثمّ قمت بوصف وتحليل مسائل التثنية في اللغة العربية التي تضمّنها الكتاب.

أمّا **الخاتمة:** فقد أجملت فيها نتائج البحث المتوصَّل إليها، وذيّلت البحث بقائمة للمصادر والمراجع وفهرسًا للمحتويات.

الدّراسات السّابقة للموضوع: يعدّ موضوع العلّة النحوية أحد الموضوعات التي استهوت الدارسين منذ القدم، إذ حضي هذا الموضوع بالتأليف والاستقلالية منذ القرن الرابع الهجري خاصة حيث خصّصه النحاة بكتب مستقلة على غرار ما فعل الزّجاجي في الإيضاح، ولا يزال هذا الموضوع "العلة النحوية" محل اهتمام العديد من الدّارسين؛ إذ نجد الكثير من الدّراسات المعاصرة التي تناولت هذا الموضوع، ولاسيما العلّة عند ابن جني، على غرار الدّراسة التي قام بها الباحث: جاب الله يزيد، الموسومة: "بظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص" إلاّ أنّ الباحث لم يتطرق إلى "علل التثنية" على الرّغم من أنّه من نتاج ابن جني العلميّ، فكتاب "علل التثنية" يبقى– على ما وصل إليه علمي– غير محضي إلى الآن بدراسة علمية تكشف عن أسراره وأغواره؛ ومن هنا قرّرت أن أخصّه بالدّراسة للوقوف على ما سبقت الإشارة إليه.

الصّعوبات: لا يخلو أيّ بحث من صعوبات، ومن أهم الصّعوبات التي صادفتني أثناء إنجاز هذا البحث:

- قلّة الدّراسات التي عالجت موضوع التثنية بشكل عام، وعلل التّثنية عند ابن جني بشكل خاص إنْ لم نقل ندرتها؛
- صعوبة التّوفيق بين البحث والتّدريس؛
- صعوبة الوصول إلى أمات الكتب التي تخدم البحث؛
- صعوبة استقراء كلّ كتب ابن جني، لصعوبة فكره وقلّة الوقت المخصص لإنجاز البحث؛
- تشعّب موضوع التعليل.

وعلى كلّ، فهذا العمل المنجز بذلت فيه ما استطعت من جهد، ولم أبخل بما توفّر لي من وقت، فإن كنت قد أصبت فذلك من توفيق اللّه وحده، وإن كنت قد قصّرت فربما ذلك راجع إلى أنّي طالب مبتدئ في مجال البحث العلميّ، فأرجو من اللّه التوفيق في المستقبل.

تمهيد

التّعريف بابن جني وعصره

إنّ ما أقدّمه هنا عن ترجمة لابن جني، والتّعرض إلى العصر الذي عاش فيه، ليس الغرض منه دراسة التاريخ الإسلامي في العصر العباسيّ، ودراسة سيرته بالوقوف عند بعض المحطّات الهامة في حياته، وإنّما أردت ذلك رغبةً في جعل السّيرة والتاريخ أرضية معرفية للانطلاق في فهم فكر ابن جني، والوقوف على طبيعة عصره وأهم خصوصياته.

لمحة تاريخية عن عصر ابن جنّي:

1- الحالة السّياسية:

لقد شهد العالم الإسلامي أوسع مظاهر الاضطراب السّياسي في القرن الرّابع الهجري؛ إذْ أصيب بتمزق وانقسام كبيرين، حيث انفصلت بعض الأقاليم رسميًا عن الدّولة، وأعلنت عن قيام خلافة مستقلّة فيها، "وقد تغلّب كل رئيس على ناحيته وانفرد بها، فصارت فارس والري وأصبهان وهمذان والعراق في أيدي بني ويه، وكرمَان في يد محمد بن الياس، والمغرب وإفريقيا في يد الفاطميين، وخراسان في يد نصر بن أحمد الساماني، والأهواز وواسط والبصرة في يد البريديين واليمامة والبحرين في يد أبي طاهر القرمطي، وطبرستان وجرجان في يد الديلم"[1]، وكانت "حلب والموصل في يد الحمدانيين"[2] و"مصر والشام في يد محمد الأخشيد ابن طغج"[3] و"كانت الخلافة الأموية في الأندلس (...) ولم تكن هذه الدول الإسلامية على تفاهم بينها"[4]، ولم يبقَ في يد الخليفة العباسي إلاّ "بغداد وأعمالها"[5]، وقد وصف أحمد أمين في إحدى كتبه حال العالم الإسلامي في هذا القرن بحال العقد المنفرط الّذي تساقطت جواهره وتناثرت، ما أدّى إلى استحالة ضمها مرّة أخرى.

[1]- آدم منز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط2. 1947، ص 1، نقلا عن فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دط. بغداد: 1969، دار النذير، ص 07.

[2]- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تقديم: إبراهيم صحراوي، دط. الجزائر:1993.ج2، موفم للنشر، سلسلة الأنيس، ص 402.

[3]- الشيخ محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، دط. بيروت: 2005، دار الكتاب العربي، ص 332.

[4]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي- 5- الدولة العباسية، ط6. بيروت: 2000، ج5، المكتب الإسلامي، ص07.

[5]- آدم منز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، المرجع نفسه، ص 01.

2- الحالة الثقافية والعلمية:

إنّ الضعف والانحطاط الذي عرفه العالم الإسلامي في هذا العصر في الجانب السياسيّ لم يؤثر سلباً على الجانب العلميّ، فكأنما هذا الجانب مستقل عن مختلف الجوانب الأخرى، ولقد كان لهذا الانقسام السياسي أثره الإيجابي على الحالة الثقافية والعلمية في الدولة، حيث شهد هذا القرن تطوّرا كبيرا في مجال التأليف والإبداع على خلاف القرون السابقة له، فهو العصر الذهبي للعلم في العالم الإسلامي؛ إذْ "نضجت فيه العلوم على اختلاف موضوعاتها وتم نموها وظهرت الكتب الوافية في أكثرها، ولاسيما في اللغة وعلومها، وفي التاريخ والجغرافية والأدب والفلسفة"[1]. ويعدّ هذا القرن عصر نضج في نقل مختلف الثقافات الإنسانية إلى الثقافة الإسلامية، لكثرة اختلاط العرب المسلمين بغيرهم من الأجناس، وهذا ما أدى إلى ازدهار حركة الترجمة والتأليف خاصة بعد تشجيع الخلفاء للعلماء والمترجمين، ونقلت إلى العربية مختلف العلوم العقلية بما فيها الفلسفة –التي طغت على النحو فيما بعد– "ففيه صنفت الموسوعات واكتشف المكنون من أصدافه وتعددت ألوان صوره المختلفة"[2]؛ ولم تعدْ بغداد قِبلةً للعلم والعلماء لوحدها كما كانت في السّابق بل ظهرت مراكز علمية كثيرة خارج بغداد، بسبب التقسيمات التي عرفتها الدولة الإسلامية، وقد أدّى هذا إلى "نبوغ المفكرين والمشتغلين بالعلم والأدب من الشعراء والأدباء والمنشئين والمؤرخين واللغويين والفلاسفة في مدائن كثيرة من المملكة الإسلامية من أقصى تركستان في الشرق إلى أقصى الأندلس في الغرب. ويدخل في ذلك ما وراء النهر وأفغانستان وطبرستان وخوارزم وفارس وما بين النهرين والمغرب والأندلس ومصر والشام وغيرها"[3]. كما ازدهرت كذلك حركة الترجمة والتأليف والإبداع بنصرة رجال الدّولة للعلماء ورغبتهم في العلم، وبدأ العلماء والأدباء والشعراء يتسابقون فيما بينهم، فقصدوا بلاطهم لكسب ودّهم والتقرّب إليهم للاستفادة من عطاياهم، كما فعل المتنبي مع سيف الدولة الحمداني، وكافور الإخشيدي، ... وقد أدّى هذا ببعض ملوك آل بويه إلى استوزار أهل العلم والأدب، كابن العميد والصاحب بن عباد لحبّهم في العلم وأهله. وهذا عضد

[1]– جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، المصدر نفسه، ص 389.

[2]– الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة، دس، دار المعارف، ص 19.

[3]– جرجي زيدان، المصدر نفسه، ص 392.

الدولة "قرّب إليه العلماء والكتّاب وأحسن وفادتهم واستحثهم على الاشتغال بالعلم وتأليف الكتب فألّف له أبو إسحاق الصابي كتابًا في أخبار آل بويه سماه التاجي، وألّف له أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح والتكملة في النحو. وقصده فحول الشعراء في عصره كالمتنبي والسلامي وغيرهما وكان مجلسه لا يخلو من الأدباء والعلماء ببِاسَطِهم وبِبَاحِثِهم. ومن شغفه بالشّعر تمنّى أن يكون المصلوب بدل ابن بقية الوزير"[1]، فهكذا ازدهرت حركة التأليف والإبداع والنقد وتسابق العلماء والأدباء إلى تقديم الأفضل إرضاءً لفضول رجال الحكم من جهة، وإظهارًا لقدراتهم في الجدال والتأويل والتعليل من جهة أخرى.

وما لا يمكن تجاهله في هذا العصر هو بلوغ التفكير النّحوي ذروته، حيث برع النّحاة في القياس والتّعليل والتّحليل وظهر الكثير من النحاة وأشهرهم: السيرافي، أبو علي الفارسي، والرماني الّذي مزج علوم العربية بما فيها النحو بالفقه والفلسفة، وابن جنّي الذي عرف عنه كذلك كثرة التعليل والبحث في أصول النحو العربيّ حتى أرسى أركانه، فمن يكون ابن جني؟

II- التّعريف بابن جني:

في ظل هذه الظروف السياسية المضطربة والثقافية والعلمية المتطورة، وُلِد أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ النحويّ اللغويّ، الذي لا يُعرَفُ عن أبيه "جني" قبل إقامته بالموصل شيئًا، وما يُعرف عنه أنّه كان روميًا مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزديّ الموصليّ[2]، لذلك ينتسب ابن جني إلى أزْد بالولاء[3]. ويفسّر ابن جني اسم أبيه الرّومي قائلا إنّه "كان فاضلا بالرومية"[4]، وكلمة جنّي باليونانية تعني الشّخص النبيل والجيّد التفكير.

وُلد ابن جنّي بالموصل، فنشأ ودرس بها، وقد اختلفت المصادر في ذكر تاريخ مولده[5] فهناك من ذكر أنّه ولد سنة 320هـ، وآخر يرى أنّه ولد سنة 322هـ، وهناك من جعل تاريخ ولادته

---

[1]- جرجي زيدان، المصدر السابق، ص 396-397.

[2]- القفطيّ، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1. القاهرة: 1986 ج2، دار الفكر العربي، ص 335.

[3]- رحاب خضر عكاوي، موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، ط 1. لبنان: 1993،ج3، دار الفكر العربي، ص 95.

[4]- ابن ماكولا، المؤتلف والمختلف، نقلاً عن محقق الخصائص ط2. مصر: دس: ج1، المكتبة العلمية، ص8.

[5]- ينظر تاريخ وفاته في البغية ومعجم الأدباء.

في 300هـ، إلاّ أنّ الباحث فاضل السامرائي يرى أنه برجوعنا لتاريخ مولده إلى حدود سنة عشرين وثلاثمائة هو أكثر موافقة ونسقًا للمعقول[1]، مدعماً قوله بمجموعة من الأدلة تؤكد صحة ما ذهب إليه، ولا يسع المقام لذكرها ههنا.

1- شيوخه:

لقد كثرت وتنوعت مناهل العلم والمعرفة التي نهل منها ابن جني، إذْ أخذ العلم على كثير من علماء النّحو واللغة والأدب والرواية، فكان لهم الفضل في سعة معارفه وغزارة علمه ونباهة ذهنه، وأشهر الذين أخذ عنهم شيخه أبو علي الفارسي، الذي أثّر في حياته العلميّة والثقافية أشدّ التأثير، كما أخذ اللغة من فصحاء العرب أمثال: أبو عبد الله محمد بن العساف العُقيليّ الجُوثِي التميميّ الشجري، وقد ذكره في الخصائص.

2- مذهبه الكلامي:

ما يُعرف عن عصر ابن جني بروز علماء الكلام بكثرة، وصلابة شوكتهم، لذلك لا عجب إن وجدنا أبَا الفتح قد تبنّى هذا المذهب الذي جعله يرجّح العقل في كلّ المسائل النحوية، فيقول عنه السيوطي: "كان هو وشيخه أبو علي الفارسي مُعتزِليَّين"[2]؛ كما يقرّ بنفسه في مصنفاته انتمائه للمذهب الاعتزالي في مواضع شتى، على غرار ما صرّح به في مقدمة الخصائص حينما قال: "الحمد للّه الواحد العدل القديم"[3]؛ إشارة إلى التّوحيد والعدل والقِدم التي تعبّر عن بعض صفات اللّه، وهي من بعض أصول المعتزلة؛ وهذا دليل واضح على أنّ ابن جنّي قد تأثّر كثيرا بالمعتزلة التّي تعمد إلى تحكيم العقل دون المساس بالدّين. والاعتزال بهذا المفهوم هو"منهج في البحث والتجربة والاستدلال العقلي"[4]؛ ما يعني أنّه عقليّ محض، يخضع للملاحظة الدّقيقة، والاستدلال وهذا المنهج أفاد ابن جني كثيراً في مسائل لغوية كثيرة أهمها القياس اللّغويّ والتعليل النحويّ.

---

[1]- فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النحوي، المرجع نفسه، ص 40.

[2]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، ط3. القاهرة: دس، ج1، دار التراث، ص 10.

[3]- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. مصر: دس، ج1، المكتبة العلمية، ص 01.

[4]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دط. دب: 1994، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 104.

3- مذهبه النّحوي:

إنّ المتصفّح لكتب ابن جنّي يجد أنّه مطّلع على الآراء النّحوية للمدرستين البصرية والكوفية ومتشبّع بها، فهو" بريء من العصبية المذهبية الّتي تُعمي عن الحق، وينحى باللائمة على من ينساق معها، ويمضي في سبيلها"[1]، فهو منصف في أحكامه ولا يتعصّب لرأي من الآراء مهما كان على أساس مذهبي، إلاّ أنّه " باقٍ على أصول البصريين، ولا يرضى لنفسه أن يكون بغدادياً"[2] فقد خالف بذلك الكثير من معاصريه الذين مزجوا بين الآراء النّحوية للمدرستين، وشقوا لأنفسهم مذهبًا نحوياً جديداً، وهو ما يُعرف بالمدرسة البغدادية. والمستشرق الألماني كارل بروكلمان يرفض تصنيفه إلى المدرسة البصرية، إذ يدرجه ضمن نحاة المدرسة البغدادية.

4- صحبته لأبي علي الفارسي:

لقد لزم ابن جني شيخه أبا علي الفارسي لسنوات طويلة مباشرة بعدما تبيّن له أنّه مقصِّر في دروس العربية، وكان يدرك أنّه بحاجة إلى شيخ يرشده ويقوّمه، فوقعت عينه على الشيخ العالم بخبايا النحو والصرف، وصحبه لمدّة "أربعين سنة " [3]، فلما مات أبو علي تصدّر مجلسه ببغداد[4].

5- صحبته للمتنبي:

لقد عاصر ابن جني الشاعر العربي المتنبي، و"صاحبه دهراً طويلاً، وشرح شعره، ونبّه على معانيه"[5]، فولدت بينهما صداقةً وأُلفةً، واعترف المتنبي بغزارة علمه وسعة ثقافته ونباهة ذهنه إلى أن قال فيه: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النّاس"[6]؛ وبعد هذه الصحبة أضحى ابن جني أعرف الناس في زمانه بشعر المتنبي، لملازمته دهراً طويلاً حتّى قال فيه الشاعر: "ابن جنّي

1- محمد علي النجار، مقدمة الخصائص، ج1، 46.

2- المصدر نفسه، ج1، ص47.

3- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ط1. بيروت:1991، ج3، دار الكتب العلمية، ص 466.

4- المصدر نفسه، ج3، ص 466 .

5- أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، ط1. لبنان: 1983، ج1، دار الكتب العلمية، ص 173.

6- ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج3، ص 466.

أعرف بشعري منّي"[1]، فكثير من المراتُ يسأله المتنبي عن قضية من القضايا في شعره، فيجيب له ابن جني.

6- ابن جني النّحويّ والصّرفيّ:

يعدّ ابن جنّي بحق الرّجل الحاذق والماهر في النحو والصّرف، فكل الصّفات التي وصُف بها لم تطلق عليه اعتباطا أو مجاملة لشخصه، وإنما تعجز الكلمات عن وصفه أدق الوصف، فقد صدق فيه قول المتنبي حينما قال: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النّاس، فاليوم لا يمكننا الحديث عن قضية من قضايا النحو أو الصرف دون الاستعانة بمؤلفاته التي لا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال مثل "الخصائص" حتى قيل في الكتاب إنّه "من أحسن ما وضع"[2]، وفيه عرضَ الإمام مبدأ الاشتقاق الأكبر الذي ابتدعه[3]، الذي يبحث عن العلاقة بين الصوت والمعنى. ولا يزال "الخصائص" مصدرًا يستلهم منه الباحث مختلف قضايا اللغة، فلا يكاد يخلو أيّ بحثٍ من البحوث من آراء ابن جني، وهذا ما يجعلنا نقول في الرّجل بأنّه موسوعة في علوم العربية.

وما قيل في الرّجل اليوم قد قيل فيه من قبل، فقد وصفه السيوطي بالحاذق بين أهل العلم وقد قال فيه: إنّه "من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو"[4] بالنحو"[4] ووافقه ياقوت الحموي في هذا الوصف بقوله: إنّه "أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وصنف في ذلك كتبا أبرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين"[5]؛ فهو المتفوّق على المتقدمين باستقلالية فكره وسعة معارفه وكثرة اطلاعه وجودة مصنفاته، وأعجز المتأخرين ببداهة فكره وقوة حجته. وقد ذكره ابن خلدون في "المقدمة" بمناسبة حديثه عن ابن هشام الأنصاري فقال: "وكأنّه ينحو في طريقته منحى نحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح

---

[1]- الفيروز أبادي، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: محمد المصري، ط1. دمشق: 2000، دار سعد الدين، ص 195.

[2]- المصدر نفسه، ص 195.

[3]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المصدر نفسه، ج1، ص 347.

[4]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. مصر: 1979، ج2، دار الفكر، ص 132.

[5]- ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج3، ص 461.

تعليمه"[1]؛ ما يدل على أنّه كان إمامًا في العربية، وله طريقته الخاصة التي تميّزه عن سائر النحاة القدماء والمعاصرين له.

فرغم ما عُرِف عنه أنّه صاحب فكر نحويّ ثاقب، وعالم بأسرار اللغة، وله من القدرات ما جعله يحسن التّعامل مع العربية وترويضها بطريقة يعجز عنها الكثير ممن سبقوه أو عاصروه أو أوتوا بعده، إلاّ أنّه برع في علم الصّرف وتربّع على عرشه بدون منازع؛ ولعل السّبب في هذا النبوغ في علم الصّرف يعود إلى سبب نفسي، وذلك حينما عاتبه شيخه أبو علي الفارسي على تقصيره في إحدى مسائل التّصريف، قائلا له: "زُبِّبْتَ وأنت حِصْرِمٌ"[2]، ومنذ تلك اللحظة "اعتنى بالتصريف فما أحد أعلم منه به ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسنَ أحدٌ إحسانه في تصنيفه"[3]، كما يقول فيه المؤرخون..

7- تلاميذه:

لقد تتلمذ على يدي ابن جني الكثير من التلاميذ، فتركوا أثارا قيّمة في علوم اللغة العربية تشهد على براعته في تكوين الأجيال والعلماء، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: أبا القاسم عمر بن ثابت الثّمانيني* وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسمي[4]، وغيرهم... كما أخذ عنه العلم عامة الناس.

8- مؤلفاته:

لابن جني مصنفات كثيرة في مختلف علوم اللغة العربية، فمنها المطبوعة ومنها ما تزال مخطوطة تنتظر التحقيق، وقد تجاوز عددها الأربعين ما بين رسالة مختصرة وكتاب متوسط الحجم ومطوّل حسبما ذكره القفطي في أنباه الرواة[5] وابن خلكان في وفيات الأعيان[6] وغيرهما، إلاّ

[1]- ابن خلدون، المقدمة، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، دط. الجزائر: دس، دار الهدى، ص 626.

[2]- ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج3، ص 466.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص 466.

*- هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثّمانيني، فهو رجل نحوي فاضل وضرير، أخذ العلم عن أبي الفتح ابن جني.

[4]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط3. الأردن: 1985، مكتبة المنار، ص 256.

[5]- القفطي، المصدر نفسه، ج2، ص 336.

[6]- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: حسان عباس، دط. ، بيروت: دس، مجل 03، دار صادر، ص 247.

إلاّ أن أشهر هذه المؤلفات: الخصائص، سر صناعة الإعراب، والمنصف على شرح المازني في علم التّصريف.

9- وفاته:

يذهب ابن خلكان إلى أنّ ابن جنّي توفي "يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد"[1]، ودفن بالشونيزي عند قبر أستاذه الشيخ أبي علي الفارسي[2]، تعظيمًا له واعترافا بمكانته العالية بين رجال اللغة والأدب في عصره.

10- أثره فيمن بعده[3]:

فكما تأثّر ابن جني بفكر من سبقه، وبالأخص سيبويه وشيخه أبا علي الفارسي، أثّر هو كذلك في فكر من أتى بعده من علماء اللغة العربية، فمن بينهم: ابن سيدة الأندلسي وابن سنان الخفاجي وابن الأثير وغيرهم.... الذين أخذوا من علمه ووظّفوه في مؤلفاتهم.

---

[1]- ابن خلكان، المصدر نفسه، مجل 3، ص248.

[2]- ينظر: محمد باقر الموسوي الخوانساري، روضة الجنان، ص466. نقلا عن فاضل صالح السامرائي، نفسه، ص 26.

[3]- محمد علي النجار، مقدمة الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 29-32.

الفصل الأوّل

القياس وأقسام العلّة

في النّحو العربيّ

I- القياس النّحوي وأنواعه:

لقد ارتبط مصطلح القياس عند العرب بالفقه الإسلامي، إذ استعمله الفقهاء للمقارنة بين المسائل الفقهية لاستنباط الأحكام الشرعية لها، التي لم يرد ذكرها في القرآن والسنة، وهذا ما فتح باب الاجتهاد أمام الفقهاء للبحث في مسائل الحياة الدنيا، ومقارنتها بالأصول الوارد ذكرها في الكتاب والسنة لعلّة تجمع بينهما؛ وقد تأثر النحاة العرب بهذا المفهوم فطبّقوه في بحوثهم النحوية على أصول النحو العربيّ، ولم يكتفوا بالمعنى فقط، وإنّما طبّقوا جميع أركانه بالمعنى والمصطلح للبحث عن المسائل المجهولة وقياسها بالأصول المتوفرة لديهم، وهي الكلام العربي الفصيح. لذا نتساءل، ماذا نعني بالقياس؟ ما هي شروطه؟ وما هي أركانه؟ وما هي أنواعه؟

1- مفهوم القياس:

أ- لغة:

ونعني بالقياس في اللغة التقدير بين شيئين. قال صاحب اللسان: قاس الشيء يقيسه قيسًا، واقتاسَه وقيّسه إذا قدّره على مثاله[1]. ويقول ابن الأنباري: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر: قايستُ الشيء بالشيء مقايسةً وقِياسًا: قدّرته، ومنه المِقياس أي المِقدار، وقيسُ رمح أي قدرُ رمح، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"[2].

فنعني بالقياس والمقايسة التقدير أو المقادرة بين شيئين؛ أي المقارنة بينهما للتّعرّف على مقدار كل منهما بالنسبة لصاحبه. والمقايسة بين شيئين تعني أنّ بينهما خصائص مشتركة وإلاّ انتفى القياس وبطلت المقارنة.

ب- اصطلاحًا:

لقد عرّف القياس في الاصطلاح النحوي بعدّة تعريفات أهمها تعريف ابن الأنباري حينما قال: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل

[1]- ابن منظور تهذيب لسان اللسان: المكتب الثقافي لتحقيق الكتب، إشراف الأستاذ: عبدأ. علي مهنا، ط1. بيروت: 1993، ج2، دار الكتب العلمية، مادة قيس.

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دط. سوريا: 1957، مطبعة الجامعة السورية، ص 93.

مكان وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم؛ وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[1].

وقد عرّفه من المحدثين الباحث مهدي المخزومي بأنه: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت. وهو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها"[2].

كما عرّفه كذلك علي أبو المكارم بأنه: "عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لِمَا بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحَق حكم ما ألحِق به"[3]؛ فالقياس كما يتضح ممّا سبق هو عملية ذهنية تتم فيها مقارنة شيء بشيء آخر بعلة جامعة، لمعرفة ما بينهما من شبه واختلاف.

2- شروط القياس[4]:

وحتّى يتحقق القياس، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط، وهي:

- ✓ أن لا يكون المقيس عليه شاذاً وخارجا عن سنن القياس؛
- ✓ أن يكون المقيس قد قيس على كلام العرب، واستعمل في كلامهم؛
- ✓ أن يكون الحكم قد ثبت استعماله عن العرب.

3- أنواع القياس:

قبل الشّروع في توضيح معنى القياس النحويّ، يجب أولا تمييزه عن القياس المنطقي أو الأصولي أو ما يعرف بالقياس الأرسطي أو الشّرعي على التوالي.

1-3- القياس المنطقي:

يعرّف أرسطو القياس المنطقي في كتابه "المباحث Topics" بأنه "الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء، لزم عنها بالضرورة شيء آخر"[1]، فهو قياس صوري، يتمثل في استنتاج شكلي (نتيجة) من مقدمتين مُسلّم بهما.

---

[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دط. سوريا: 1957، مطبعة الجامعة السورية، ص 45-46.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986 دار الرائد العربي، ص 20.

[3]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1. القاهرة: 2006، دار غريب، ص 27.

[4]- عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، دط. الرياض: 1429هـ، ص 17.

وقد فشَا هذا النوع من القياس في النّحو العربي ابتداء من القرن الرابع الهجري، حينما تأثّر به النحاة العرب واعتمدوه بصفة خاصة في التّعريفات والحدود، وكان الرّماني ولوعًا به، فمزجه بالنحو حتى قال فيه أبو علي الفارسي: "إنْ كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[2]؛ فهذا القول يبيّن لنا ولوع النحاة بالمنطق الأرسطي وتفريطهم في توظيفه؛ حتى غيروا به مسار النحو، فعقّدوه حتى أضحى مثل الطلاسم التي يستحيل فكّ رموزها، فلم يعدْ في متناول الجميع، حتى أهل الاختصاص تبرّؤا منه أمثال أبي علي الفارسي، كونه لا يعبّر عن منطق اللغة بقدر ما يعبّر عن قدرة وبراعة النّحوي في التأويل والتعليل.

2-3- القياس الأصولي (الشّرعي):

القياس في اصطلاح الأصوليين: "هو حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما وإجراء حكم الأصل على الفرع"[3]؛ بمعنى خضوع الفرع للأصل في بعض الأحكام لوجود معنى رابط بينهما، فيستوي الفرع والأصل في حكم الأصل للعلّة الجامعة بينهما، فالقياس كذلك هو "منهج خاص يستهدف معرفة علّة الحكم الوارد في النص، أي الأصل وإضفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع بجامع العلة. ومن أشهر أمثلته: إنّ علّة تحريم الخمر هي الإسكار؛ وإن النبيذ مسكر، فالنبيذ محرّم بسبب هذه العلة"[4]، فهو ما يجري من أحكام لا نص فيها على أحكام نصية واردة، استنادا لقوله تعالى:﴿ فاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ﴾ [02] سورة الحشر. لأنّ الاعتبار هو النّظر في الأصل الثابت، وتفسير نظيره في المعنى وإلحاقه به، فهذا ما دفعهم للتّأمل والتّفسير والتّعليل.

1- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1989، عالم الكتب، ص 67.

2- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المصدر نفسه، ص 234.

3- الشّيرازيّ، اللُّمع في أصول الفقه، تح: محي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي، ط1. دمشق: 1995، دار الكلم الطيب، ص 198.

4- محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2. بيروت: 2008. دار الكتب العلمية، ص 33.

فالقياس الفقهي مختلف عن القياس الفلسفي، كونه مرتبطًا بالنّصوص الشرعية، أو مبنيًّا على الاجتهاد في حالة عدم وجود النّصوص، فهو بعيد عن الغيبية والصّورية التي يتّصف بها القياس الأرسطي.

3-3- القياس النّحويّ:

يقول عنه ابن الأنباري بأنه "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[1] أي هو تقدير الفرع بحكم الأصل. وتعريف النّحاة للقياس النحويّ بقولهم حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما، يكاد يكون هو نفسه التّعريف الفقهيّ نصاً وروحاً، فقد طبّقه النّحاة كتطبيق الفقهاء له في الفقه[2]، فالقياس النّحوي هو قياس الأحكام[3]؛ أي قياس حكم المسموع المجهول على حكم المسموع المعلوم المخزَّن في الذاكرة، وهذا ما جعل الكسائي يقول:

إنّما النّحو قياسٌ يُتّبَعْ وبهِ في كلِّ علمٍ يُنْتَفعْ[4]

فالنّحو لا يُتدارك إلاّ بالقياس؛ والقياس من الأصول التي يستند عليها النّحاة في استنباط الأحكام النّحويّة، فلا يمكن إنكاره، لذلك يقول ابن الأنباري في لمع الأدلة: "اعلم أن إنكار القياس في النّحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس (...) فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[5].

4- أنواع القياس النّحويّ:

يقسّم ابن الأنباري القياس النّحويّ إلى ثلاثة أقسام وهي: قياس العلة وقياس الطرد وقياس الشبه.

1-4- قياس العلّة:

وهو أنّ يحكم على الفرع بحكم الأصل بالعلة التي اشترك فيها مع الأصل وجعلته يأخذ حكمه فيقول ابن الأنباري: "أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم بالأصل"[6]، ومن أمثلته وجوب رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل؛ لأنّ الأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب

1- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، المصدر نفسه، ص 93.

2- ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط7. القاهرة: دس، ج1، مكتبة النهضة المصرية، ص 277./الهامش

3- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، دط. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص 154.

4- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المصدر نفسه، ج2، ص 164.

5- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، المصدر نفسه، ص95.

6 - المصدر نفسه، ص105.

الفاعل، والحكم وجوب الرفع، وعلة الوجوب هي الإسناد؛ فكل من الفاعل ونائب الفاعل مسند إلى الفعل. ومثال آخر على قياس العلّة، قياس "ليس" على "عسى"؛ حيث إنّ خبر "ليس" لا يجوز تقديمه على اسمها بعلّة عدم التصرف؛ فالاهتمام بالعلّة واجب في قياس العلّة، لأنّها عماده.

4-2- قياس الشبه:

فهو "أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشّبه غير العلة التي عُلّق عليها الفعل في الأصل. وذلك مثل أن يدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم... أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه فإن قولك يضرِب على وزن ضارب، وكما أنّ ضارب معرب فكذلك ما أشبهه"[1]؛ فقياس الشبه لا تراعى فيه العلة، فالفعل المضارع مثلاً أُعرب لشبهه باسم الفاعل دون ذكر العلّة بصريح العبارة؛ فالمشبه موجود، والمشبه به موجود وعلة معاملته بالحكم أو الإعراب غير موجودة.

4-3- قياس الطرد:

وهذا القياس مختلف عن القياسين السّابقين، فهو" الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة أو المناسبة في العلة. واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى انه ليس بحجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى لو أنك علّلت بناء ليس بعدم التصرف لاطّرد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لِاطّرد الإعراب في كل اسم غير متصرّف؛ فلمّا كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف؛ بل نعلم يقيناً أن ليس إنما بني لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأن ما لا ينصرف إنّما أُعرب لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب. وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به، فلا بد من إخالة أو شبه"[2]؛ ما يعني أنّ قياس الطرد تكون فيه العلّة غير مناسبة، كملازمة البناء لـ "ليس"؛ فهي مبنية دائمًا لاطراد البناء في كلّ فعل غير متصرف.

---

[1]- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، المصدر نفسه، ص 107-108.

[2]- المصدر نفسه، ص 110.

5- العلّة الجامعة:

وهي الرّكن الثالث من أركان القياس، فهي" الصلة التي تتوفر فيها مجموعة من الصّفات تُكوّن ما يمكن أن يعدَّ جامعًا بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه ... وهي السّبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقّق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه"[1]، فهي- إذن- بمثابة وجه الشبه الذي يجمع بين المقيس عليه والمقيس في كلّ الحالات.

6 - الحكم:

وهو الحكم الذي يطلقه النّحاة على مسألة معينة، فلا يجوز للمتكلم أن يخالفه، فهذا السيوطي يقول: "إنّما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[2]، كالحكم على المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل بالرفع والمفعول به بالنصب.

II- العلّة والتّعليل في النّحو العربيّ:

ارتبط مصطلح العِلّة بعلم أصول الفقه، ثمّ استعاره منه علم أصول النحو، فأصبحت العِلّة تمثِّل أهم أركان القياس النّحويّ، إذ لا يقوم القياس إلاّ عليها، ولا يستقيم الحكم إلاّ بها، فهي بذلك تمثّل حلقة وصل بين الأصل والفرع؛ لذلك ارتبطت بالنحو العربي منذ نشأته الأولى؛ وقد عدّ الباحثون مبدأ العلّة القضية المفصلية التي تدور حولها الكثير من أبحاث النّحو، فهي بمثابة العمود الفقري لهذه الأبحاث قديما وحديثا. فما العلّة النّحوية وما هي مراحل نشأتها؟ وكيف نظر إليها علماء العربية قديمًا وحديثًا؟

1- مفهوم العِلَّة والتّعليل:

أ- مفهوم العِلَّة لغة:

إنّ لفظة العِلّة بكسر العين مأخوذة من مادة "علل" وهي تدلّ على معاني لغوية ودلالية مختلفة – وقد ذكرها الزّبيدي[3] في تاج العروس، على النحو التالي:

---

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، المصدر نفسه، ص 108.

[2]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن محمد حسن، إسماعيل الشافعي، ط1. بيروت، 1998، دار الكتب العلمية، ص 69.

[3]- الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، مراجعة: أحمد مختار عمر وآخرون، دط. الكويت: 1998، ج30، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، علل.

1- معنى يَحلُّ بالمحلِّ فيتغير به حال المَحلِّ، ومنه سُمي المرض عِلّة لأنّ بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضّعف. وعَلَّ الرّجل يَعِلُّ، فهو عليل، وأعَلَّه اللّه تعالى، أي أصابه بعِلَّة.

2- هي الحدث يشغل صاحبَه عن وجهه وحاجته، كأن تلك العِلّة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوّل.

3- تعني السّبب، فقالوا: قد اعتلّ الرّجل عِلّةً صعبةً. وهذه عِلّته؛ أي سببه. وإلى مثل هذا المعنى أشار ابن منظور؛ فالعلّة تدلّ على المرض والسّبب[1]؛ لأنّها السّبب في تغيّر حالة الشخص من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى السقم. ويقابلها بالفرنسية مصطلح (cause)[2]، ما يعني أنّ العِلّة ترادف السّبب، وهذا يبيّن اتفاق معنى العلّة في ثقافتين مختلفين.

ب- مفهوم العلّة اصطلاحًا:

للعلة في الاصطلاح النحوي تعاريف كثيرة، ومن أهمها تعريف الشريف الجرّجاني، إذ يقول فيها: "هي ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[3]؛ ما يعني أنّ العلّة هي السّبب والمؤثر في وجود الشيء، وهذا التأثير يكون في الغالب تأثيرًا خارجيًا، فينعدم بانعدامها ويتواجد بتواجدها.

ومن تعريفات المحدثين للعلّة، ندرج تعريف الباحث علي أبي المكارم، أين يقول فيه: "هي السّبب الذي تحقّق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه"[4]؛ ما يعني أنّ العلة هي الرابط أو الجامع بين المقيس عليه والمقيس، وهذا الجمع أوجب على المقيس أخذ حكم المقيس عليه لسبب جامع بينهما.

---

[1]- ابن منظور، تهذيب لسان اللسان: المصدر نفسه، ج2، علل.

[2]- محمد علي التَهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، تح: علي دحروج، مراجعة: رفيق العجم، ط1. لبنان: 1996، ج2، مكتبة لبنان ناشرون، العِلَّة.

[3]- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دط. بيروت: 1958، مكتبة لبنان، ص 160.

[4]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، المرجع نفسه، ص 108.

ج- مفهوم التّعليل لغة:

التّعليل في اللّغة هو سقي بعد سقي، وجني الثّمرة مرة بعد أخرى ... وتعلل بالأمر واعتلّ تشاغل ... وعلله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهم[1]؛ فيعني في اللغة المداومة والاستمرار.

د- مفهوم التّعليل اصطلاحًا:

يرى صاحب الكلّيات أنّ التّعليل "هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر"[2]؛ ما يعني إظهار السبب أو المؤثر في الكلام لإثبات الحكم المشترك بينهما، أمّا العلّة والمعلول فهما: "كل وصف حلّ بمحل وتغير به حاله معاً فهو علة، وصار المحل معلولاً. كالجرح مع المجروح وغير ذلك. وبعبارة أخرى: كلّ أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علّة لذلك الأمر، والأمر معلول له فتعقل كلّ منهما بالقياس إلى تعقل الآخر وهي فاعلية ومادية وصورية، وغائية"[3]، ما يدل على العلاقة المتبادلة بينهما.

ويذهب الباحث حسن خميس سعيد الملخ إلى أنّ التّعليل هو" تفسير اقتراني يبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة "[4]؛ فالنّحوي يحاول أن يقدّم تفسيراً مقنعاً لحكم ما، ليبيّن به سبب إعراب أو بناء الكلمة، حتّى يوافق ما ذهبت إليه القاعدة النّحوية مثل تعليل سبب إعراب الفعل المضارع، كون الأصل في الأفعال العربية أنّها مبنية، أو تعليل بناء بعض الأسماء في اللغة، كون الأصل في الأسماء العربية أنّها معربة، فالنحو العربيّ – إذن- كلّه إعراب وبناء وما على النحويّ إلاّ تقديم تفسير لتعليل ما ذهب إليه، فهكذا يكون التعليل شاملاً للنّحو العربيّ كله[5]، لأنّه يبيّن علة الإعراب أو البناء، فاللفظ في العربية يكون إمّا معرباً أو مبنياً.

فمن خلال ما تقدّم نستطيع القول إنّ التّعليل هو تفسير، إذ يقف على الأسباب التي جعلت النحويّ يطلق ذلك الحكم دون سواه، والتّفسير كما يعرّفه ابن يعيش: هو "الكشف عن المراد من

---

[1]- ابن منظور، تهذيب لسان اللسان، المصدر نفسه، مادة علل.

[2]- الكفوي، الكليّات، فهرسة: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2. بيروت: 1998، مؤسسة الرسالة، ص 439.

[3]- المصدر نفسه، ص 599.

[4]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1. عمان: 2000. دار الشروق، ص 29.

[5]- المرجع نفسه، ص 30.

اللّفظ سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر"[1]، فاللفظ الظاهر في المراد كتعليل رفع كلمة محمدٌ في جملة: قال محمدٌ على أنّها فاعل، وتعليل نصب كلمة الصدقَ في جملة: قال محمدٌ الصدقَ على أنّها مفعول به. أمّا اللفظ غير الظاهر، فهو كتعليل عدم جزم أنْ المصدرية وأخواتها للمضارع لشبهها بالاسم، "فإنّها لمّا شابهت نواصب الاسم نصبت. ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم. وقد حكي عن بعض العرب الجزم بـ أنْ ولنْ"[2]، فالمشابهة بين هذه الأدوات هي التي جعلتها تأخذ حكم نواصب الاسم.

III- أوجه الاختلاف والتوافق بين التّعليل النحويّ والتفسير في المنهج التحويليّ:

لقد امتزج التعليل في النّحو العربي بالأحكام النحوية، ويمكننا القول إنّه وُلد جنبًا إلى جنب مع النحو، فالعلل النّحوية كانت سارية على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، حيث كان السّابقون يعلّلون ما يصدرونه من أحكام نحوية رغبة في تأصيل المسائل وإعطائها صبغة علمية وإقناعية، لأنّها جاءت تفسيراً للظواهر التي بنوا عليها أحكامهم باستقرائهم للكلام العربيّ، فعلّلوا مثلاً سبب نصب الجمع المؤنث بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإعراب الفعل المضارع، فحينما يتحدثون عن الأسماء مثلاً، يعلّلون سبب إعراب بعضها وبناء بعضها الأخر، حتى يتمكنوا من تطبيق أحكامهم النّحوية التي أطلقوها.

أمّا التفسير في المنهج التحويلي، فهو" نظريات منفصلة عن نحو اللغة لا يؤدي عدم الأخذ بها إلى انهيار نحو أيّ لغة، على حين يؤدي حذف التّعليل في النحو إلى ضرورة وضع نحو جديد له أحكامه وقواعده وأسسه ونظرياته"[3]؛ وهذا ما يعني أن التّعليل في النحو العربيّ قائم على نظرية العامل التي تستدعي تقدير العوامل المحذوفة أو تأويلها قصد تثبيت الأحكام النحوية الصادرة من النحاة، والاستغناء عن التعليل في النحو العربيّ، يعني رفض الأحكام الصادرة عن النحاة، وهذا ما يستدعي إعادة صياغة نحو جديد قصد تفسير حذف العوامل في الكلام، وتعليل الأحكام النّحوية.

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، دط. مصر: دس، ج1، إدارة الطباعة المنيرية، ص 09.

[2]- المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ونحمد نديم فاضل، ط1. بيروت: 1992، دار الكتب العلمية، ص 26.

[3]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 239.

ويرجع هذا الاختلاف بين التّعليل النّحويّ العربي والتفسير في المنهج التحويليّ إلى الغاية التي وضع لها كل منهما، "فغاية التّعليل في النحو العربي تبيّن وجه الحكمة في اللغة العربية، أمّا التفسير في المنهج التحويليّ فغايته اكتشاف مبادئ موحّدة تفسّر الصّواب في أيّ لغة من اللّغات البشريّة الطّبيعيّة"[1]؛ وعليه فعلل النحو العربي تربط بين أحكام النحو ونظرياته، في حين يفتقد التفسير في المنهج التحويلي إلى هذا الترابط بين أحكام النحو ونظرياته.

IV- الفرق بين العلّة والسّبب:

لقد حاول الكفوي أن يقارن بين العلة والسّبب ويبيّن لنا أوجه الاختلاف والتوافق بينهما فقال: "قد يراد بالعلّة المؤثر، وبالسّبب ما يفضي إلى الشّيء في الجملة، أو ما يكون باعثا عليه فيفترقان وكلّ من العلّة والسبب قد يفسّر بما يحتاج إليه الشيء فلا يفترقان"[2]، ما يعني أنّ العلة والسبب يفترقان ويتفقان باختلاف المفهوم المقصود منهما، فإذا دلّت العلة على القوة الخارجية المؤثرة في الكلام كالعوامل مثلا التي تؤثر في أواخر الكلمة، والسبب جاء بمعنى نتيجة عامة للقوة المؤثرة، ففي هذه الحالة يفترقان، لدلالة كل واحد منهما على معنى مختلف، أمّا إذا كانت العلة والسبب يتضمنان معنى التفسير، فإنّهما في هذه الحالة لا يفترقان في الدلالة، فتكون العلة مرادفة للسبب والعكس صحيح.

وقال بعضهم: "السّبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به؛ والعلة ما يثبت الحكم بها، وكذا الدليل فإنه طريق لمعرفة المدلول بسببه تحصل المعرفة. غير أنّ العلة تسمى سبباً، وتسمى دليلاً مجازاً"[3]، وقد اقتصر مفهوم السّبب (cause) عند المحدثين على العلة الفاعلة[4] وهو ما يترتب عليه مسبب عقلاً أو واقعاً، فبعض الظواهر الطبيعية سبب ظواهر أخرى.

أمّا الغزالي وبعض المتكلمين فيؤثرون استعمال لفظ سبب[5] دون لفظ علّة على خلاف الفلاسفة المسلمين الآخرين للدلالة على العلّة والسبب معًا، ما يبيّن أنّه لا يفرّق بين المصطلحين.

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص239.

[2] – الكفوي، الكليات، المصدر نفسه، ص 621.

[3] – المصدر نفسه، ص 621.

[4] – مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، دط. القاهرة: 1983، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص 123.

[5] – المصدر نفسه، ص 122.

أمّا ابن جني فيفرّق بين التّسميتين للدّلالة على أنّ العلّة إنّما تدلّ على الأحكام الموجِبة للحكم النحوي، ونحن مجبرون على النّطق بذلك الحكم؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول، لأنّ العرب تكلّمت بتلك الكيفية، والسّبب فهو الذي يجيز الحكم النحويّ دون نفي غيره، ما يعني أنّنا مخيّرون في الحكم استنادا إلى قرينة من القرائن فيقول: "وضرب آخر يسمى علّة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يُوجِب"[1]؛ فهذا ما يجعلنا نستنتج من كلام ابن جني أنّ السّبب هو علّة، إلاّ أنّ العلّة توجِب الحكم النحويّ وتنفي غيره، أمّا السّبب فهو الذي يجيز الحكم النحوي ولا ينفي غيره.

و يورد تمّام حسّان فرقًا آخر بين العِلّة والسّبب قائلا:" الحكم يدور مع العلّة وجودا وعدمًا لكنه لا يدور كذلك مع السّبب، فالفرق بين العلّة والسّبب فرق في التأثير"[2]؛ ما يعني أنّ العلّة تؤثر في الحكم بوجودها أو بعدمها، عكس السّبب الذي يفتقد إلى هذه الميزة.

وعلى كلٍّ فالعلّة –إذن– هي ما يؤثّر في الحكم ويُوجِبه ويُثبت بها، أمّا السبب فهو ما يفضي إلى الشّيء في الجملة، أو ما يجيز الحكم ويكون باعثا على اختياره دون التّأثير فيه.

V– أقسام العِلّة:

تنقسم العلّة إلى ثلاثة أقسام، وهي: المنطقية والفقهية والنّحوية.

1– العلّة الفلسفية (المنطقية):

وهي ما يؤثر في غيره ويقابل المعلول[3]، وقد قسّمها أرسطو إلى أربعة أقسام وهي: العلّة الفاعلة والعلّة المادية والعلّة الصورية والعلّة الغائية.

فالعلّة الفاعلة: وهي التي مثّل لها أرسطو بالنّجار (الصّانع) الّذي يريد صنع الكرسي، فهو الفاعل؛ أي هو الّذي يؤثر في الكرسي ويغير فيه ما يجب تغييره؛ أمّا **العلّة المادية:** فهي تمثل المادة الأولية التي يُصنع منها الكرسي كالخشب والحديد؛

والعلّة الصّورية: فهي تمثل الصّورة أو شكل الكرسي المتخيَّل في ذهن النّجار قبل انجازه فهي الهيئة التي يتم عليها الشكل أو الصّورة المتخيَّلة لدى النّجار؛

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، المصدر نفسه، ص 164.

[2]– تمّام حسّان، الأصول، المرجع نفسه، ص 165.

[3]– مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، المصدر نفسه، ص 122.

أمّا **العلّة الغائية:** فهي تمثل الغاية أو الهدف الّذي من أجله صُنع الكرسي، وهذه الغاية هي الجلوس.

2- العلّة الفقهية:

في اصطلاح الأصوليين مصطلح العِلّة هو ما شرع الحكم عنده تحقيقا للمصلحة. أو هي الوصف المعرف للحكم. فالوصف هو المعنى القائم بالغير. والمعرف للحكم: معناه الذي جعل علامة عليه من غير تأثير فيه، ولا باعث عليه، فمعنى كون الإسكار مثلا علة: أنه معروف أي علامة على حرمة السكر[1].

أمّا المعتزلة فيرون أن العلّة هي المؤثر بذاته في الحكم، بناء على قاعدتهم التّي تقرّر أنّ الحكم يتبع المصلحة أو المفسدة.[2] فهي تفيد حكم من تحصيل الحكمة الباعثة على تشريع الحكم من تحصيل مصلحة يراد تحققها أو دفع مفسدة ينبغي تجنبها، مثل حفظ العقول المترتب على تحريم الخمر ووجوب الحدِّ بشربه، وحفظ الأموال المترتّب على تحريم السّرقة ووجوب القطع؛ فهذا يؤدي إلى رفع الضّرر والمفسدة عن العباد والمحافظة على مصالحهم وجلبهم المنفعة.

3- العلّة النّحوية:

وهي الرّكن الثالث من أركان القياس النّحويّ الأربعة، وسُمي بالعلّة لأنّها "كالمرض فكان تأثيرها في الحكم كتأثير العلّة في المريض"[3]، ويقصد بها العلاقة الجامعة بين المقيس عليه أو الأصل والمقيس أو الفرع والتّي لأجلها أُعطي المقيس حكم المقيس عليه، والعلّة الجامعة هي ما يراه النّحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه، فهي الصّفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه.

وقبل أن يستقرَّ هذا التّعريف للعلّة النّحوية، كانت تدلّ على مفاهيم مختلفة من بينها السّببية؛ لأنّ النّحوي يحاول أن يقف على السّبب الذي بموجبه اقترنت الظاهرتان بحكم القياس وإبراز أوجه الشبه بين المقيس عليه والمقيس.

---

[1]- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ط1. دمشق: 1986، ج1، دار الفكر، ص 646.

[2]- المرجع نفسه، ص 646.

[3]- الكفوي، الكليات، المصدر نفسه، ص 621.

VI- النّحو والمنطق:

لقد وضع النّحو لحفظ اللغة من اللّحن والخطأ، ولمّا امتزاج بالمنطق تغير مساره، فتغيّرت الغاية التي وضع من أجلها، فأضحى النّحاة يعتمدون على المنطق في تأويل وتفسير وتعليل الكثير من المسائل اللغوية، حتّى ذاب النّحو فيه وصارا كالجسم الواحد؛ ومن هنا يمكننا القول إنّ "المنطق نحو لكنه مفهوم باللغة، والنحو العربي منطق ولكنه مسلوخ من العربية"[1]، فهكذا أصبح المنطق ملازمًا للنّحو ولا يفارقه، حتى حجّر الدرس اللغويّ العربيّ وأبعده عن الغاية التي وضع من أجلها.

VII- النّحو وأصول الفقه:

لقد كان لأصول الفقه أثره الواضح في النّحو العربيّ، ويظهر ذلك في توظيف علم النحو لمفاهيم ومصطلحات فقهية مثل: الأصل، الفرع، العلة، الحكم، النّسخ... وانتهج النحاة منهج علم أصول الفقه في وضع علم أصول النحو، كما أن القياس النحويّ متأثر بالقياس الفقهيّ إلى حد كبير. وقد نشأ علم النحو بسيطًا ساذجاً متناولاً لأبواب معيّنة في اللغة كالتّعجب، والنّواسخ دون التعمّق فيها وقد عرف هذا العلم تطورًا ملحوظًا ابتداء من القرن الرابع الهجري، أين "كُتب له النّماء والتفرّع في البحث والاحتجاج القوي والقياس الدّقيق والنظر الثاقب والتعليل البارع "[2].

VIII- مراحل نشأة العلّة النّحوية وتطوّرها في النحو العربي:

اعتمد النّحاة العرب على القياس في دراساتهم منذ اهتمامهم باللّغة، كما اهتموا بالتّعليل اهتمامًا كبيراً حتّى تربّع على عرش النّحو العربي، فأضحى "من الأصول الأولى، وقد ظلّ يتطوّر حتّى غلب على النّحو العربي كلّه"[3]، فالعلّة النّحويّة قديمة في البحث النّحويّ العربيّ، إذ اهتم بها النّحاة منذ البدايات الأولى لنشأة النّحو العربيّ.

[1]- المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المرجع نفسه، ص 179.

[2]- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، المرجع نفسه، ص 156.

[3]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دط. بيروت: 1986، دار النهضة العربية، ص 80.

والتّعليل النّحوي بدأ مع البدايات الأولى للنّحو، فهو بمثابة المحور الذي تدور حوله كل الدّراسات اللّغوية، حتى عدّه بعض الدارسين بأنّه: "قضية مفصلية أساسية في النحو العربيّ"[1]، وقد مرّ التعليل في الدرس النّحوي العربيّ بأربع مراحل أساسية وهي:

1- مرحلة النشوء والتكوين:

وتبدأ هذه المرحلة بالروايات الأولى لوضع النّحو العربيّ وتقعيده، أين أدرك واضعو النّحو خطورة اللّحن على اللّغة العربية وأثره السّلبي على النّص القرآني،" فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطَّرِدة، شبه الكليّات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه. مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثمّ رأوا تغيّر الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً"[2]؛ ويروى أنّ رجلاً أعجميّاً قد قرأ بالجرّ بدل الرفع قوله تعالى: ﴿إنّ الله بريءٌ من المُشْرِكِين ورسُولِه﴾ سورة التوبة [الآية 03]، وأنّ ابنة أبي الأسود الدؤلي قد تعجّبت بالرّفع بدل النّصب حينما قالت: ما أحسنُ السماء[3]، فصحّح لها والدها هذا الخطأ قائلاً لها: قولي: ما أحسنَ السماء. فإدراك واضع النحو لظاهرة اللّحن وتفشيها بين الناس مكّنه من "ردّ الانحراف من غير أن يصرّح بعلة المعنى، أو الفاعلية، أو المفعولية، أو الإعراب ممّا يشير إلى أنّ التّعليل النحوي إحساس فنيّ يرفض بعض الأنماط التركيبية قبل أن تصبح اصطلاحا علميا يعلل ذلك الرفض"[4]، والبحث النحوي كان يهدف إلى وضع قواعد للظواهر اللغوية بعد اكتشاف مواضع الخطأ، وكان التعليل "يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل"[5].

وأغلب المصادر تشير إلى أنّ البداية الحقيقية للتّعليل مرتبطة بعبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي يعدّ من النّحاة الأولين المهتمين بالتّعليل النّحويّ فهو أوّل من بدأ التّأويل والتّعليل

---

[1]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 23.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، المصدر نفسه، ص625.

[3]- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة: دس، دار المعارف، ص 26.

[4]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 36.

[5]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، المرجع نفسه، ص 151.

و"بعَجَ النحو ومدّ القياس وشرح العلل"[1] في هذه الفترة المبكرة من تاريخ النحو العربيّ، وبذلك يكون قد علّل النّحو بإعادته النظر في كلام العرب لإدراكه للعلاقات القائمة بين الكلمات وتطبيقه القياس عليها، وعرف بعد ذلك "بشدته في التجريد للقياس"[2] الذي مكّنه من استقراء كلام العرب واكتشاف العلاقات القائمة بينه، وهو بذلك يعدّ "النحوي الأوّل الذي لم يقبل من العرب أن يخرقوا القواعد التي استقرأها من كلامهم، واعتبرها ثابتة وملزمة"[3]، وهذا ما دفعه على أن يُخطِّئ الخارجين من قبائل العرب على تعليله، ومن بينهم الشاعر الفرزدق. وما يلاحظ على العلّة في هذه المرحلة أنّها اجتهادية، خاضعة للمعنى الذي يفهمه النحويّ.

2- مرحلة النّمو والارتقاء:

وتبدأ هذه المرحلة بالخليل الفراهيدي وتلاميذه وتنتهي بالزّجاج؛ لأنّ الخليل هو من النّحاة الأوائل الذين فتحوا باب التّعليل أمام النحاة ودعوتهم للاجتهاد فيه حينما قال:" فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته فليأت بها"[4]، وكثرت العلل النحوية في هذه المرحلة واتسعت إلى أن أصبحت أقساماً وأضرباً كما يقول السيوطي.

و يعدّ الخليل بذلك "أوّل من أبرز التصوّر الواضح لطبيعة العلل وطريقة استقرائها"[5]، فحينما سُئل أعن العرب أخذ العلل النحوية أم اخترعها؟ أجابهم على أنّها من اختراعه وأنّ الكلّ يستطيع أن يعلل بتعليلاته أو يخالفها، فهي مرهونة باجتهاد النحويّ ذاته وقدراته التفسيرية والتعليلية؛ أمّا العرب فقد "نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن كنت أصبت العلة فهو ذا الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال إنّما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب

---

[1]- الزّبيديّ، طبقات النحويين واللغويين، المصدر نفسه، ص 31.

[2]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المصدر نفسه، ص27.

[3]- محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المرجع نفسه، ص 55.

[4]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النفائس، ص66.

[5]- المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المرجع نفسه، ص 37.

كذا وكذا لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك"[1]؛ ما يعني أنّه قام باستقراء العلل اللغوية في كلامهم بتفكيره الثاقب وعقله الناضج وتأمله السديد، فالتّعليل عنده يهدف إلى "توضيح أسس القواعد والأحكام التي سنّها العرب في كلامهم"[2]؛ لذلك جاءت علله اجتهادية، وليست منقولة عن العرب أو متأثرة بالمنطق الأرسطيّ.

كما اهتم تلميذه سيبويه بالتعليل، إذ اعتمد على منهج "الاستقراء الناقص، ففيه نماذج من الاستقراء، ووصف للمستقرَأ، وتقعيد له، وتعليل للوصف والتقعيد"[3]، لهذا كانت تعليلاته رابطة بين النصوص المتناظرة للوصول إلى تفسير ذلك التشابه الحاصل بينها وتعليل الكثير من الأحكام الواردة، حتى كاد الكتاب أن يُبنى كلّه على التعليل، نظراً لطريقة الحوار التي انتهجها مع أستاذه الخليل قصد الوصول إلى العلل النحويّة التي تفسّر الظواهر اللغوية الواردة في الكلام العربي؛ فقد فسّر على سبيل المثال التناظر الذي عقده الخليل بين المنادى والظرف بقوله:" فإنّما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبّهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصبٍ وجرٍ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، وصارت بمنزلة المضاف"[4]؛ فهكذا توصّل سيبويه باستقرائه للكلام العربيّ إلى نتيجة مفادها أنّ الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال في قوله: "واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلاّ الأفعال، ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلاّ في الأسماء. والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجارَّ"[5]؛ فتعليلاته بسيطة

[1]– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، المصدر نفسه، ص 66.

[2]– المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المرجع نفسه، ص 37.

[3]– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 41.

[4]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دط. ج2، القاهرة: دس، مكتبة الخانجي، ص 199.

[5]– المصدر نفسه ج3، ص 09.

بسيطة بعيدة عن الجدل العقيم المبني على التخيّل والتأويل، وهي مبنية على حمل النظير على نظيره والشبيه بشبيهه، فالتعليل بارز بكثرة في كتاب سيبويه، إذ إنّه سار به على منهج "جمع التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب إلى التعليل بكثرة الاستعمال"[1]، فهكذا جاءت تعليلاته متنوعة حسب طبيعة المسألة المعروضة.

ومن تعليلاته في كثرة الاستعمال نجد ما قاله في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنّهي: "وذلك قولك: أخذتُه بدرهم فزائداً. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنّهم أمِنوا أن يكون على الباء، لو قلتَ: أخذتُه بدرهم فزاد الثّمنُ صاعداً، أو فذهبَ صاعِداً. ولا يجوز أن تقول: وصاعدٍ، لأنّك لا تريد أن تُخْبِرَ أنّ الدراهم مع صاعدٍ ثمنٌ لشيء، كقولك: بدرهمٍ وزيادةٍ، ولكنّك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أوّلا، ثم قَرَوْتَ شيئاً بعد شيء لأثمانٍ شتّى. فالواو لم تردْ فيها هذا المعنى، ولم تُلْزِمْ الواو الشيئين أنْ يكون أحدهما بعد الآخر. ألا ترى أنّك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، لم يكن في هذا دليلٌ أنّك مررت بعمرٍو بعد زيد. وصاعدٌ بدلٌ من زاد ويزيدُ"[2]. فهكذا، فالتعليل في كتاب سيبويه "أداة للربط بين نظامين: نظام اللغة بنصوصها، ونظام النحو بتصوراته وأحكامه"[3].

ولم يقتصر التعليل فقط على سيبويه، بل اهتم به كذلك المبرد، الذي تشبّع بالتفكير المنطقي الذي أهّله للجدل والمناقشة، فخالف بذلك سيبويه في كثير من المسائل والأحكام وتمكّن من تبسيط بعض المسائل المعقدة والمتناثرة الواردة في الكتاب، ويقول عن العلة النحوية إنّها "رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها أن تفارقه (...) وكان شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث"[4]، حتى قال فيه الزجاج: "لما قدم المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة وألزمني إلزامات لم أهتدِ إليها"[5]، فاهتمامه بالتعليل جعله ينهج منهجاً خاصاً به، ما أهّله " للربط

---

[1]– عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، المرجع نفسه، ص 83.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، المصدر نفسه، ص 290–291.

[3]– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 43.

[4]– خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، دط. الكويت: 1974. مطبوعات جامعة الكويت، ص 319.

[5]– ابن الأنباري، نزهة الألباء في الأدباء، ط3. المصدر نفسه، ص 171.

بين النظرية النحوية والحكم النحوي بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظره"[1]؛ وهكذا خالف الأولين في تعليلاتهم التي كانت تجرى على المعنى وكثرة الاستعمال.

والملاحظ عن العلّة في هذه الفترة أنّها "مستمدة من روح اللّغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية، وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل"[2]؛ كونهم يصنفون الأشباه والنظائر ثم يستخرجون العلاقات القائمة بينها وجعلها عللاً لتصنيفاتهم، وهذا ما أدى إلى انتشار التعليل وشموله، ومحاولة بناء تفسير كلي للنحو العربي[3]، ويظهر ذلك في محاولات النحاة في تفسير وتعليل كلّ الأحكام النحوية وفق شروط اتفقوا عليها فاجتهدوا في ذلك "فاحتفظ النحويون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته"[4]، وهذا ما أفرز كثرة النحاة المعللين ما أدى إلى تضخّم كتب النحو بالعلل المختلفة التي يصعب جمعها في كتاب واحد.

3- مرحلة النضج والازدهار:

عرفت العلّة النحوية في هذه الفترة انحرافاً كبيراً عن الإطار النظري الذي وضعه لها القدماء حيث أخضعها النحاة لمختلف علوم العصر من منطق وفلسفة، وجعلوا العلل النّحوية بمنزلة العلل العقلية، فأجروها مجراها، وهذا ما جعل ابن الأنباري يجعلهما شيئا واحدا، ولا يقيم فرقا بينهما حينما قال: "العلّة النحوية كالعلّة العقلية ولا خلاف أن العلّة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص كذلك العلّة النحوية"[5]، ومن أبرز النحاة المعللين في هذه المرحلة ابن السّراج الذي حاول في كتابه "الأصول" أن يعرض المسائل النحوية عرضاً شاملاً ويرتبها ترتيباً منهجياً، فقسّم علل النحاة إلى ضربين: "ضرب منها المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل

---

[1]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 44.

[2]- عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة الأدب، ص 68.

[3]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 47.

[4]- محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج1، ص 14. نقلا عن حسن الملخ، المرجع نفسه، ص 47.

[5]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو المصدر نفسه، ص 112.

مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو كان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[1]؛ والغرض من العلة الأولى هو التوصّل إلى تعلّم كلام العرب، بانتهاج سمتهم في الكلام، أمّا النوع الثاني من العلل، فهي علل نظرية لا تؤهلنا لاكتساب لغة العرب، وغايتها هي تعليل للعلل الأولى ومحاولة اكتشاف حكمة العرب في الأصول التي وضعتها، وفضل لغتهم على سائر اللغات.

كما نجد كذلك السّيرافي الذي ترك بصمته في هذه الفترة فقد "خطا النحو خطوات جديدة قام بها أبو سعيد السّيرافي تمثلت أولاً في شرحه الفريد لكتاب سيبويه، وثانياً في تنظير العلاقات بين النحو والمنطق، وثالثاً في ربط الصلات بين مناهج النحويين والفقهاء"[2]، ففاق بعمله محاولة المبرد السّاعية إلى تلخيص "الكتاب" في "المقتضب" ومحاولة ابن السراج في استخراج أصول الكتاب في "الأصول" حتى قال فيه مازن المبارك: "أنه شرح الكتاب فبسط معناه وجلا مبهمه، وتمّم جزئياته، واستقصى موضوعاته، وعرض آراء سيبويه فيه وآراء غيره من أعلام اللغة والنحو كالجرمي والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء وثعلب، وناقش بعضها وبسط أوجه الخلاف فيها، ووازن بين آراء البصريين والكوفيين موازنة عرض حيادي أحياناً لم يكن له رأي، وموازنة إيجابية أحياناً أخرى شارك فيها بحججه ورأيه. وكان في كل ذلك واضح العبارة طويل النفس كثير النقاش والجدال"[3]. وتميزت العلة في هذه المرحلة بمجموعة من السّمات أهمها ظهور محاولات تنظيريّة في التعليل[4]؛ حاول فيها النّحاة تخطّي مرحلة الاجتهاد في استخراج العلل بعدم مخالفة كلام العرب، وانتقالهم إلى مرحلة التنظير، التي بدأت مع ابن السّراج الذي قسّم علل النحو إلى قسمين: علة أولى مطردة، وعلة العلّة، ثم قسّمها من بعده الزجاجي إلى ثلاثة أقسام: علل تعليميّة علل قياسية، وعلل جدلية، إلى أن جاء ابن جني فتجاوز هذا التقسيم وعمل على إظهار طبيعة

1– ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. ج1، بيروت: 1996، مؤسسة الرسالة، ص 35.

2– المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المرجع نفسه، ص 175.

3– مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط3. سوريا: 1995، دار الفكر، ص 156–157.

4– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 78.

العلّة وأهميتها وشروطها، وأقرّ بقربها إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، ولمّا جاء ابن الأنباري ألحقها بعلل الفقهاء؛ "فالنّضج في هذه المرحلة نقلة منهجية نحو التنظير ينتهي بخفوت التنظير عند مجمل النحاة مع إطلالة القرن السابع الهجريّ"[1]، وهذا ما ترك نحاة هذه المرحلة يكثرون من التعليل، وما الكتب المؤلفة في العلل وشرح العلل إلاّ دليل قاطع على ذلك.

ويمكننا القول إنّ الغلو في التعليل أخرج النحو عن مساره الأوّل الذي وضع من أجله، وهو القدرة على السير وفق نهج سمت العرب في كلامهم، واكتشاف العلّل المؤثرة في الظواهر اللّغوية وغلو النحاة في التعليل في هذه المرحلة أدّى إلى بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية[2]؛ لأنّ كثرة التعليل تعقّد الدرس النحوي أكثر ممّا تبسطه، وهذا الغلو ظهر حينما اتّصل النحاة بالمنطق الأرسطيّ الّذي حجّر الدّرس النحوي العربيّ، وأبعده عن هدفه الأساس؛ وأدخل النحاة في مناقشات عقيمة لا تنفع النّحو أكثر ما تثقل كاهله، فكثُر بذلك جدل النحاة حتى أصبح "يدور حول علّة الظواهر اللغوية لا حول الظواهر نفسها، فتتعدّد الأسئلة والأجوبة، وتتنوّع السفسطة وتُخلَق الفروض والإشكالات، ويحتدم الجدل من دون طائل، حتى إنّنا لا نكاد نقف على رأي ونحن نقرأ بابًا من أبواب النحو، إلاّ نجد أنّ هناك رأيًا يناقضه من غير أن نكلّف أنفسنا مشقة الجري وراء هذا النقيض"[3]، ومن أبرز هؤلاء المعارضين على كثرة التعليل: ابن الطراوة وتلميذه السُّهيلي اللّذان رفضَا علل الممنوع من الصرف، فيقول ابن الطراوة في الإفصاح: "فأمّا ما لا ينصرف فلا يُعرض له في شيء منه، لأنّه جلب على ما قاله غيره، ولابدّ من إشارة إلى شيء منه زعموا أنّ وزن الفعل علّة، والتأنيث والصفة، وهذه "أرملة" مصروفة وقد اجتمع فيها ثلاث علل ممّا يمنع من الصرف، وزعموا أنّ التعريف علّة لأنّ المعرفة بعد النكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة ولم يحتجّوا من التّعريف إلاّ بالاسم العلم وقد بيّنا، وبيّنوا أنّ تعريفه قبل تنكيره، فلا يصير ثانياً من هذه الجهة، وقد أشار سيبويه إلى غير ما ذهبوا إليه ممّا لا يتوجّه إيضاحه إلاّ في موضعه من

---

[1]- المصدر السابق، ص 52.

[2]- المرجع نفسه، ص 81.

[3]- إميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1. بيروت: 1992، دار الجيل، ص 34.

المقدمات"[1]؛ فكثرة التّعليل والتّأويل قد أخرجَا الممنوع من الصرف عن القواعد الأولى التي أرساها سيبويه، كما رفض ابن حزم الأندلسي وابن مضاء القرطبي العلل الثواني والثوالث؛ دعا الأخير إلى إلغاء نظرية العامل من النحو العربي، لأنّها السبب في كثرة التأويل والتعليل، فهي تلزم النحويّ على البحث عن العوامل المحذوفة أو المضمرة، كونه يؤمن بأن العامل لا يكون إلاّ مادياً حسّيًا والعوامل في اللغة "ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسّيف، وإنّما أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغْتَ أحدَهما وتركت صبغ الآخر لكان ترْكُ صبغ أحدهما من التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ههنا"[2].

ومن ثم فالنّحو لم يعدْ تعليميًا بقدر ما أصبح استعراضًا للقدرات التّعليلية والتّأويلية للنّحاة فكلّ هذا الغلو في التعليل جعلهم أضحوكة بين أهل العلوم لفساد تعليلاتهم، فضرب بهم المثل حتّى قيل: "أضعف من حجة نحويّ"[3]، ما يدلّ على أنّ النحاة أسرفوا في تعليلاتهم حتى أتوا بالغثّ والسّمين، ودخلوا في نقاشات أسفرت عن تناقض عللهم وأحكامهم في الكثير من المرات، فغيّروا مجرى الدّرس النحوي دون أن يشعروا.

4- مرحلة المراجعة والاستقرار:

في هذه المرحلة "مال التعليل النحويّ إلى الاستقرار على المستوى النظري والتطبيقي، وأصبح التعليل ترجيحاً بين العلل، واختياراً منها، تتخلله تفصيلات لما أجمله النحاة من العلل وتوضيحات لما جاء غامضاً مبهماً"[4]، ما يبيّن نضج التّعليل النّحويّ في الدرس اللغويّ العربيّ.

---

[1]- ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، ط2. بيروت: 1996 عالم الكتب، ص 97.

[2]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط.ج1، القاهرة: 2009، ص 57.

[3]- السُّهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه، تح: محمد إبراهيم البنّا، د ط. دس، مطبعة السعادة، ص 19.

[4]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 82.

IX- موقف المحدثين من العلّة النحوية والتعليل:

إنّ كثرة التعليل من أهم الأسباب التي أدّت إلى تضخّم كتب النحو العربي وأثقلت كاهله طيلة قرون، وهذا ما أدى إلى النّفور منه لكثرتها وبعدها عن منطق اللغة، وصعوبة تعلّم قواعد العربية واستيعاب نظرياته، واستمرت هذه الشكوى إلى العصر الحديث خاصة بتعرّف اللغويون العرب على أنحاء اللّغات الأخرى لما فيها من سهولة وليونة في تعليمه للناشئ، فصُدِرت كتب تدعو لتيسير النحو أو لإصلاحه أو لتحديثه، وانقسموا إلى قسمين في موقفهم من التعليل النحويّ "اتجاه إحيائي إصلاحي تيسيري في ضوء الموروث النحوي، واتجاه تحديثي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، وفي كل اتجاه منهما معارضون للتعليل ومؤيدون له"[1].

1- آرا ء المحدثين في العلّة والتّعليل في ضوء الموروث النحويّ:

انقسم المحدثون إلى معارض ومؤيد لفكرة التعليل؛ ونقصد ههنا بالمعارضين للتعليل من يرفض أصلاً من أصول التعليل النظرية كالعامل، والمؤيدين من يرتضي أصول نظرية التعليل في النحو العربيّ.

1-1- إبراهيم مصطفى: يعدّ "من أبرز المعارضين للتعليل النحوي في ضوء الموروث النحوي"[2] في كتابه "إحياء النحو" الذي أصدره سنة 1937م، أين أظهر معارضته لنظرية العامل وبعض أثارها حيث يقول:" لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة؛ ومن استمسك بها فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء، أو الاختصاص، أو النداء؛ ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء"[3]، ويقرّ بأن تخليص النّحو العربيّ من قبضة نظرية العامل مطلب وغاية لأنّها حجّرت النحو وجعلته مستعصيًا على الفهم، و"تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقتصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف

1- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بيم القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 216.

2- المرجع نفسه، ص 217.

3- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2. القاهرة: 1992، ص 194-195.

عنها آماداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير"[1].

1-2- شوقي ضيف: لقد دعا إلى الانصراف عن نظرية العامل ومخلّفاتها من العلل الثواني والثوالث والقياس، متأثرا بآراء ابن مضاء القرطبي بعدما حقّق كتابه "الردّ على النحاة" كما دعا إلى تيسير النّحو التعليميّ وتجديده، وذلك بإلغاء الإعراب المحلي والتقديري والتأويل في الصيغ والعبارات، وإلى تغيير بعض المفاهيم النحوية.

1-3- مهدي المخزومي: لقد عارض التعليل النّحوي على الإجمال، داعياً إلى إسقاط نظرية العامل من النحو العربيّ متأثرا بفكر ابن مضاء القرطبيّ وأستاذه إبراهيم مصطفى فباطلاعه على نحو القدماء والمتأخرين من نحاة العربية، وجد أنّ المتأخرين هم من أدّى إلى تغيير مسار النحو الطبيعي الذي وُجد من أجله، وهو حفظ اللّغة من الخطأ؛ لكن افتتان المتأخرين بنظرية العامل حال دون ذلك، ويقرّ مصطفى السّقا بهذه الحقيقة فيقول:" لقد ولع النحاة بنظرية العامل ولوعاً شديداً، فجعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملاً مؤثراً فيه من اسم أو فعل أو حرف، وجعلوا لتلك العوامل قدرة على إحداث الآثار الإعرابية كالمؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة، مع أن الألفاظ اللغوية لا قدرة لها في أنفسها على إحداث أي أثر في الكلام، قياساً وتشبيهاً لها بالعوامل الطبيعية، وإذا لم يجدوا العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة اخترعوا عاملاً وهمياً وسمّوه مضمراً أو محذوفاً أو مقدراً، كالعامل في المبتدأ والفعل المضارع المجرد"[2]. ويؤكد مهدي المخزومي أنّ النحو العربي في القرن الرابع الهجري ضاع "في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمتّ إلى اللغة بصلة"[3]، وأنّ في هذه التعليلات والتفسيرات تفاهة[4]؛ وهذا ما دفعه لوضع أسسٍ نظرية[5] وتطبيقها في محاولته التيسيرية لقواعد النحو العربي في كتابه "في النحو العربي: قواعد وتطبيق" الصّادر سنة (1966م) محدّدا فيه هدفه بقوله:" هذا كتاب في النحو أقدّمه بين

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المرجع نفسه، ص 195.

[2]- مصطفى السّقا، تصدير لكتاب في النحو العربي، نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، المرجع نفسه، ص 8.

[3]- مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، دط. بغداد: 1980، دار الجاحظ، ص85.

[4]- المرجع نفسه، ص 111.

[5]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص218.

يدي الدارسين مبرّأً مما علق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تامّاً، وأُلغي معها ما استتبعتْ من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحويّ، وأبطلتُ فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفتُ من فصوله فصولاً لم تكن لتكون، لولا شغفُ النحاة بالجدل العقليّ، وتمسّكهم بفكرة العمل (...) متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أوّل"[1].

ويبدو أنّ رفض مهدي المخزومي لفكرة العامل في النّحو العربيّ، راجع إلى رغبته في تبسيط النحو، إلاّ أنّه تناسى أنّ بعض الأحكام النّحوية تترسّخ في ذهن المتعلمين بالتعليل والتفسير، وهذه القواعد التي أرساها هي التي ستمنع النحويّ من تفسير أحكامه وتعليلها، وبذلك سيحصر النحو في مستواه الأوّل، مستوى تقرير الأحكام، متناسيًا أنّ للنّحو مستويات (النّحو التعليميّ والنّحو المتخصّص).

1-4- عباس حسن: انتقد إسراف النحاة في التعليل، ويرى أن "مشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد ولدت ونمت وامتدت أصولا وفروعًا على الوجه الذي نرى في مطولات النحو؛ تتسرب إلى كل مسألة، وتتسلل إلى كل قاعدة، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مجاف للعقل، بعيد عن الحق إلاّ في أقل المسائل وأندر القواعد"[2]، ويصف علل النحاة بالزائفة قائلاً: "إنّ النظرة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة ما، ولو كانت صلة واهية. وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها، وتطهير النحو منها اللّهم إلاّ ذلك النوع الصحيح الصادق الذي يسمونه "علل التنظير" يريدون به ما أشرنا إليه من قبل حين ترفع آخر الكلمة، أو تنصبه، أو تجره، أو تجزمه، وحين تجعل الكلمة على وزن معين وتسلك بها في التركيب مسلكًا خاصاً. لِمَ رفعتها؟ لأنها نظير زميلتها في كلام العرب"[3].

1-5- علي النجديّ: يعدّ من المدافعين عن فلسفة النحو وعلله، كون الفلسفة لم تستثنِ مجالا من المجالات لم تطرق بابه، حيث يقول: "أنضيق بفلسفته؟ وكيف؟ وكل شيء من الثّقافة

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد تطبيق، ص 15-16. نقلا عن حسن خميس سعيد الملخ، المرجع السابق، ص 218-219.

[2]- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2. القاهرة: 1978، دار المعارف، ص 156.

[3]- المرجع نفسه، ص 158.

اللغوية قد دخلته الفلسفة وأثرت فيه، وصبغته بصبغتها، وما كان ممكنا أن يسلَم منها النحو وحده (...) أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار والسؤال عن المجهولات والإنكار في الحجاج. فالنحاة بما أتوا من هذا إنما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل وعرضها على الناس، فترضى العقول وتطمئن القلوب؛ وتأخذ عن بينة، وتدع ما تدع عن بينة "[1]، وقد أنكر على النحاة إسرافهم في العلل بقوله: "وإنما أنكر الإسراف فيها والافتتان بها، كما تتمثل في أسفار القرون الأخيرة، قرون التزيد والتكرار، فانبهمت المسائل واضطرب النظام وغمت المعالم والأصول"[2]، وقد طالب بإعادة النظر في علل النحو، للتمييز بين صالحها وفاسدها، وذلك بانتقاء ما يتصل بالمعنى بقوله: "ونرجع النظر في علله لا نبقي منها إلاّ ما يتصل بالمعنى، ويتفق مع طبيعة البيان الرفيع والذوق الصحيح، فإذا ما خلصت المادة واستقامت على ما نريد رجعنا إليها نسلكها في نظام التأليف الحديث"[3].

2-آرا ء المحدثين في العلّة والتّعليل في ضوء المناهج اللغوية الحديثة:

- **تمّام حسّان:** لقد سار على خطى سابقيه في رفضهم للعامل النحوي، فقد أنكره في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" الذي نشره سنة (1957م) متسائلاً "ما العامل إذاً؟ الحقيقة أنّ لا عامل"[4]، متأثرا بآراء ابن مضاء القرطبي، ويضيف "وبهذا نرجو أن نكون قد بيّنا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل"[5]، وفي كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" حاول التجديد في النحو، وذلك بالاستغناء عن نظرية العامل وإحلال محلها نظرية "تضافر القرائن"[6] كون المعنى لا يُدرك بالعلامة الإعرابية وحدها، وإنّما بتضافر جملة من القرائن اللفظية (العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة الربط، التضام، الأداة، والنغمة) والمعنوية (الإسناد التخصيص، النسبة، التبعية والمخالفة) لكنه عدل عن بعض مواقفه بقوله: "من مظاهر الطّاقة

---

[1]- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ط2. القاهرة: دس، عالم الكتب، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، ص 44.

[3]- المرجع نفسه، ص 46.

[4]- تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص 57.

[5]- المرجع نفسه، ص 57.

[6]- تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994، دار الثقافة، ص 189-190.

التفسيرية في النحو العربيّ ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"[1]، فيظهر أن تمّام حسان لم يثبت قوله على رأي واحد، وإنّما ينطق حسب الظروف فهو من جهة ينكر العامل في النحو العربيّ متأثرا بابن مضاء القرطبي ويعيب على النحو العربي سمة التعليل التي أضحت فيه قطعة أساسية ومن جهة أخرى يجعل هذا العيب سمة إيجابية فيه تساعده على التفسير والتأويل بظهور المدرسة التوليدية التحويلية. وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على سعة ثقافة الرّجل ونضج فكره النحويّ واللغويّ.

X- نظرية التّعليل في النّحو العربيّ:

إنّ المنطق الأرسطيّ حجّر الدّرس النحويّ العربيّ، وجعله بعيدًا عن الهدف الذي وضع من أجله وهو صيانة المتكلمين من اللّحن والقدرة على الكلام وفق سمت كلام العرب؛ وإلى مثل هذا دعا فندريس "vendris" في كتابه "اللّغة" (Langage) حينما دعا إلى ضرورة الفصل بين النّحو والمنطق والاستغناء عن المنطق حتى تكون تعليلاتهم مستمدة من روح اللغة وبساطتها بقوله: "والشّيء الوحيد الذي نطالبهم به هو أن تكون تصنيفاتهم، وقد ضحوا فيها بالمنطق، متفقة مع الأوضاع النحوية للغة التي يدرسونها"[2]؛ فإلى مثل هذا تمامًا ما دعَا الزجاجي حينما حاول تخليص النّحو العربيّ من مخالب الفلسفة وجعله مستقلا بنفسه، وذلك من خلال تقسيمه الثلاثي للعلل النحوية إلى: تعليمية، قياسية، جدلية، حتّى يجعل المتكلّم يُفصل بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي وتوظيفه في تعلّم وتعليم العربية، أمّا العلل القياسية والجدلية فهي بمثابة رياضة عقلية يلجأ إليها النحويّ ليظهر قدرته وبراعته في التعليل والتأويل، لا لتبسيط الدرس اللغوي، ولتحقيق ذلك سلك أربعة مسالك مختلفة لبناء هذه النظرية[3] وهي:

أولاً: لقد خصّص الزّجاجي المسلك الأوّل لعلل الأحكام النحوية، وذلك بضرورة الوقوف على كل حكم نحوي خالف القاعدة، مثل تعليل إعراب الفعل المضارع، فمن خصائص الأفعال البناء وليس الإعراب، إلاّ أن الفعل المضارع خالف الأصل وتميّز بميزة الأسماء؛ لذلك يجب تعليله

[1]- تمّام حسّان، اللغة العربية والحداثة، ص 137. نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 227.

[2]- فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، دط. القاهرة: 1950، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 153.

[3]- ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 55-56.

ونفس الشيء بالنّسبة للأسماء المبنية التي خالفت الأصل، وتميّزت بميزة الأفعال لذلك يجب أن تعليلها.

ثانيا: تعليل الظواهر النّحويّة، كتعليل ظاهرة الإعراب في العربية، ظاهرة التنوين، وظاهرة الاشتقاق، وهذا التعليل تتحكّم فيه ثلاث معايير وهي: تمييز المعاني، الأصل التاريخي، التصوّر النظري المجرد، وهذه المعايير قابلة للنّقاش والجدل، وبالتالي فهي من العلل النظرية الجدلية.

ثالثا: التعليل الوظيفي للأدوات النحوية أسماء وأفعالا وحروفا، إذ هناك بعض الأدوات التي تغيّر المعاني وتصيّرها من معنى إلى آخر حسب ما يقتضيه المقام، مثل: (كان، كيف، رويدا...).

رابعا: تعليل الحدود النحوية، وقد أشار الزّجاجي إلى أهميتها أثناء تعرّضه إلى حدّ الاسم وحدّ الفعل وحدّ الحرف، حيث إنّ الحدّ النحوي "هو الذي ينطبق على محدوده انطباقا تامًا فيكون جامعًا مانعًا، سواء أكان هذا الحد من كلام النحويين أم كلام المنطقيين، فانطباق الحدّ النحوي على محدوده غاية يمكن أن تتحقّق بعدّة وسائل"[1].

XI- أقسام العلّة النّحوية:

لقد قُسّمت العلّة النّحوية أقساماً كثيرة، وأهم هذه التقسيمات:

1- تقسيم ابن السّرّاج:

ويعدّ ابن السّرّاج أوّل من قسّم العلة بعدما نظر في تعليلات النحاة فوجدها على ضربين:

أ- علة أولى مطردة: وهذا النوع به يتم التوصّل إلى تعلّم كلام العرب بانتهاج سمتهم في مختلف المستويات اللغوية والصرفية والتركيبية والصوتية كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وفيها يقول ابن السّرّاج: "اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول* الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو، وكل اسم تذكره لزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه، فهو منصوب ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ههنا هي العلل الأول"[2].

---

[1]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 56.

*- يشير ابن السّراج بالمفعول إلى نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل.

[2]- ابن السّراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. ، بيروت: 1996، ج1، مؤسسة الرسالة، ص 54.

ب- علّة العلّة: وهذا النّوع يتجاوز مرحلة تعلّم اللغة وأخذها كما هي عند العرب، في مختلف مستوياتها، وإنّما البحث عن الأسباب والعلل التي جعلت العرب يتكلمون بتلك الكيفية دون الأخرى كرفعهم للفاعل ونصبهم للمفعول، وليس العكس، فهي علل نظرية لا تؤهلنا لاكتساب لغة العرب وإنّما غايتها هي: "تعليل للعلل الأولى ومحاولة اكتشاف حكمة العرب في الأصول التي وضعتها وفضل لغتهم على سائر اللغات وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفّر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[1]؛ هي علّة لم يهتم بها ابن السراج.

2- تقسيم الزّجاجي:

لقد قسّم الزجاجي العلةّ النحوية تقسيماً آخر، فجعلها ثلاثة أضرب وهي: العلّة التعليمية، العلّة القياسية، والعلّة الجدلية النظرية متأثراً بعلوم عصره.

2-1- العلل التّعليمية:

وهي تلك العلل "التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره"[2]، فهذه العلل هي التي تقودنا إلى تعلّم كلام العرب، وذلك بقياس النظير على النظير، فالمتعلّم لم يسمع عن العرب كلّ كلامها، لذلك يقارن بين المتشابهات قصد الوصول إلى فهم معنى الكلام ولو لم يسمع عن العرب أو لم تنطق به من قبل وقد مثّل لذلك بقوله: "أنّا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك (...) فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائمٌ، إن قيل: بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنّ: لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه (...) فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب"[3]، وهذه العلل"مبنية على استقراء الواقع اللغوي وملاحظة تكرار الظواهر بصورة ثابتة مما يمكّن من استنتاج قاعدة تحكم الظواهر

---

[1]- ابن السّراج، الأصول في النحو، المصدر نفسه، ج1، ص 35.

[2]- الزجاجي، الإيضاح في أصول النحو، المصدر نفسه، ص 64.

[3]- المصدر نفسه، ص 64.

المتماثلة"[1]؛ ما يعني أنّها تصف الظواهر اللغوية كما هي تماماً، ونحن نبني أحكامنا على أساس المشابهة بين الظواهر النحوية والصرفية، وإن لم تنطق بها العرب.

2-2- العلل القياسية:

وهي كعلّة نصب إنّ لاسمها وأخواتها، لمضارعتها للفعل المتعدي فشبّهت به فحملت عليه " كأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنّ، في قوله إنّ زيداً قائمٌ: ولِمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحُملت عليه فعُملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً فهي تشبه الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك"[2]؛ فالعلّة القياسية تفسيرية وتحاول أنّ تفسّر العلل التعليمية.

3-3- العّلة الجدلية النّظرية:

العلل النظرية التي تأتي جوابًا عن الأسئلة الواردة في العلل القياسية، فهي "كلّ ما يعتلّ به في باب إنّ بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال (...) وكل شيء اعتلّ به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"[3]؛ ما يعني أن هذه العلل تنظيرية وتعجيزية، كونها تستند إلى الجدل في عرضها، وتسعى إلى تعجيز المجادل بتركيزها على الجانب العقلي والمنطقي وبذلك فهي بعيدة عن الواقع اللّغوي.

وقد لخّص علي أبو المكارم هذه العلل الثلاث قائلاً: "علّة تقف عند الواقع اللّغوي لا تتجاوزه وعلة تبدأ من الواقع اللغوي فتتجاوزه في محاولتها طرد الأحكام، وعلة تبدأ من العلل لتدل على صحتها وتحاول أن تسبغ علاقتها بالاتساق"[4].

---

[1]- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن، دط. الإسكندرية: 1994، دار المعرفة الجامعية، ص 175.

[2]- الزّجاجي، الإيضاح في أصول النحو، المصدر نفسه، ص 64.

[3]- المصدر نفسه، ص65.

[4]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، المرجع نفسه، ص 193.

3- تقسيم السّيوطي: ويقسّم السيوطي العلل النّحويّة إلى قسيمين:

3-1- التّقسيم الأوّل:

وهذا التّقسيم نقله عن أبي عبد الله الحسين الدينوري الجليس في كتابه "ثمار الصناعة" والذي يقسّم العلة إلى قسمين:

أ- علة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

ب- علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهذا التقسيم نفسه هو التقسيم الذي أتى به ابن السراج، لكن الدينوري الجليس ذكر العلل المطردة المشهورة والأكثر استعمالا، وجعلها أربعة وعشرين نوعاً دون شرح، إذ قال: "وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تدولا، وهي كثيرة الشُّعب إلاّ أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً"[1]، وقد ذكرها السيوطي في الاقتراح، أمّا القسم الثاني فلم يتطرق إليه ولم يبيّنه.

وقد انتقد أحمد سليمان ياقوت علل الدينوري الجليس بقوله: "وكل هذه العلل –عدا العلل التعليمية– علل صناعية لا طائل من ورائها إلاّ كد الذهن. فما كان العرب قبل أبي القاسم الزجاجي وابن جني وابن الأنباري يدركون مثل هذه العلل عند رفعهم المرفوع أو نصبهم المنصوب وما تفنّنوا كلّ هذا التّفنن في صناعة الإعراب، ومع ذلك فقد كان كلامهم مستقيماً فصيحاً، لم يؤثر فيه عدم معرفتهم بهذا التلفيق والتمحل في إبراز هذه العلل"[2]؛ ما يعني أنّها تسهم في إبراز براعة النحوي في التأويل والتعليل، لا في تعليم اللغة وتبسيط قواعدها.

3-2- التّقسيم الثّاني:

وقد أتى السيوطي بهذا التقسيم للعلّة النحوية في الاقتراح، مفاده أنّ العلّة قد تكون بسيطة أو مركّبة[3]، وهذا التقسيم هو موقف جمهور النّحاة من العلّة[4]، كونها لا تكون إلاّ أمرا واحدا أو أمورًا متعدّدة، ولا تخلو من أن تكون واحدة منهما وهي:

---

[1]- السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، المصدر نفسه، ص 71.

[2]- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، المرجع نفسه، ص 175.

[3]- السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، المصدر نفسه، ص 75.

[4]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، المرجع نفسه، ص 194.

أ- **العلّة البسيطة:** " وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك"[1].

ب- **العلّة المركبة:** إذا كان التعليل من وجوه متعدّدة، بحيث إذا أسقط أحد أطرافها فسد التعليل، كقلب واو ميزان ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة، فالعلّة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين معا[2].

XII- شروط صحة العلّة:

وحتى تكون العلّة مقبولة بين النحاة، عمدوا إلى تقييدها بصفات تجعلها أكثر قوة وإقناعًا حتى تبقى ثابتة وغير مرفوضة من قبل النحاة، وهذا ما دعَا إليه ابن جني بقوله: "فإذا جرت العلّة بمعلولها، واستتبَّت على منهجها وأمِّها قوِي حكمها، واحتمى جانُبها، لم يسع أحدًا أن يعرض لها إلاّ بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها. فأمّا أن يفصّلها ويقول بعضها هكذا فمردود عليه ومرذول عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتلّ بها هو حدّها ووصفها"[3] فالعلة القوية هي التي تجنّب صاحبها الجدل والاستثناءات، لذا يجب أن تكون منطقية، وهذا ما يجعلها قويةً ومقنعةً. والإتيان بعلّة قوية مقنعة هو ما يبغيه ابن جني من النّحوي، حتى لا يكون ضعيفا أمام خصمه، فيقول: "الآن قد أريتك بما مثّلته لك من الاحتياط في وضع العلّة كيف حاله والطّريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشفّ ذلك الموضع، فتنظر إلى آخر ما يلزِمُك إيّاه الخصم، فتُدخِل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصِبه من علّته؛ لتُسقِط عنك فيما بعد الأسوِلة والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرّرته من عَقْد علّتك"[4]؛ فهكذا يظهر ابن جني بمثابة العالم بخبايا وأسرار العلل، لذلك يريد تلقينها للمعلّلين حتى تكون تعليلاتهم أكثر إقناعا وقبولاً، ومن أبرز شروط صحة التعليل النحوي، واطرادها وسلامتها من النقض[5].

---

[1]- السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، المصدر نفسه، ص 75.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، المرجع نفسه، ص194.

[3]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 151.

[4] - المصدر نفسه، ص 163.

[5]- ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر نفسه، ص 112.

XIII- مسالك العلّة:

إنّ مصطلح مسالك العلة مصطلح فقهي، والمراد به هو" الطرق الدالة على إثبات عليّة الوصف أي كونه علّة"[1]، أمّا عند النحاة، فيقصد بها "الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته"[2]، فمسلك العلّة، هو طريق إثباتها ومعرفة علة الأحكام النحوية، لأن مجرد الوصف لا يكفي لاستنباطها. ولإنتاج العلة وإثباتها يتبع النحاة إحدى هذه المسالك الثمانية وهي[3]: الإجماع، النص، الإيماء، السبر والتقسيم، المناسبة أو الإخالة، الشّبه الطرد، إلغاء الفارق، ولا يسمح الوضع بشرحها والتعليق عليها.

1- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1، المرجع نفسه، ص 661.

2- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، المرجع نفسه، ص 198.

3- السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المصدر نفسه، ص 82-88.

الفصل الثّاني

أقسام العِلّة عند ابن جني

لقد اعتنى ابن جني بالتّعليل كسائر نحاة العربية، فدرس أنواع العلّة النحويّة وأجناسها وخصّص لها أبوابًا عدّة في كتابه الخصائص لتوضيحها وتتبُّعها والدّفاع عنها، كما أفرد لها كتابًا خاصًا وهو "علل التثنية" وتعرّض إلى العلّة كثيرًا في مختلف كتبه على غرار كتاب "سرّ صناعة الإعراب". وما يُلاحظ عن ابن جني اهتمامه بالعلّة النّحويّة وإفرادها بالبحث، فهو ينتهج منهج السّابقين من نحاة العرب مثل الزّجاجي في كتابه الإيضاح، ما يوضّح أهمية العلّة في الدّرس النّحويّ في تلك الفترة.

I- العِلّة عند ابن جني:

ينظر ابن جني إلى العلّة على أنّها إشارات وعلامات تدل على وقوع الأحكام على المعلولات، فيثبّت هذا المفهوم قائلا إنّما هي: "أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا"[1]؛ ما يعني أنّ النحوي يدرك علاقة الأحكام التي يطلقها بالعلل التي اعتمده في استخراج هذه الأحكام ويجهل الحكمة من إيراد تلك العلل، كأن يقول كلّ فاعل مرفوع فهو يعمّم هذا الحكم على كل فاعل قام بالفعل، لكنه يجهل العلّة من وراء ذلك.

وابن جني ينظر إلى العلة نظرة مغايرة، فقد جدّد في طريقة التعامل معها، كونه يعدّ أوّل من قارن العلل النّحوية بعلل المتفقهين والكلاميين، وسلك منهجهم في دراستها، فيقول: "اعلم أن علل النحويين– وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"[2]؛ فهذا القول منه يدل على أنّه قام بدراسة العلّة في العلوم الثلاثة وكشف أغوارها، وهذه الدّراسة مكّنته من التعرّف على خبايا العلّة في هذه العلوم المختلفة، وهذا ما منح له من القدرة على إجراء مقارنة بينها والتّوصل إلى نتيجة مفادها أن علل النّحاة أقرب إلى علل المتكلمين؛ لانفرادها بالنّزعة العقلية، وأبعد إلى علل المتفقهين؛ لأنّها أقرب إلى النّزعة النّقلية، فيقول: "ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق وغير ذلك، إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعل الصّلوات في اليوم

[1]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 48.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 48.

والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضا الحكمة أو المصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره"[1]، ثم يبيّن غرضه من هذا التمثيل نافيًا ذلك عن العلل النّحويّة فيقول: "وليس كذلك علل النّحويين"[2].

وحتّى لا يُساء فهم كلامه على أنّ عِلل النّحاة سارت على سمت علل المتكلمين، جنّب نفسه سوء التأويل بقوله: "أقرب إلى علل المتكلمين" وفي موضع آخر" أنّا لسنا ندّعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتّة، بل ندّعي أنّها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ، فقد وفّينا الصّنعة حقها وربأنا بها أشرع مشارفها"[3]. ويقول في موضع آخر: "واعلم أنّا – مع شرحناه وعُنِينا به فأوضحناه من ترجيح علل النّحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام– لا ندّعي أنّها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين"[4].

فمن خلال هذه المقارنة التي أجراها ابن جني بين العلل النحوية و العلل الفقهية والكلامية تبيّن لنا أنّ علل النّحويين توسّطت بين كلتا العلّتين، فلا هي أدنى رتبة من علل المتفقهين، ولا هي أرفع رتبة من علل المتكلمين، وقد صرّح بهذا في قوله: " فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدّمت علل المتفقهين"[5]؛ ما يعني أنّها ليست عُليَا كعلل المتكلمين في التّفريط في استعمال العقل وعدم التقيد بالنّصوص، ولا دنيَا كعلل المتفقهين في التقيّد بالنصوص والخضوع لما تقتضيه المنفعة العامة، وإنّما اتّخذت لنفسها الوسطية، كونها مستنبطة من استقراء كلام العرب المتواتر إلى حدِّ الكثرة. وكون علل النّحو مختلفة عن علل الكلاميين المناطقة والفقهاء تبيّن أنّ لكل عالم منهجه وغايته الخاصة من وراء بحثه واعتماد العلل المناسبة لتفسيره وتقريبه إلى الفهم فهذا ما يجعل كلّ علم يختلف عن العلوم الأخرى ولو اتفقوا في بعض الأساسيات، كذلك شأن العلة النحوية، فهي تختلف عن العلة المنطقية والفقهية.

---

[1]- المصدر السابق، ص 48.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 48.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 53.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص 87-88.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص 154.

II– أقسام العلّة النّحوية عند ابن جني:

رغبةً منه في اكتشاف أسرار النّحو العربيّ، عمد ابن جني إلى استقراء كلام العرب وذلك بجمع أحكامه واستنباط علله، كما عمل على جمع جملة من العلل التي قال بها النّحاة الأوّلون في مؤلفات مختلفة حتى يسهّل مهمة البحث للرّاغبين فيه، فيقول: "واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنَوها، وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدَّمة محروسة فإنّهم لها أرادوا، وإيّاها نَووْا؛ ألا ترى أنّهم إذا استرسلوا في وصف العلّة وتحديدها قالوا: (...) فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرّقا قدّمناه نحن مجتمعاً"[1]؛ فهكذا استطاع ابن جني بفضل ثقافته الواسعة ودقة نظره، وطول باعه في الدّرس النّحوي أن يجمع ما لم يقدر على جمعه الأولون في كتابه الخصائص، وهكذا استنتج أن علل النحويين على ضربين: "أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله؛ إلاّ أنه على تجشّم واستكراه"[2].

1– **العلّة المُوجِبَة:** وهي العلّة التي توجِب الحكم النّحويّ في الكلمة، كرفع المرفوع ونصب المنصوب وجر المجرور، لأن العرب نطقت بسجيتها على تلك الطريقة، فنتقبلها كما هي فيقول: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلل هذه الداعية إليها موجِبة لها، غير مقتَصر بها على تجويزها، وعلى هذا مَقادُ كلام العرب"[3]، فهذه العلل علل "برهانية ولا لُبس فيها، ولا توقّف للنفس عنها"[4].

2– **العلّة المُجَوِّزة** : وهي "العلل التي تؤدي إلى التّخيير بين حكمين نحويين أو أكثر وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوّزة لوجه غير نافعة لغيره"[5]، وهذا الضرب من العلل يعدُّه ابن جني من العلل، ولكنّه لا يرقى إلى المعنى الحقيقي للعلّة، "وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا

[1]– ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص 162.
[2]– المصدر نفسه، ج1، ص 88.
[3]– المصدر نفسه، ج1، ص 164.
[4]– المصدر نفسه، ج1، ص 88.
[5]– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المرجع نفسه، ص 66.

يُوجِب"[1]، ويمثّل ابن جني عمّا زعمه بقوله: "ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمّ الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذٍ مخيّراً في جعلك تلك النكرة –إن شئت– حالاً – وإن شئت– بدلاً؛ فتقول على هذا: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت: مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحاً، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحدٍ من الأمرين، لا علة لوجوبه"[2]؛ فهكذا يميّز ابن جني بين العلّة والسّبب ليضع حدًّا لاختلاف المسميات بين النّحاة.

أمّا الزّجاجي فيقول في الإيضاح: "إن علل النحو ليست موجِبة، وإنّما مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها"[3]، فالعلّة مستنبطة بالقياس وليس بوجوب الحكم، فهذا القول يتعارض مع ما قال به ابن جني.

III– عِلّة العلّة بين ابن السّرّاج وابن جني:

قال ابن السّرّاج في علل النحاة أنّها على ضربين: "ضرب منها المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً..."[4]، لكن ابن جني عارضه في هذه التّسمية (علّة العلّة) كونها تجاوزًا في اللّفظ" فأما في الحقيقة فإنّها شرح وتفسير وتتميم للعلّة، ألا ترى أنّه إذا قيل له: فلِم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيدٍ من قولنا قام زيد: إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنّما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع بها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه"[5]. ثم يواصل كلامه فيقول: "نعم ولو شاء لماطله فقال له: ولِم صار الفعل مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا علّة، وعلّة العلّة، وعلّة علّة العلّة (...) فإن تكلّف متكلّف

---

[1]– ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 164.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص 165.

[3]– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، المصدر نفسه، ص 64.

[4]– ابن السّراج، الأصول في النحو، المصدر نفسه، ص 35.

[5]– المصدر نفسه، ج1، ص 173.

جوابا عن هذا تصاعدت عدّة العلل، وأدى ذاك إلى هُجْنة القول وضَعْفة القائل به"[1]؛ ما يعني أن القول بعلّة العلّة يؤدي إلى القول بعلّة العلّة، وعلّة علّة العلّة وهكذا، فتتزايد عدّة العلل فيضعف رأي قائلها وتنقص من ذكائه وصحة تبريراته؛ لأنّ العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أنّ السّواد الذي هو علّة لتسويد ما يحلّه إنّما صار كذلك لنفسه، لا لأنّ جاعلاً جعله على هذه القضية"[2]، ويشير في الأخير إلى أنّ غرض ابن السّراج في قوله (علّة العلّة) إنّما هو "شرح وتتميم لهذه العلّة المقدمة عليه"[3]؛ ما يعني أن ابن السّراج أراد أن يجعل للعلة تفسيرًا يؤيّد به العلّة فسمّاها علّة العلّة دليلاً على مصداقيتها، فالعلّة أصلا لا تعلّل.

IV- بعض المسائل المتعلّقة بالعلل عند ابن جني:

1- تخصيص العلل: ويقصد به تخلف الحكم مع وجود العلّة[4]، ومثاله في ذلك: صحّت الواو، والياء، في نحو(غَزَوَا، ورَمَيَا، والنّزَوَان، والغَلَيَان) مع أنّهما تحركتا (الواو والياء) وانفتح ما قبلهما فلم تُقلبا ألفين مثل:(غَزَا، رَمَى، قَام، باع) مخافة أن تُقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللّفظ بهما (غَزَا، ورَمَى) فتلتبس التثنية بالواحد.

كذلك صحّت الواو في نحو: (اجْتَوَرُوا، واعتَوَنُوا، واهتَوشُوا) لأنهما في معنى ما لا بدّ من صحّته، أعني تعاونوا، تهاوشوا.

فقد صحّت (الواو والياء) في الأمثلة السّابقة، رغم توفرها على شرط قلبِها ألفًا، فخصّصت العلّة بمانع منعها من الحكم السابق وتخلفت عنه. ويقول ابن جني: "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرّف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل"[5].

---

[1]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 173.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 174.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 174.

[4]- محمد علي النجار، مقدمة الخصائص، ج1، المصدر نفسه، ص 144.

[5]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 144.

2- تعارض العلل: تطرّق ابن جني إلى هذه المسألة في الخصائص، وقال إنّها على صورتين:

2-1- الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر: كرفع المبتدأ♣ "وكذا رفع الخبر، ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إنّ وأخواتها. وكذا نصب ما انتصب، وجر ما انجرّ، وجزم ما انجزم، مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل"[1]؛ فالخلاف موجود في العلل، لكن الحكم واحد لا يتغير باختلافها.

2-2- الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان: "وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بين تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها ممّا لا يعمل؛ فكأن أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها، أجروها في الرّفع والنصب مجراها إذا اجتمع بها الشبهان بها. وكأن بني تميم لمّا رأوها حرفا داخلا على الجملة المستقلّة بنفسها، ومباشرة لكلّ واحدٍ من جزأيها، كقولك: ما زيدٌ أخوك، وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيين"[2]؛ فالخلاف موجود في الحكم والعلّة على السّواء.

3- التّعليل بعلّتين: جوّز ابن جني الحكم على المعلول بعلتين، وهو على ضربين[3]:

الضّرب الأوّل: وهذا الضرب لا نظر فيه، كقولك: هذه عِشرِيَّ، وهؤلاء مُسلميَّ، وأصله (عِشْرُويَ ومُسْلِمُويَ) قياسًا على (عِشروك ومسلِموك) فقلبت الواو ياءً لأمرين، كلّ واحد منهما موجب للقلب. أحدهما: اجتماع الواو والياء وسبْق الأولى بالسّكون.

والآخر: أن ياء المتكلم أبدا تكسِر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا، نحو: غلامِي، ورأيت صاحبي؛ فوجب قلب الواو ياء في (عِشروي وصالِحُوي ...) وأن يقال (عِشريَّ) بالياء البتّة، كما

♣- فهو عند البصريين يرفع بالابتداء، أمّا عند الكوفيين فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، نفسه، المسألة الخامسة.

[1]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 166.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 167.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 174.

يقال: (هذا غلامِي) بكسر الميم البتّة، ولا يقال: (هذه عِشْرُويَ) بالواو، كما لا يقال: (هذا غلامُي) بضمّ الميم، ويدلّ قلب الواو ياءً في هذا الموضع، إلى استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء[1].

ومن المعلول بعلّتين قولهم: "(سِيٌّ، وريٌّ) وأصله (سِويٌ، ورِوْيٌ)؛ فانقلبت الواو ياءً – إن شئت–؛ لأنّها ساكنة غير مدّغمة وبعد كسرة، وإن –شئت–؛ لأنّها ساكنة قبل الياء. فهاتان علّتان إحداهما كعِلّة قلب (ميزان)؛ والأخرى كعلّة (طيّاً وليّاً) مصدري (طويت ولويت) وكلّ واحدة منهما مؤثِّرة"[2].

الضّرب الثّاني: وهذا الضّرب ما فيه النظر (باب ما لا ينصرف) فيقول عنه ابن جني: "وذلك أنّ عِلّة امتناعه من الصّرف إنّما هي لاجتماع شَبَهين فيه من أشباه الفعل. فأمّا السبب الواحد فيقلُّ عن أن يُتِمّ علّةً بنفسه حتّى ينظمّ إليه الشَبَه الآخر من الفعل. فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل الواحد، أله فيه تأثير أم لا؟ فإن كان فيه تأثير فما هو؟ فالجواب أنّ السّبب الواحد وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يَمنع الصّرف فإنه لا بدّ في حال انفراده من تأثير فيما حلّه، وذلك التّأثير الذي نومئ إليه وندّعي حصوله هو تصويره الاسم الذي حلّه على صورة ما إذا انضمّ إليه سبب آخر اعتَوَنا معا على منع الصرف[3].

ويتساءل مرّة أخرى: وإن لم يكن للسّبب الواحد إذا حلّ الاسم تأثير فيه، فما باله إذا انضمّ إليه سبب آخر أثّرا فيه فمنعاه الصّرف؟ فيجيب قائلا: دلّ تأثير الثاني على أنّ الأوّل قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضمّ إليه سبب آخر انضمّ إليها مثلها، وكان مجموع الصورتين ما يوجِب ترك الصّرف[4].

4- إدراج العلّة واختصارها: نبّه ابن جني إلى هذا الموضع، وذكر أنّ النحاة يستمرون عليه، فيفتُق عليهم ما يتّبعون بتداركه والتّعذر منه، ومثّل له بقوله: آسيت الرّجل، فأنا أواسِيه

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص 174- 175

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 177.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 177- 178.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص 178.(بتصرف).

وآخيته، فأنا أواخِيه. وما أصله؟ فيقال: أؤاسيه، وأؤاخيه. وما علّته في التغيير؟ فيقال: اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واوا؛ لانضمام ما قبلها. وفي ذلك شيئان[1]:

أحدهما: لم تستوف ذكر الأصل وهو (أؤاسِوُك) لأنه (أُفَاعِلك) من (الأُسوة) فقلبت الواو ياءً لوقوعها طرفا بعد الكسرة.

وكذلك (أؤاخيك) أصله: (أُؤاخُوك) لأنّه من (الأُخُوة) فانقلبت اللام كما تنقلب في نحو: (أُعطِي واستقصى).

والآخر: لم نتقصّ شرح العلّة، " فالقول فيه أنّه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين (الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة) وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها (وهي الضمة) واوا."[2]

5- **دَوْرِ الاعتلال:** وهو أن يعلّل الشّيء بعلّة معلّلة بذلك الشّيء[3]. يقول ابن جني:" هذا موضع طريف. ذهب محمّد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو: ضَرَبْن، وضَرَبْت إلى أنّه لحركةِ ما بعدهِ من الضّمير (يعني مع الحركتين قبل). وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا إنّما وجبت لسكون ما قبله. فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثمّ دار تارةً أخرى، فاعتلّ لهذا بهذا"[4]، ومثّل له بما أجازه سيبويه في جرّ (الوجه) من قولك: (هذا الحسَنُ الوجهِ) لوجهين، الأوّل: عن طريق الإضافة الظاهرة فيه. والثاني: تشبيهه (بالضّارب الرّجلِ) "أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين علّة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعا"[5].

V- موقف ابن جني ممّن قال بفساد التّعليل النّحويّ: قلنا فيما سبق إنّ ابن جني من المهتمّين بالتّعليل النحويّ والمولعين به، إلى أن استفاض فيه ودافع عنه وخصّه بباب في الخصائص تحت عنوان "الرّد على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة" ليردّ على الذين يطعنون في النّحاة ويرمونهم بالضّعف والجهالة وهم جاهلون بقوانين الصِّناعة النّحوية

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص 181.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 181-182.

[3]- محمد علي النجار، مقدمة الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 183.

[4]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 183.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص 183.

فيقولون إنّ "ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ"[1]، كما ينعتونهم بالتّناقض في إصدار الأحكام "يقول النحويون إنّ الفاعل رفْعٌ، والمفعول به نصْبٌ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرِب زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إنّ زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلا ونقول: عجبت من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال اللّه عزّ وجلّ "ومِنْ حيثُ خَرَجْتَ" سورة البقرة الآية [149]. فرفع "حيثُ" وإن كان بعد حرف الخفض"[2]؛ ما يعني أنّ العلامة الإعرابية في الكلمة العربية تكون متأثرة بالعوامل، أكثر من تأثّرها بالمعنى النّحويّ للكلمة وهي في التركيب، لأنّ العامل يلزمها إعرابًا معيّنًا قد يكون مخالفًا تمامًا لمعناها، فمثلاً كلمة "زيد" في المثال الأوّل، مفعول به في المعنى، وهو ما يقتضي النّصب، ولكنّها نائب فاعل للفعل المبني للمجهول "ضُرب"، ما اقتضى الرّفع، وكلمة "زيد" في المثال الثّاني فاعل في المعنى، ما يقتضي الرّفع، لكنّها اسم منصوب للنّاسخ الحرفي "إنّ"، أمّا في المثال الثّالث فكلمة "زيد" فاعل في المعنى كذلك إلاّ أنّها وقعت مضاف إليه، ما اقتضى الجر، وهذا ما يبيّن حقيقة أنّ الكلمة العربية في التّركيب تتأثّر بالعوامل الداخلة عليها، أكثر من تأثّرها بالمعنى النحويّ (كالفاعلية والمفعولية) الذي تتضمّنه.

ويصرّح ابن جني أنّ مثل هذه المسائل النّحويّة تتعب الطّاعنين في النّحاة، كونهم يجهلون قوانين الصّناعة النّحوية قائلاً: "ومثل هذا يُتْعِب مع هذه الطائفة، لاسيما إذا كان السّائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهَوَس وذا اللغوُ"[3]؛ فكان من الواجب على هذه الفئة التي ترمي النّحاة بالضّعف والجهالة، البدء بالحكم على هذه الكلمات في التّركيب بالنّظر إلى العوامل السّابقة لها والمؤثرة فيها، لَمَا سقطوا فيما وقعوا فيه من طعْنٍ في النّحاة وإفساد لعللهم التي لا ترضي فضولهم وتوجهاتهم.

كما تفطّن ابن جني إلى بُعْدِ هذه الطّائفة عن الطريقة الصّحيحة للحكم على الكلمة في التّركيب على أنّها فاعل أو مفعول به استنادًا فقط إلى المعنى النّحويّ الذي تتضمنه هذه الكلمة فأراد أن يوجّههم الوجهة الصّحيحة حتّى يتمكّنوا من الحكم الصّحيح عليها قائلاً: "ألا ترى أنّه لو

[1] – ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص 184
[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 184.
[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 185.

عرف أنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كلّ من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنّما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال. وكذلك القول على المفعول أنّه يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل، فجاء فضلةً، وكذلك لو عرف أنّ الضمة في نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ ليست إعراباً وإنّما هي بناء"[1]. فنلاحظ أنّ ابن جني ردّ على هذه الفئة بطريقة علمية خالية من أساليب العنف والتجريح حتى يقتنعوا بِمَ استدلّ به النحاة من علل لتأكيد الحكم النّحويّ الذي أطلقوه على تلك الكلمات وهي في التركيب، ويعلل سبب ردّه على هذه الفئة وتخطيئهم فيما ذهبوا إليه، لأنّهم ليسوا من أهل الاختصاص، قائلاً: "وإنّما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض"[2].

كما يردّ ابن جني كذلك على الجاحظ الذي خطّأ النّحويين في مسألة نحويّة مستدلاً ببيتٍ من الشّعر قائلا: "وكذلك ما يُحكى عن الجاحظ أنّه قال: قال النّحويون: إن أفعل الذي مؤنثه فُعْلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن، وإنّما هو بِمن أو بالألف واللام؛ نحو قولك: الأفضل وأفضل منك، والأحسن وأحسن من جعفرٍ، ثم قال: وقد قال الأعشى:

فلستَ بالأكثر منهم حصًى وإنّما العِزَّة للكاثر

ورحم اللّه أبا عثمان، أما إنّه لو علم أن "من" في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة؛ نحو أحسن منك وأكرم منك، لضرب على هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويعلو لسداده وصحته خصمهُ. وذلك أنّ "مِن" في بيت الأعشى إنّما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حرٌّ وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنّه قال: ليست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصًى"[3].

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص 185.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 185.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 185-186.

VI- نظرية العامل في النّحو العربيّ:

ارتبط النّحو العربيّ بفكرة التّعليل منذ بداياته الأولى، وقد كان للعلوم الدّينية والفلسفية أثرها الواضح في هذه الخاصية، وتجلى ذلك أكثر بعد القرن الرابع الهجري (04هـ) حين امتزج النحو بهذه العلوم، وتشبّث بفكرة العليّة القائمة على أن لكل معلول علّة، وحرص النّحاة على إيجاد تعليلات لكلّ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، فعلّلوا بذلك كلّ الظواهر اللغوية والتمسوا لها كل الأسباب والتأويلات حتى تستجيب للقواعد التي وضعوها ولا تتعارض مع كلام العرب، إلى أن أضحت قطعة أساسية فيه.

وتأثير علوم الدّين والفرق الكلامية والفلاسفة واضح في نظريتهم، فقد "قالوا بفكرة العامل التي قال بها الفقهاء، وراحوا يُكرِهون النّحو على تطبيقها والخضوع لما تقتضيه من تقدير وتأويل"[1] فجعلوا كلّ الحركات الإعرابية التي تحدث في الكلام سببها العامل الذي يؤثر فيها، نتيجة لتأثرهم بمبدأ السببيّة عند الفلاسفة اليونان الذين جعلوا لكلِّ مُسبَّب سبب، وبالفلسفة الإسلامية التي ترجع كل القوى المتواجدة في الطبيعة إلى الله، فهو مُحرّكها والمؤثر فيها؛ فالحركات الإعرابية –حسبهم– هي نتيجة لعوامل لفظية ومعنوية تؤثر فيها. ولنظرية العامل ثلاثة أركان يجب أن تتوفر فيها وهي: العامل، المعمول، العلامة الإعرابية.

وتعدّ فكرة العامل من أهم الرّكائز التي يستند عليها النّحو العربي رغم تضارب الآراء حولها قديماً وحديثا، فهناك من يرى إمكانية الاستغناء عنها وإهمالها، وهذا المذهب تزعّمه ابن مضاء القرطبي، وتبعه الكثير من المحدثين♣، وهناك من دافع عنها♠ وجعلها أصلاً في النّحو

---

[1]– عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، دط. بيروت: 1981، معهد الإنماء العربي، ص 158.

♣– لقد كان لدعوة ابن مضاء القرطبي في إلغاء العامل النحوي أثرها الواضح في الكثير من المحدثين العرب، فقد تأثروا برأيه ودعوا هم كذلك إلى إلغاء العامل في النحو العربي، من بينهم إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو، شوقي ضيف في مقدمة كتاب: الرد على النحاة؛ تمّام حسّان في كتابه: العربية بين المعيارية والوصفية، والعربية معناها ومبناها، ومهدي المخزومي في كتابه: النحو العربي نقد وتوجيه، محمد عيد في كتابه: أصول النحو العربي، وإلى عير ذلك من المعارضين.

العربيّ والمحور الذي يدور حوله، فلا يمكننا إهمالها أو الاستغناء عنها، وهذا الخلاف ما يزال محتدمًا بين المؤيّدين والمعارضين إلى أيامنا هذه. وأمام كلّ هذا، فنحن نتساءل عن العامل عند ابن جني، وما موقفه من العامل في النحو العربي؟

1- تعريف العامل:

أ- **العامل في اللغة:** هو كلّ ما يصدر عنه العمل.

ب- **أمّا في الاصطلاح النّحويّ:** فيعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: " العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[1]، وهو على نوعين: لفظي ومعنوي" وإنما قال النّحويون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ، لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه (كمَرَرْتُ بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[2]؛ ما يعني أنّ العوامل عبارة عن مؤثرات تؤثر في الكلمة، كحرف الجر والنّصب، النّواسخ الحرفية والفعلية.... والتي تعمل فيها الرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم حسب مقتضيات السّياق، فكلّ حركة إعرابية تظهر في الكلمة ما هي إلاّ نتاج العامل الذي سبقها من فعل وناسخ وحرف جر وهلمّ جراً.

2- أنواع العوامل: يقسّم النّحاة العامل إلى قسمينّ: لفظي ومعنوي.

1-2- العامل اللفظيّ: ويقسّمه الشريف الجرجاني إلى نوعين سماعي وقياسي[3].

أ- **فالعامل السّماعي:** هو ما صحّ أن يقال فيه هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز كقولنا أنّ الباء تجرّ ولم تجزم وغيرهما. أي إعماله يتوقف على السّماع فقط، فلا يجوز

♣- ومن المدافعين عن العامل في النحو العربي نجد: عبد الرحمان الحاج صالح، البدراوي زهران في كتابه: عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني؛ عباس حسن في كتابه: النحو الوافي،ج1، ص 73؛ محمد عرفة في كتابه: النحو بين الأزهر والجامعة وهو رد على كتاب إبراهيم مصطفى إحياء النحو.

1- الشريف الجرجاني، التعريفات، المصدر نفسه، ص 150.

2- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 109.

3- الشريف الجرجاني، التعريفات، المصدر نفسه، ص 150.

التصرّف فيه. وقد جعلها عبد القاهر الجرجاني ثلاثة عشر نوعاً وهي: حروف الجر، الحروف المشبَّهة بالفعل، ما يرفع الاسم وينصب الخبر "عكس لا النافية للجنس" ما ينصب اسماً مفرداً نواصب المضارع، جوازم المضارع، ما يجزم فعلين (الأسماء المنقوصة)، ما ينصب الاسم على التمييز (عشرة، كم، كأي، كذا) أسماء الأفعال، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، أفعال المدح والذم، ما ينصب اسمين على المفعولية)[1].

ب- **أمّا العامل القياسي:** هو ما صحّ أن يقال فيه كلّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا كقولنا: غلام زيد لمّا رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علّتَه قِسْت عليه ضَرَبَ زيد وثوب بكر. أي لا يتوقف إعماله على السّماع، بل يتعداه إلى القياس. وقد جعلها عبد القاهر الجرجاني سبعة أنواع وهي: الأفعال، المصدر، اسم الفاعل والمفعول، الصفة المشبهة، المضاف والاسم التام.[2]

2-2- العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسّان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب. أو هو الذي يظهر أثره على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول؛ فالنّحاة لمّا أرجعوا كلّ الحركات الّتي تظهر في أخر الكلمة إلى عوامل لفظية، وجدوا أن نظريتهم تصطدم ببعض الظواهر اللغوية التي لا تتوافق مع ما ذهبوا إليه، حيث إنّها تكون مرفوعة مع أنّها ليست نتيجة لعامل لفظي معين أثّر فيها، فالابتداء عامل في الخبر عند البصريين، والترافع عامل في الخبر عند الكوفيين، فهذا ما ولّد الخلاف بين نحاة المدرستين البصرة والكوفة، فهي عند أهل البصرة في رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع، وعند الأخفش في رافع الصفة[3]؛ فهكذا استنجد النّحاة بالعوامل المعنوية حتى لا يعارضوا نظريتهم الّتي ترجع كل العمل في أخر الكلمات إلى العوامل التي سبقتها فأحدثت فيها التغيير الذي يتطلّبه العامل نفسه من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ وجزمٍ.

VII- موقف ابن جني من نظرية العامل: يقول ابن جني في الخصائص: "وإنّما قال النحويون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه؛

---

[1]- ينظر عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة، عناية، أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستانيّ، ط1. السعودية: 2009.

[2]- ينظر عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه.

[3]- خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، المصدر نفسه، ص60-61.

كمررتُ بزيدٍ، وليتَ عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكّلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللّفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[1]؛ فيبدو من قول ابن جني أنّه يرفض فكرة العامل اللّفظيّ والمعنويّ، والعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكّلم نفسه، ما يعني أنّه محدِث هذه الحركات وليست العوامل هي التي تحدثها، وقول ابن جني هو الّذي دفع بابن مضاء القرطبي إلى أن يقيم نظريته على هذا الفهم في هدم العامل في النّحو العربيّ، حيث إنّ العامل الحقيقي هو المتكلّم وليس العامل. وقد فهِم أحمد أمين ما فهمه ابن مضاء من قول ابن جني أنّه هدم نظرية العامل وأراد أن يؤسّس نحوًا جديدًا قائمًا على غير العامل، فقال: "ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمه أن النّحو القديم مؤسَس على العامل (...) فهدم ابن جني هذه النظرية (...) والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنّه موضوع على أساس العامل وظل كذلك إلى عصرنا الذي نؤرخه وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر ولكن – مع الأسف– لم يجد سميعا"[2]؛ إلاّ أنّنا حينما نتصفّح مؤلفات ابن جني نجد عكس ذلك، وهذا ما أكّده الدّكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه ابن جني النحوي قائلاً: إنّه "مؤمن بنظرية العامل ويطبّقها فيما يرجح أو يرفض وليس كما ذهب إليه أحمد أمين"[3]، ويتجلى ذلك في الكثير من الموضوعات التي تطرّق إليها في مؤلفاته، فيقول مثلاً في المنصف: "ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بَكْر، ورأيتُ بَكرًا، ومررتُ ببَكْرٍ. فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[4]، وفي الخصائص:" البناء هو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[5]؛ فالسّكون والحركة نتيجة لعمل العوامل، وليس شيء آخر؛ وهذا

---

[1]– ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 109–110.

[2]– أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج2، ص 117. نقلا عن فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، المرجع نفسه، ص 193.

[3]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، المصدر نفسه، ص 194.

[4]– ابن جني، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1. القاهرة: 1954، إدارة إحياء التراث القديم، ص 4.

[5]– ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 37.

ما يجعلنا نزعم أنّه يؤمن بنظرية العامل ويطبّقها في القضايا التي يعالجها ويعتمدها في إصدار الأحكام النّحوية، على غرار بقية نحاة العربية.

ويعلّق عبده الرّاجحي على قول ابن جني قائلا: "من الواضح أن ابن جني فهم فكرة (العامل) فهما لغويًا صحيحًا؛ لأنّه فهمها من خلال (التركيب) أو (النظم) فالذي لاشك فيه أن الكلام حين يتركب في جمل تنشأ بين كلمة وأخرى علاقات (نحوية) تؤثر على شكل الكلمة كما هي الحال في العربية، وليست هذه العلاقات سوى العوامل التي تحدّث عنها علماء العرب، وذلك جلي من تقرير ابن جني أنها تنشأ بمضامة اللفظ للفظ"[1]؛ فابن جني يقرّ بأنّ العامل الحقيقي هو المتكلم وليس العامل النّحوي، وذلك حينما تتركب الكلمات تنشأ فيما بينها علاقات نحوية تجعلها تستجيب لتأثيرات العوامل الداخلة عليها، فتجعلها إمّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة حسب ما يتطلبه العامل، والمتكلّم يختار التركيب الذي يريده فيؤثر فيه باختيار الألفاظ المناسبة له؛ فأبو الفتح لا ينكر العامل النّحوي، وإنّما يفسّره انطلاقا من الصيغة التركيبية للكلمة وليس من الصيغة الإفرادية لها.

VIII- أنواع العوامل عند ابن جني: يؤكد الباحث فاضل صالح السامرائي أنّ العوامل عند ابن جني ثلاثة أنواع وهي[2]: العامل اللفظيّ، العامل المعنويّ، العامل اللفظيّ المعنويّ.

1- **العامل اللفظيّ:** معناه أنّ "بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ وليتَ عمرًا قائمٌ"، وأهم هذه العوامل عند ابن جني هو "الفعل" كما ذهب إليه جمهور النّحاة، فيقول: "أصل عمل النصب إنما للفعل؛ وغيره من النواصب مشبّه في ذلك بالفعل، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل"[3]. فهو يؤمن أنّ الفعل أقوى العوامل اللفظية، ما يعني أنّه يقرّ بتأثير العوامل في أواخر الكلمات، وبالتالي فهو لا يهدم نظرية العامل كما زعم ابن مضاء وأحمد أمين، بل مؤمن بها.

---

[1]- عبده الرّاجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دط. بيروت: دس، دار النهضة العربية، ص 158.

[2]- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، المرجع نفسه، ص 194-195.

[3]- ابن جني، الخصائص، المصدر نفسه، ج1، ص 103.

2- **العامل المعنوي:** معناه أنّ بعض من العمل "يأتي عاريًا عن مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[1]، ويغلّب العوامل المعنوية على اللفظية فهو يرى أنّ "العوامل اللّفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن "ضرَبَ" لم تعمل في الحقيقة شيئا؛ وهل تحصُل من قولك ضرب إلاّ على اللفظ "بالضاد والراء والباء" على صورة "فَعَلَ" فهذا هو الصّوت، والصّوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل"[2]، ويضيف قائلاً: "واعلم أن القياس اللّفظي إذا تأمّلته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه[3]؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن "إنْ" من قوله:

ورَجّ الفَتى للخَيْرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ   عَلى السِنِّ خَيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

فأبو الفتح يرى أنّ "ما" ههنا مصدرية لشبهها لفظًا بـ "مَا" النافية التي تؤكَّد بـ "إنْ" من قوله:

مَا إنْ يكادُ يُخَلّيهِم لوِجهتِهِم   تَخالُج الأَمْرَ إِنْ الأَمْر مُشْتَرَكُ

وشبه اللفظ بينهما يصيّر "ما" المصدرية إلى أنّها كأنّها "ما" التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق "إنْ" بها"[4]. ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ: "المعنى إذا أشْيَع وأسير حُكْمًا من اللّفظ؛ لأنك في اللفظيّ متصوّر لحال المعنويّ ولست في المعنويّ بمحتاج إلى تصوّر حكم اللّفظيّ"[5]. كما يرى أنّ "المعاني لا تعمل في المفعول به، وإنّما تعمل في الظروف"[6].

3- **العوامل اللّفظيّة والمعنويّة:** وذلك نحو رافع الخبر، يقول ابن جني:" فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا

1- ابن جني، المصدر السابق، ص 109.
2- المصدر نفسه، ج1، ص 109.
3- المصدر نفسه، ج1، ص 109.
4- المصدر نفسه، ج1، ص 110.
5- المصدر نفسه، ج1، ص111.
6- المصدر نفسه، ج1، ص 104.

فلم يتقدّم الخبر عليهما معا، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ"[1]؛ وهذه التسمية (لفظي معنوي)[2] أطلقها فاضل السامرائي على العامل في رفع الخبر، كون (المبتدأ) عامل لفظي، و(الابتداء) عامل معنوي، ولا يرفع الخبر إلاّ بهما.

وخلاصة القول إنّ ابن جني يؤمن بنظرية العامل رغم تصريحه أنّ العامل الحقيقي هو المتكلّم وليست العوامل اللفظية، لأنّ الإنسان هو خالق جلَّ أفعاله والمسؤول عنها، وهذا ما ينسجم مع مذهب ابن جني في الاعتزال[3]، إلاّ أنّ قوله هذا يتعارض مع المذهب الظاهري الذي ينتسب إليه ابن مضاء، فيردّ عليه قائلا إنّ قول ابن جني هو: " قول المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنتسب إلى الإنسان كما ينتسب إليه سائر أفعاله الاختيارية "[4].

---

[1]– ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. مصر: دس، ج2، المكتبة العلمية، ص 385.

[2]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، المرجع نفسه، ص 197.

[3]– المرجع نفسه، ص 197.

[4]– ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط2. مصر: دس، دار المعارف، ص 76.

الفصل الثّالث

المثنّى والملحق به

تعدّ التّثنية ظاهرة نادرة في كلّ اللّغات، ومع ذلك فقد حفلت بها قديما اللّغة السّامية الأم[1] ونجد هذه الظاهرة قد تفشّت في العربية حتّى أضحت أكثر استعمالاً فيها من كلّ أخواتها، فاتّسع حيّزها فيها وأصبحت خاصة بها من دون أخواتها؛ والشيء الملاحظ اليوم عن المثنى أنّه قد تلاشى تقريبا في اللغات السامية كافة، باستثناء العربية والعبرية التي ما يزال يستعمل فيها للدّلالة على الأعضاء المزدوجة في الجسم كاليدين والرجلين... ويكاد ينقرض في اللّغة الحبشية وإن وجدت منه بعض الكلمات مثل كلمة كِلتا[2]؛ إلاّ أنّ التّثنية تتجلى في اللّغة العربية أكثر من أخواتها السّامية كما سبقت الإشارة ومعالمها فيها أبرز وأوضح للعيان.

والتّثنية تستعمل لغرض الإيجاز والاختصار في القول؛ فهي بذلك تساهم في الاقتصاد اللّغوي الذي يسعى إليه المتكلم والمستمع على السواء، ويوضح عبد القاهر الجرجاني الفائدة من التثنية فيقول: "اعلم أنّ التثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز. فكان الأصل أن يُقال: جاءني زيدٌ وزيدٌ إلاّ أنّهم رأوا ذلك يطول إذا كان التّثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يُقال زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ إلى ما يطول جداً، فقالوا: الزّيدان والزّيدون، فجعلوا الألف والواو عوضًا عن ضمّ الاسم إلى الاسم فحصل المعنى مع اختصار اللّفظ. وقريب من هذا ما حُكي من أنّ عمر بن الخطاب (ض) قيل له بعد وفاة أبي بكر الصّديق (ض) يا خليفةَ خليفةِ رسول اللّهِ، فقال: هذا أمرٌ يطولُ، أنتم المؤمنون ونحن أمراؤكُم فخوطب بأمير المؤمنين، وإنّما اختار ذلك كراهية التكرير، إذ كان يجب أن يُقال بعده: يا خليفةَ خليفةِ خليفةِ رسولِ اللّهِ إلى ما لا نهاية له، كما كان يجب أن يقال: زيدٌ وزيدٌ، فالمُتَجنَّبُ هو التكرير في الموضعين"[3]؛ فهكذا تساهم التّثنية في الاقتصاد اللّغوي في الكلام لذلك يلجأ إليها العربيّ طلبًا للخفّة واجتنابًا للثّقل.

---

[1]- برجشتر، التطوّر النّحوي للغة العربية، إخراج وتعليق: رمضان عبد التّواب، ط2. القاهرة: 1994، مكتبة الخانجي، ص 112.

[2]- رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات: العبرية والسريانية والحبشية، ط2. القاهرة: 1983، مكتبة الخانجي، ص 28-339.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دط. مجل: 01، العراق: 1982، دار الرشيد للنشر، ص 183-184.

I- مفهوم التّثنية في اللّغة والاصطلاح:

أ- **لغة:** هي ضم اسم إلى اسم مثله واشتقاقها من ثني يثني إذا عطف. يُقال: ثنى العود إذا عطفه عليه[1]، وكل شيء قد عطفتَه فقد ثنيته[2]. وثني الشّيء: جعله اثنين[3]، والمثنى: اسم مفعول يدلّ على ضِعف الواحد، وهكذا قالت العرب للمذكر اِثْنَان وللمؤنث اِثْنَتَانِ أو ثِنْتَان؛ لأنّ الألف إنّما اجتُلبت لسكون الثاء، فلما تحرّكت سقطت. والأصل فيهما ثَنَيٌ[4]، والألف فيهما ألف وصل لا تظهر في اللفظ.

قال الشّاعر[5]:

ألاَ لا أَرَى اثْنَيْنِ أحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلٍ

ولقد سمّت العرب أحد أيّام الأسبوع "الاثنين" وقالوا في الشعر يوم "اثْنَيْنِ" بغير لامٍ، كقول أبي صخر الهذليّ[6]:

أَرائِحٌ يَوْمَ اِثْنَيْنِ أَمْ غَادِي ولمْ تُسَلِّمُ عَلَى رَيْحَانَةِ الوَادِي؟

ب- في الاصطلاح النّحويّ:

والتّعريف الاصطلاحي للتّثنية قريب من معناها اللغوي، إذ يعرّفها ابن الأنباري قائلاً: "التّثنية صيغة مبنيّة للدلالة على الاثنين. وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل فيه: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلاّ أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، تح: جماعة من العلماء، دط. ج4، مصر: دس، الطباعة المنيرية، ص 137.
[2]- ابن منظور، لسان العرب، تح: نخبة من الأساتذة، دط. مجل 1، القاهرة: دس، دار المعارف، ثني.
[3]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4. مصر: 2004، مكتبة الشروق الدولية، ثنَّى.
[4]- ابن منظور، لسان العرب، المصدر نفسه، ثني.
[5]- المصدر نفسه، ثني.
[6]- المصدر نفسه، ثني.

الآخر زيادة على التثنية للإيجاز والاختصار"[1]؛ ما يعني أنها صيغة وضعت للإيجاز والاختصار والاقتصاد في القول والكتابة.

ج- تعريف المثنى:

يعرّف السيوطي المثنى بقوله: "هو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطْفِ مثله عليه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء"[2]، فإذا اتفق اللّفظان في التثنية "حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد وازدادوا عليه زيادة تدلّ على التثنية فصارا في اللفظ اسمًا واحداً وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر"[3]، فإن اختلف لفظ الاسمين "رجعوا إلى التكرير بالعاطف، كقولك: جاء الرجلُ والفرسُ ومررت بزيدٍ وبكرٍ"[4]،

أمّا صاحب الأجرومية فيعرّف المثنى بقوله: "هو ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على مفرده"[5]؛ ما يعني أن المثنى لا يكون إلاّ إذا كان الاسم المراد تثنيته مفردًا وما عدا ذلك لا يكون مثنى وإنّما ملحقاً بالمثنى.

ويجمع ابن العثيمين بين التعاريف السّابقة، فيتوصّل إلى تعريف للمثنّى فيقول عنه بأنه: "كل ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادةٍ أغنت عن متعاطفين متماثلين"[6]؛ ما يعني أنّ التّثنية هي زيادة في الاسم المفرد لجعله دالاً على اثنين أو اثنتين، وهذه الزيادة لا تكون إلاّ في المفرد، وإذا حذفنا هذه الزيادة يعود الاسم إلى أصله. أمّا قوله: "أغنت عن متعاطفين متماثلين"؛ فيعني أنّنا نعطف اسمين متماثلين لتجنب تكرار الاسم المراد تثنيته كقولنا مثلاً: جاء المحمدان، فقد جمعنا

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد مهجة البيطار، دط. دمشق: دس، المجمع العلمي العربي، ص 47.

[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، ط1. بيروت: 1998، ج1، دار الكتب العلمية، ص 134.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج4، ص 137.

[4]- هبة الله العلوي، أمالي ابن الشّجريّ، تح: محمود محمد الطناحي، دط. القاهرة: دس، ج1، مكتبة الخانجي، ص 13.

[5]- مالك بن سالم بن مطر المهذري، الممتع في شرح الأجرومية، تقديم: مقبل بن هادي الوادعيّ، ط1. اليمن: 2004، مكتبة صنعاء الأثرية.

[6]- محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدمة الأجرومية، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة مسلم، ص 46.

بين محمد ومحمد، أي أنّنا بدل أن نكرّر الاسم المفرد "محمد" تجنّبنا هذا التكرار بتوظيفنا للمثنى فقلنا: المحمدان.

فمن خلال التّعاريف السّابقة نتوصّل إلى نتيجة مفادها، أنّ المثنّى لا يكون مثنى حتى تتوفّر فيه الصّفات التالية:

- أن يدلّ على اثنين، فلا يمكن للمفرد ولا الجمع أن يكونا مثنى، لأنّهما لا يدلان على اثنين.
- أن يغني الاسم المثنى عن متعاطفين، بمعنى أنّ الاسمين الذين جُعلا مثنى متماثلان في اللفظ وذلك لتجنب تكرار الاسمين المتناظرين.
- أن يأتي في آخر الاسم المثنى ألف ونون زائدتان، فالتثنية لا تكون فقط في المعنى، بل يجب أن تظهر كذلك في اللفظ.

II- أصل التّثنية:

إنّ الأصل في التّثنية هو العطف[1] على حدّ قول ابن الأنباري في أسرار العربية والعكبري في اللُّباب: "من قولك: ثنيت العود إذا عطفته. وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم، وقد جاء ذلك في الشعر كثير، لكنّهم اكتفوا باسم واحد وحرف وجعلوه عوضا من الأسماء المعطوفة اختصاراً "[2]؛ أمّا ابن الشجري فيقول:" التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالحرف، فقولك: جاء الرجلان، ومررت بالزيدين. أصله: جاء الرّجل والرّجل، ومررت بزيدٍ وزيدٍ فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً، وصحّ ذلك لاتفاق الذاتين في التّسمية بلفظ واحد، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف، كقولك: جاء الرّجل والفرسُ، ومررت بزيدٍ وبكرٍ، إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في المختلفين ولّما

1- ابن الأنباري، أسرار العربية، المصدر نفسه، ص 47.

2- أبو البقاء العُكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، ط1. دمشق: 1995، ج1، دار الفكر، ص 96.

التزموا في تثنية المتّفقين ما ذكرناه من الحذف كان التزامه في الجمع ممّا لابدَّ منه ولا مندوحة عنه، لأنّ حرف الجمع عن ثلاثة فصاعدا إلى ما لا يُدركه الحصْر"[1]،

III- أقسام المثنّى: لقد قسّمت التّثنية في العربية إلى ثلاثة أضرب وهي[2]:

1- تثنية لفظيّة: وعلى هذا الضّرب أتى معظم الكلام في العربية، كقولك في رجل: رجلان، وفي زيد: زيدان. لأنّ لهذه الأسماء المثناة مفرداً احتفظ بصيغته الأولى في التثنية، ما يجعلنا نُثني بإضافة الألف والنون له للدلالة على المثنى في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر.

2- تثنية معنوية وردت بلفظ الجمع:

ويظهر هذا النوع في تثنية آحاد ما في الجسم كالأنف والوجه والبطن والظهر، تقول: ضربتُ رؤوسَ الرجلين، وشققتُ بطونَ الحملين، ورأيتُ ظهوركما، وحيّا اللّه وجوهَكما، فتجمع وأنت تريد: رأسين وبطنين وظهرين ووجهين، وأختير الجمع على التثنية في هذا المقام" لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين"[3]. قال تعالى: ﴿ إنْ تتُوبَا إلى اللّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ سورة التحريم، الآية [04]. وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿ قالاَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أنْفُسَنَا﴾ سورة الأعراف، الآية [23]. وهكذا جرت العرب على تفضيل الجمع على التثنية في المواضع المتعلقة بجوارح الإنسان، إلاّ أنّهم قد أجازوا هذا "فيما ليس في خلق الإنسان. وذلك أن تقول للرجلين: خلَّيتما نساءكما، وأنت تريد امرأتين وخرقتما قُنُصكما"[4]، كما قالوا: "مدّ الله في أعمارِكما، ونسأ الله في آجالِكما"[5]، ومن العرب من يعطي هذا كلّه حقّه من التثنية، فيقولون:

1- هبة الله العلوي، أمالي ابن الشّجريّ، المصدر نفسه، ج1، ص 13.

2- المصدر نفسه، ج1، ص15.

3- الفرّاء، معاني القرآن، ط3. بيروت: 1983، ج1، عالم الكتب، ص 307.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 307.

5- هبة الله العلوي، أمالي ابن الشّجريّ، المصدر نفسه، ج1، ص15.

"ضربتُ رأسَيْهما، وشققت بَطْنَيهما، وعرفتُ ظَهْريكما وحيّا اللّه وجهيكما، فممّا ورد بهذه اللغة"[1]، ما يبيّن اهتمام العربي بالتثنية.

قال أبو ذؤيب الهُذلي[2]:

فتَخالَسا نَفسيْهِما بنوافذٍ		كنوافذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ

أراد بِطَعَناتٍ نوافِذِ، والعُبُط: جمع العَبِيط: وهو البعير الذي يُنْحَر لغير داء. فالشاعر استعمل لفظة النفس بصيغة المثنى، وأراد بها الجمع، كما جاء في التنزيل: ﴿ قَالا ربَّنا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ سورة الأعراف، الآية [23].

قال سيبويه: "وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: ما أحسَنَ وجوهَهُما (فجمعوا وهم يريدون اثنين) فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا "ذاك" ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون مفرداً، وبين ما يكون شيئا من شيء. والقول في تفسير هذه الحكاية، أنّهم قالوا: ما أحسنَ وجوهَ الرجلين، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين، كما قال الاثنان: نحن فعلنا، ونحن إنّما هو ضمير موضوع للجماعة، وإنّما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب، من حيث كانت التثنية عدداً تركَّب من ضمّ واحدٍ إلى واحد، وأوّل الجمع، هو الثلاثة، تركّب من ضمّ واحدٍ إلى اثنين، فلذلك قال: "أن الاثنين جميع"[3].

3- تثنية لفظيّة كان حقُّها التكرير بالعطف (تثنية التغليب):

لقد وظّف العرب بعض الكلمات بصيغة التثنية، وكان الأجدر أن تكون بالعطف لتغليب بعضها على البعض بسبب الخفة أو الشهرة أو لشيء آخر، "وذلك أنّهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر، لخفّته أو شهرته، جاء ذلك مسموعًا في أسماء صالحة كقولهم للأب والأم: الأبوان، وللشمس والقمر: القمران، ولأبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-:

---

[1]- هبة الله العلوي، المصدر السابق، ج1، ص 15- 16.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 16.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 17-18.

العمران، غلّبوا القمر على الشمس لخفّة التذّكير، وغلّبوا عمر على أبي بكر، لأن أيام عمر امتدّت فاشتهرت (...) وروى أنّهم قالوا لعثمان رضوان الله عليه: نسألك سيرة العُمرين"[1]،

وقال الفرزدق:

أخذْنا بآفَاقِ السّماءِ عليكُمُ		لنَا قَمراها والنُّجُومُ الطَّوالِعُ

فالشاعر أراد بقوله " قَمَرَاها" الشّمس والقمر، وعَنى بالشمس إبراهيم عليه السلام، وبالقمر محمد (ص) وبالنّجوم عشيرة النّبي محمد (ص) أو الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم–.

قال المتنبي[2]:

واسْتقبَلتُ قَمَرَ السَّماءِ بِوجْهِها		فأرَتْنِي القَمرَينِ في وقْتٍ مَعاً

أراد الشّاعر الشمسَ والقمر بقوله (القَمَرين) ولو لم يُرد ذلك لم يُدخل الألف واللام، لقال: أرتني قمرين.

قال تعالى: ﴿ يا ليْتَ بَيْنِي وبَيْنَكَ بُعْدَ المَشْرِقَيْنِ فبِئْسَ القَرِينُ﴾ سورة الزخرف [38]. وقد قيل في قوله تعالى المراد "المشرقين" المشرق والمغرب، فغلب المشرق لأنّه أشهر الجهتين. وقالوا لمُصْعَب بن الزُّبير وابنه المُصْعَبان، وقالوا لعبد الله بن الزُّبير وأخيه مُصْعَب:الخُبَيْبان، وكان عبد الله يُكْنَى أبا خُبَيْب نسبة إلى ابنه خُبَيْب.

قال الشاعر أبو بجلة يعرض عن عبد اللّه وأخيه، ويتقرّب إلى عبد الملك بن مروان[3]:

قدْنِي من نَصْرِ الخُبَيْبَين قَدِي		ليس الإمامُ بالشّحيح المُلْحِدِ

فأراد الشاعر (الخُبَيْبَين) عبد الله بن الزّبير، فغلّبه لشهرته، لكنيته بابن خُبيب.

---

[1]– هبة الله العلوي، المصدر السابق، ج1، ص 19.

[2]– ديوان المتنبي، دط. بيروت: 1983، دار بيروت، ص 117.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل،، تح: جماعة من العلماء، دط. ج3، مصر: دس، الطباعة المنيرية، ص 124.

قال الرّاعي[1]:

وما أَتَيْتُ أبا خُبَيْبٍ وافداً يوماً أُرِيدُ لبيْعَتِي تَبْدِيلاً

IV- شروط التثنية:

من خلال التّعاريف السّابقة لمفهوم المثنى -خاصة تعريف السيوطي- نتوصل إلى أنّ التثنية تقع في الأسماء فقط دون الأفعال**والحروف، وأنّ ليس كلّ الأسماء الدّالة على الاثنين أو الاثنتين مثنى، وليس كلّ الأسماء المشاركة له في الحروف مثنى كذلك، لذا اتّفق النّحاة على مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الاسم المراد تثنيته وتتمثل في[2]:

1- الإفراد: لا يثنى المثنى ولا الجمع المذكر السّالم، بل الاسم المفرد فقط، لأن الاسم المثنى يدل على شيئين أو شخصين اشتركا في صفة معينة، والجمع المذكر السالم يدل على أكثر من اثنين اشتركوا في صفة معينة، وبالتالي لا يجوز تثنية إلاّ الاسم المفرد، لدلالته على شيء واحد أو شخص مفرد.

2- الإعراب: أن يكون الاسم المراد تثنيته معربًا لا مبنيًا، ما يدلّ على أنّ الكثير من الأسماء لا تُثنى لأنها مبنية، فالمثنى معرب دائما ولا يفارقه الإعراب، فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة مثلا ملازمة البناء، ما يعني أنها لا تثنى رغم اتصالها بألف والنون التثنية، فالاسمان "هَذَان" و"هاَتَان" و"اللّذان" و"اللّتان" أسماء إشارة وموصولة على الترتيب لا تثنى؛ لأنّها مبنية وهذا ما ذهب إليه جمهور النّحاة.

[1]- ابن السّكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دط. مصر: دس، دار المعارف، ص 400.

**- التثنية في العربية تشمل فقط الأسماء دون الحروف والأفعال، وعلّل أبو علي الفارسي عدم تثنية وجمع الأفعال كونها جنس وتثنية الجنس محال؛ لأنه مفرد لا ثاني له.(ينظر المسألة: 114 من كتاب المسائل البصريات للفارسي).

[2]- الجزُولي، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، دط. مصر: أم القرى، ص24.

3- عدم التركيب: ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تثنية المركب الإسنادي[1]، كتأبّط شراً، وبرِق نحرُه، فلا بدَّ أن نقول: جاءني رجلانِ اسم كلّ واحد منهما تأبّط شرًا، فهذه الأسماء ليست مفردة، وإنّما هي جمل، والإعراب لا يدخل على الجمل. كذلك المركب المزجي لا يثنى كمعد يكرب، بعلبك" فهذان الاسمان لا يثنيان، خلافا للكوفيين، فإنّهم يجوّزون ذلك.

4- **التّنكير:** لا يثنى العلم إلاّ إذا نُكِّر، فمتى أردنا تثنية الاسم المعرفة لا بدّ من تنكيره فنقول مثلاً: محمدينِ، رجلينِ، ولهذا تقترن الألف واللام بالاسم النكرة في حالة التثنية لإكسابه التعريف، فيقال: المحمدانِ الرّجلان. فهذه "ال" التعريف جعلت الاسم النكرة معرفة ومشاعًا بين الجماعة.

كما لا ثنى الكنايات عن الأعلام نحو: فلان وفلانة، لأنها لا تقبل التنكير[2]، فالاسم العلم المعرّف لا يمكن تثنيته لمعرفته وشيوعه بين الجماعة، لذلك يجب أن يفقد هذا الشيوع حتى يثنى. فبما أنّنا لا يمكننا تثنية الكنايات من الأعلام لشهرتها بين الجماعة، لا يمكن تنكيرها لشيوعها فحتّى تثنى يجب أن تفقد شهرتها، ما يعني أنّها تكون غير مشهورة بين الجماعة.

5- اِتّفاق اللّفظان: مثل: رجل ورجل، زيد وزيد، ولا تثنى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني لها في الوجود "كشمس، قمر، الثّريا" إذا قصدت الحقيقة، لذا اشترط أكثر المتأخرين الاتفاق في المعنى، فمنعوا تثنية المشترك والمجاز[3] ولحّنوا المعري في قوله:

جَاد بالعَيْنِ حِيَن أَعْمَى هَواهُ   عَيْنَهُ، فانْثَنَى بِلَا عَيْنَيْنِ

لقد ثنّى الشّاعر المشترك الّذي لا تجوز تثنيته في قوله "فانثنى بلا عينين" فالعين الأولى بمعنى المال، والعين الثانية بمعنى أداة البصر، فأعابوا ذلك عليه كونه خرج عن المألوف.

---

[1]- ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، المصدر نفسه، ص 68.(الهامش).
[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 142.
[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 143.

6- **اتفاق المعنى في كلّ واحد من الاثنين:** إنّ العرب لا تثني اللفظ إذا كان مرادًا به حقيقته ومجازه، أو مُرادًا به معنياه المختلفان، فلا يعتبر من المثنى قولنا: لدي عينان وتقصد بإحداهما العين الباصرة وبالأخرى الجاسوس، بل تعتبر من الملحقات بالمثنى[1]. وتثنية "القمر والشّمس" لا تجوز -كذلك- إلاّ على أحد الوجهين: الأوّل: أن تغلب أحدهما على الأخر، والثاني: أن تريد المطالع المتعددة منهما.

7- **أن يكون فيه فائدة:** فلا يثنى "كلٌّ" لعدم الفائدة في تثنيته، وكذا الأسماء المختصة بالنفي كـ"أَحَدِ وعَرِيب" لإفادتها العموم، وكذا الشرط وإن كان معربا لإفادته ذلك[2].

8- **أن لا يستغنى عن تثنية بتثنية غيره:** فلا يثنى "بعض" للاستغناء عنه بتثنية "جزء" ولا "سواء" للاستغناء عنه "بسيّان" فقالوا: الأمران سيّان، ولم يقولوا: الأمران سواءان. ولم يقولوا: "ضِبعانٌ" اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية "ضَبُع" اسم المؤنث. على أنه حكي: سَوَاءَان ضِبْعانان[3].

V- طرائق التّثنية:

لقد تعدّدت طرائق التثنية في العربية، لكن من الشّائع فيها أنّ تثنية الاسم المفرد تكون بزيادة ألف ونون في أخره في حالة الرّفع، وياء ونون في آخره في حالتي النّصب والجرّ، إلى جانب هذه الطريقة هناك طرائق أخرى اعتمدها العرب لتّثنية أسمائهم، وهي:

1- **التّثنية بالزّيادة:** وتكون بزيادة ألف ونون في الاسم المفرد في حالة الرّفع كقولنا: جاء رجلان، وزيادة ياء ونون في حالتّي النصب والجر، كقولنا: رأيتُ رجليْنِ، ومررت برجلينِ. فقد "حذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرفّ التثنية مقامهما اختصارا"[4]؛ وبذلك يكونوا قد استغنوا عن

---

[1]- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1. بيروت: 1985، مؤسسة الرسالة، ص 40.
[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 145.
[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 144.
[4]- هبة الله العلوي، المصدر نفسه، ج1، ص 13.

العطف بالزّيادة في المفرد، فقولك: جاء الرّجلان، ورأيت الرّجلين، ومررت بالرّجلين أصله: جاء رجلٌ ورجلٌ، ورأيتُ رجلاً ورجلاً، ومررتُ برجلٍ ورجلٍ.

2- **التّثنية بالعطف:** وهي الأصل في التّثنية، وطلباً للاختصار استغني عنها بالزّيادة. لكن التثنية بالعطف لا تجوز إلاّ في بعض الحالات كما يقول أبو حيان الأندلسي في كتابه تقريب المقرّب: "لا يجوز العطف إلاّ لتكثير، أو فصلٍ بنعتٍ، أو مخالفة بين نعتي مفردين لفظاً أو نيّةً فيهما أو ضرورةً، ولا يؤثّر اختلاف بأنوثة وتذكير بل تغلّبه"[1]، فالتثنية بالعطف تكون لسبب من الأسباب المذكورة، وهي بالتفصيل:

أولا: إذا أريد بها التّكثير والتّعظيم: وقد تُستعمل التّثنية بالعطف لأغراض بلاغية، وذلك لتفخيم الشّيء المقصود وتعظيمه، كقولك لمن تعنّفه بقبيح تكرّر منه: قد صفحتُ لك عن جُرْمٍ وجُرْمٍ وجُرْمٍ، بدل من قولك له: قد صفحتُ لك عن أربعة أجرامٍ. أو كقولك لمن يُنكر ما أنعمتَ به عليه: قد أعطيتُك ألفاً وألفاً وألفاً، بدل من قولك له: قد أعطيتُك ثلاثة آلاف، فهذا أفخَمُ في اللّفظ وأوقَعُ في النّفس[2]؛ فهو بذلك يدلّ على الكثرة والتّفخيم والتّعظيم.

ثانيًا: إذا فُصل بين الاسمين بنعت: ويكون الفصل بالنّعت في موضعين[3]:

أ- **فصل ظاهر:** كقول السيوطي: مررت بزيد الكريم وزيد البخيل.

ب- **فصل مقدّر:** كقول الحجّاج وقد نُعي له ابنه وأخوه: إنّا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي، وإيّاهما قصد الفرزدق[4] بقوله:

إن الرّزِيَّة لا رَزيَّة مثلُها فُقْدَانِ مِثْل مُحَمدٍ ومحمدِ

---

[1]- أبو حيّان الأندلسي، تقريب المقرّب، تح: عفيف عبد الرحمان، ط1. بيروت: 1982، دار المسيرة، ص 100.

[2]- هبة الله العلوي، المصدر نفسه، ج1، ص 14-15.

[3]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 145.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. مصر: 1990،ج1، هجر، ص 69.

ثالثا: إذا نُعت غير الواحد وكان النّعت مُختلفاً: من المعروف عن العرب أنّها تستعمل المثنى طلباً للاختصار، إلاّ أنّها تَعدِل عن التّثنية إذا كان المنعوت غير واحد وكانت الصّفة الّتي وصِفَا بها مختلفة بينهما. في هذه الحالة تلجأ إلى العطف بينهما بحرف العطف "الواو" كقولهم: مررتُ برجلينِ كريمٍ وبخيلٍ، بدل من مررتُ برجلينِ كريميْنِ وبخيليْنِ؛ لأنّ الرّجليْنِ المنعوتينِ اختلفَا في النّعت، وفي هذه الحالة يوجب العطف وليس التثنية. يقول ابن مالك في هذا الصّدد:

ونَعْتِ غَيْرِ واحِدٍ إذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لاَ إذَا ائْتَلفْ[1]

رابعًا: لضرورة الشّعر: يُقال: يَحقّ للشّاعر ما لا يحقّ للكاتب؛ فهذا يعني أنّ للشّاعر مواضع تجوّز له الخروج عن نمط اللّغة، وذلك حتى يستقيم وزن قصيدته؛ ونعلل هذا العدول عن المألوف بالضّرورة الشّعرية، كقول واثِلة بن الأسقع[2]:

ليثٌ وليثٌ في محلٍّ ضَنْكٍ كِلاهُمَا ذو أشَرٍ ومَحْكِ

قال الشّاعر "ليثٌ وليثٌ" إذْ عطف بين الكلمتين المفردتين خلافًا للقياس، الّذي يقتضي أن يقول: "لَيْثَانِ" بزيادة ألف ونون في أخر المفرد؛ لكنّه عاد إلى الأصل "العطف بالواو" للضّرورة الشّعرية.

قال أبو نواس[3]:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا، وَيَوْماً، وثالثًا ويومًا لهُ يوم التَّرحُّلِ خامسُ

فقد عطف الشاعر بين "يوم ويوم" وكان من الأجدر أن يقول "يومين"؛ فقد فضّل العطف عن التّثنية لاستقامة الوزن.

---

[1]– المكودي، شرح المكودي على الألفية في علميّ الصّرف والنّحو، للإمام جمال الدين محمد بن مالك الطّائي، دط. بومرداس: دس، مطبعة المعارف، ص 136.

[2]– البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط3. القاهرة: 1996، ج7، مكتبة الخانجي، ص461.

[3]– ديوان أبي نواس، دط. بيروت: دس، دار صادر، ص 361.

خامسًا: إذا اتفق الاسمان في اللّفظ ولم يتفقا في المعنى، ولا في المعنى الموجب للتّسمية[1]:
نحو قولك: رأيتُ المشتري والمشتري. فتعني بأحدهما كوكب المشتري المعروف، وهو من الكواكب السيارة، وبالمشتري الآخر الشخص الذي عقد العزم على شراء سلعة عند البائع، فكان بينهما عقد البيع.

VI- ألفاظ مثناة تثنية غير حقيقية لغرض ما:

من خلال التّعريفات الّتي قدّمت في مفهوم التّثنية وشروطها، وجدنا الكثير من الكلمات المختومة بألف ونون، وتعرب إعراب المثنى، فترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، لكنها ليست مثناة في الحقيقة، وإنّما أجريت مجرى الكلمات المثناة، فعُرفت بملحقات المثنى لفقدانها لشرط من شروط التّثنية، وهي:

1-ما يراد به التكثير:
فهناك بعض الكلمات استعملت مثناة وأُريد بها التكثير، أي الجمع الكثير كقوله تعالى: ﴿ أرجعِ البَصَرَ كَرَّتَين يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ البَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ سورة الملك الآية [04].

إنّ لفظة "كرتين" في هذه الآية لا تعني كرتين بمعنى المثنى، وإنّما المعنى يدل على "كرّات" بالجمع فالبصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرّتين، بل كرّات[2]. ويذهب السيوطي إلى أنّ هذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة، والعطف مستشهدًا ببيت من الشعر لجرير، أين يقول:

تَخْدِي بنَا نُجُبٌ أفنى عَرَائِكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ، وتأويبٌ وتأويبُ[3]

فما نلاحظه في قول الشّاعر، أنّه جرّد الكلمتين "خِمس" و"تأويب" من حروف التثنية واستعان بالعطف للدلالة على التثنية، للضرورة الشعرية.

---

[1]- عبد الرحمن محمد اسماعيل، "المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية"، بحوث كلية اللّغة العربية، السعودية: 1405-1406هـ، العدد الثالث، ص 98.
[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 135.
[3]- ديوان جرير، نقلاً عن السيوطي، همع الهوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 135.

كما يمكن للتكرير أن يغني عن العطف، كقوله تعالى في سورة الفجر: ﴿إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكًّا وجَاَء رَبُّكَ والمَلَائِكَةُ صَفّا صَفّا﴾ الآيات [21-22]. فما نلاحظه في الآيتين أنّ الكلمتين دكًّا دكًّا دلتَا على المثنى، لكنها استغنت عن حروف التثنية وعن العطف، واكتفت بالتّكرار للدلالة على التثنية. أي دكًّا بعد دكًّا، وصفًا بعد صفٍّ.

2- ما هو جمع في المعنى:

وهناك من الكلمات ما يدل على التثنية في اللفظ، ولكنها تدلّ على الجمع في معناها كقوله تعالى: ﴿ فأصْلِحُوا بَيْنَ أَخَويْكُم﴾ سورة الحجرات، الآية [10].

فالملاحظ أنّ كلمة "أخويْكُم" دلّت على المثنى في اللفظ، لكنها في المعنى تدلّ على أكثر من اثنين، فالمقصود ليس أخوين بصيغة المثنى، وإنّما الإخوة بصيغة الجمع.

3- ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه:

هناك بعض الكلمات لا يختلف معناها إن دلّت على المفرد أو المثنى مثل كلمة "حَوَالَيْنا" في قول الرسول (ص): "اللّهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا" فما نلاحظه في هذا الحديث هو ورود كلمة "حَوَالَيْنا" بمعنى حول للدلالة على المثنى والجمع.

4- ما لا يصلح للتجريد:

كما أنّ هناك بعض الكلمات الملازمة للمثنى، ومن أمثلة ذلك اسم الجنس كالكَلْبَتَيْنِ لآلة الحدّاد. وما هو علم كالبحرين، والدّونكين، والحِصنين.

5- ما لا يصلح لعطف مثله عليه على سبيل التّغليب:

بما أنّ العرب أمّة تنشد الخِفّة والاختصار في كلامها، عمدت إلى تثنية الأسماء المتقاربة في مختلف الأمور، حتى ولو كانت في القرابة والدّرجة "فإذا أرادت العربُ أن تعبّر عن اسمين

متقاربين كأن يكونا خليفتين أو أخوين، فإنّها تغلّب أحدهما على صاحبه لخفّته أو لشهرته"[1]، وكان التّغليب في الأسماء على أضرب[2]، وهي:

1- ما يغلب على صاحبه لخفته ولشهرته: وهذا النوع من الأسماء المثناة بدوره ينقسم إلى قسمين:

أ- **أسماء الناس:** قالت العرب في تغليب أسماء الناس:

- ✓ **العَمْران:** ويقصد بهما عمرو بن جابر بن هلال، وبدر بن عمرو بن جُؤبة، وفيهما قال الشاعر[3]:

إذا اجتْمَع العَمْران عَمْرو بن جابر   وبَدْرُ بنُ عَمْروٍ خِلْتَ ذُبْيَان تُبَّعا.

- ✓ **الأحوصان:** ويقصد بهما الأحوص بن جعفر وعمرو بن الأحوص.
- ✓ **الأبوان:** ويراد بهما الأب والأم، كما قيل: غلّب الأب على الأم لأنّه مذكر.
- ✓ **المصعبان:** ويقصد بهما مصعب بن الزبير وابنه عيسى، وقيل: مصعب وأخوه عبد اللّه بن الزبير.
- ✓ **العُمَرَان:** ويراد بهما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وقد غلب عمر على أبي بكر لأنّ لفظ "عُمَر" أخف على اللسان من أبي بكر.

ب- أسماء غير الناس: فكما غلّبت العرب بين أسماء الناس في التثنية، غلّبت كذلك في تثنية أسماء غير الناس، فبدأت بما يغلب على صاحبه لخفته ولشهرته، ومنها:

- ✓ **القمران:** ويقصد بهما الشمس والقمر.
- ✓ **البصرتان:** ويراد بهما البصرة والكوفة، فقد غلّبت البصرة على الكوفة لأنّها أقدم منها.
- ✓ **الأذنان:** ويراد بهما الأذان والإقامة.

1- السيوطي، المزهر، المصدر نفسه، ج2، ص 185.

2- ينظر: السيوطي، المزهر، المصدر نفسه، ج2، ص 185-189.

3- السيوطي، المزهر، المصدر نفسه، ج2، ص 185.

- ✓ **العشاءان:** ويراد بهما المغرب والعشاء.
- ✓ **المشرقان:** ويراد بهما المشرق والمغرب.
- ✓ **الفرتان:** ويراد بهما نهري الدّجلة والفرات.

والملاحظ في هذه الأسماء أنّها مثناة تثنية غير حقيقية، فهي لم تثنَ بضمّ النظير إلى نظيره فالعرب ثنوا الكثير من الكلمات في كلامهم رغم افتقارها للمفرد، وقد جعلت مثناة لتغليب أحدهما على صاحبه لخفته ولشهرته.

2-ما أتي من الأسماء لاتفاق الاسمين: ونذكر فيه بعض الأسماء المثناة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ومنها:

- ✓ **الكعبان:** ويقصد بهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة.
- ✓ **الخالدان:** ويقصد بهما خالد بن نضْلة وخالد بن قيس.
- ✓ **الحارثان:** ويقصد بهما الحرث بن ظالم والحرث بن عَوف.
- ✓ **العامران:** ويقصد بهما عامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطُّفيل بن مالك بن جعفر.
- ✓ **المالكان:** ويقصد بهما مالك بن زيد ومالك بن حنظلة.
- ✓ **العُبَيْدَتَان:** ويقصد بهما عُبيدة بن معاوية بن قشير وعُبيدة بن عمرو بن معاوية.

والملاحظ في هذه الأسماء أنّها مثناة تثنية حقيقية، حيث جاءت بضمّ النظير إلى نظيره، حيث اتفق الاسمان وغلّب احدهما على الأخر لخفته أو لشهرته.

3-ما جاء مثنى وهو لقب وليس باسم: ونذكر منه على سبيل المثال:

- ✓ الأجربان: وهو لقب يطلق على بني عبس وذبيان.
- ✓ الكِرَاشان: وهو لقب يطلق على الأزد وعبد القيس.
- ✓ الجُفّان: وهو لقب يطلق على بَكر وتميم.
- ✓ الخنثيان: وهو لقب يطلق على ثعلبة بن سعد بن ذبيان ومحارب بن خفصة.
- ✓ الأغلظان: وهو لقب يطلق على عوف بن عبد اللّه وقريظ بن عبيد بن أبي بكر.
- ✓ الأحمقان: وهو لقب يطلق على حنظلة بن عامر وربيعة، وهو اسمهما القديم في الجاهلية.

والملاحظ في هذه الكلمات المثناة أنّها ألقاب جعلت مثناة لشهرتها.

4- ما ثني باسم أب أو جدّ أو أحدهما ابن الآخر فغلب اسم الأب: وهذا النوع من التثنية ذكره أبو الطيّب اللغوي، ونذكر منه على سبيل المثال:

- ✓ **المضران:** وهو اسم يراد به قيس وخندف، فإنّ قيسًا هو بن الناس بن مضر، أمّا "خندف" فيراد بها امراة إلياس بن مُضر.

لقد ثنى العرب الكثير من الكلمات في كلامهم رغم افتقارها للمفرد، مثل كلمة "الأسودان" التي يراد بها التّمر والماء، كما أنّهم جعلوا بعض الأسماء مثناة في الأصل وتفتقد إلى المفرد[1] ومن بينها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ الشَّيِّطان: ويقصد بهما واديين في أرض بني تميم.
- ✓ الرّمانتان: ويقصد بهما هضبتين في بلاد عبس.
- ✓ البَرّتان: ويقصد بهما هضبيان لبني سليم.
- ✓ الأرْمَضان: يراد بهما واديان.

فكما أشرنا من قبل أنّ العرب استعانوا بالتثنية طلبًا للإيجاز والاختصار في كلامهم، إلى أن وصل بهم هذا الاختصار إلى الحدّ الذي يضعون فيه كلمات يتشابه فيه المثنى بالجمع ويصعب التفريق بينهما، وهذا التشابه جاء في ثلاثة أسماء، ويُفرَّق بينهما بكسرة وضمة[2]، وقد أوردها السيوطي في المزهر، وهي:

الكلمـــــــة	تثنيتها	جمعها
الصِّنْوْ	صِنْوانِ	صِنْوانٌ
القِنْو	قِنوانِ	قِنوانٌ
الرِّئد	رِئدانِ	رِئدانٌ

1- ينظر: السيوطي، المزهر، المصدر نفسه، ج2، ص 176- 181.

2- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 88.

VII- ملحقات المثنى:

والمقصود بها تلك الكلمات الواردة في اللغة بصورة المثنى، لكنها ليست مثناة في الحقيقة لفقدانها لشرط من شروط الأسماء التي تقبل التثنية، والأسماء الملحقة ومن هذه الأسماء نجد: هذان، هاتان، اللذان، اللتان، كلا، كلتا، اثنان، اثنتان؛ والحديث في هذه الأسماء سيقتصر فقط على عن" كلا، كلتا، اثنان، اثنتان"، أمّا " هذان، هاتان، اللذان، اللتان" فستعرض إليها في الفصل الرابع أثناء الحديث عن علل التثنية.

1- اثنان واثنتان، وثنتان في لغة تميم:

لقد اِختلف النحاة في تصنيف اِثنان واِثنتان، فهناك من يرى أنّهما "اسمان من أسماء التثنية، وليسا بمثنيين حقيقة"[1]، وهناك من خالف هذا الرأي وجعلهما مثنيان في الحقيقة وليسا من ملحقات المثنى، فيقول السيوطي: "قيل إنهما مثنّيان حقيقة، والأصل: اثن"[2]، وهذان اللفظان يعربان إعراب المثنى بغير شرط، معناه أنّهما يرفعان بالألف في حالة الرفع، وينصبان بالياء في حالتي النصب والجر، سواء كانا غير مضافين مثل قولنا: "جاءني اثْنَانِ واِثْنَتَانِ"، و"رأيتُ اثنيْنِ أو اثنتيْنِ" و"مررتُ باثنيْنِ أو اثنتيْن" أو مضافين للضمير مثل قولنا: اِثْنَاهُمْ" أو للظاهر نحو قولنا: "اِثْنا أخويْكَ" أو كانا مركبين مع العشرة، نحو قولنا: "جاءني اِثْنا عَشَرَ" و"رأيتُ اِثْنَتَا عَشَرَ" و"مررتُ باثْنَيْ عَشَرَ"[3]، وهذا يدل على أنّهما عُمِلا معاملة المثنى في الإعراب، لكنهما ليسا مثنيين، لأنّ مفرد اِثنان هو "واحد" ومفرد "اثنتان" هو "واحدة" وهذا يدلّ على افتقارهما لصيغة المفرد، فالتثنية تعني عطف الاسم الثاني على الأوّل، وفي هذين الاسمين لا يمكننا عطف الاسم الثاني على

---

[1]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1. لبنان: 1955، ج1، دار الكتاب العربي، ص 33.

[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 136.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 2008، المكتبة العصرية، ص 69.

الأوّل، لأنّ صيغة المفرد تغيّرت في التثنية. ومن ذلك ثِنيانِ لطرفي العِقال، ومذْرَوَان لطرفي الألْيَة، والقوس، وجانبي الرأس. وقيل: طرفا كلّ شيء[1].

2- كِلَا وكِلتَا:

كِلا وكِلتَا من الملحقات بالمثنى، وتعربان إعراب المثنى بشرط أن يكونا مضافين إلى الضمير[2]، كأن تقول: جاءَني كِلَاهُما، ورأيتُ كِلَيْهِمَا، ومررتُ بكِلَيْهِمَا؛ فالملاحظ من هذه الأمثلة أنّ اللفظ "كِلاَ" قد أُضيف إلى الضمير المتصل، فرفع بالألف في حالة الرّفع، ونصب وجر بالياء في حالتي النصب والجر.

ولكن الأمر مختلف حينما تضاف "كِلا وكِلتا" إلى اسم ظاهر، "فيكون إعرابهما بحركات مقدّرة على الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصا"[3]، كقولنا: جاءني كِلا أَخَوَيْكَ، ورأيتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ، ومررتُ بكِلا أَخَوَيْكَ؛ فالملاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ اللفظ "كِلا" أُضيف إلى اسم مثنى ولزم حالة واحدة في الإعراب، وهو الألف في حالة الرفع والنصب والجر، فهذا ما يجعل الحركات مقدّرة على هذه الألف، شأنها شأن اسم المقصور.

أمّا لفظة "كِلتَا" الدّالة على التأنيث، فإنها لا تختلف عن "كِلا" إذا كانت مضافة إلى ضمير، فإنها ترفع بالألف في حالة الرّفع كقولنا: "كِلْتَاهُمَا"، وتنصب وتجر بالياء في حالتي النصب والجر، كقولنا: "كِلْتَيْهِمَا". وأمّا إذا أضيفت إلى اسم ظاهر، فحالها لا يختلف عن "كِلا" إذ ترفع وتنصب وتجر بحركات مقدرة على الألف، كقولنا: كِلتَا أُخْتَيْكَ، فتعامل معاملة الاسم المقصور.

إنّ جعل "كلا وكلتا" معربة كالاسم المفرد مرّة وكالاسم المقصور مرّة أخرى جعلت المتعلمين خاصة في عصرنا يعيشون في اضطراب دائم، وهذا ما يؤدي بهم إلى النفور من دراسة النحو العربي لكثرة قياساته وتأويلاته.

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 136.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، المصدر نفسه، ص 68.

[3]- المصدر نفسه، ص 68.

واختلفت مدرسة البصرة والكوفة في مسألة "كِلا وكِلتا"، فذهبت مدرسة البصرة إلى أنّهما مثنيان في المعنى فقط، أمّا مدرسة الكوفة فقد جعلتهما مثنيان لفظًا ومعنى، جاعلين الألف فيهما للتّثنية والتاء للتأنيث، وأصل كلّ منهما قبل اللواحق هو "كل"، وأمّا النون الملازمة للألف التثنية حذفت منهما لملازمتهما للإضافة، فقالوا: "أصل كِلا "كُلٌّ" فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في "كِلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزَّيدانِ، والعمرانِ" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة"[1]، وللبرهان على أنهما مثنّيان في اللفظ والمعنى اعتمدوا على النقل من كلام العرب، فاستعانوا بقول الشاعر:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَي وَاحدة كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةْ[2]

والملاحظ في هذا البيت أنّ الشاعر وظّف لفظة "كلتَ" بدون ألف في صدر البيت، كما وظّفها بالألف في عجُز البيت، وهذا ما جعل الكوفيين يزعمون أنّ "كِلتَ" هنا مفرد "كِلتَا" في نحو قوله تعالى: ﴿ كِلتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ولَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ سورة الكهف، الآية [33].

كما استعانوا بالقياس لتأكيد ما ذهبوا إليه، فقالوا: "الدليل على أنّها ألف التثنية أنّها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك: رأيتُ الرّجلين كِلَيْهِما" ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصًا، ورَحًا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو: "رأيتُ عَصَاهُمَا ورَحَاهُمَا، ومررتُ بعَصَاهُمَا ورَحَاهُما" فلما انقلبت الألف فيهما انقلابَ ألف "الزّيدان والعمرَان" دلّ على أنّ تثنيتهما لفظية ومعنوية"[3]؛ فانقلاب ألف "كِلا" ياء في حالتي النصب والجر لإضافتها إلى المضمر، وثباته في آخر الكلمتين "عصَا، ورَحَا" في الحالات الثلاث رغم إضافتهما إلى المضمر جعلهم يزعمون أنّ هذه الألف في "كِلا" بمثابة الألف في الزيدان والعمران، وبالتالي فاللفظان "كِلا، وكِلتا" يدلان على أنّ تثنيتهما لفظية ومعنوية.

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج2، ص 13.

2- المصدر نفسه، ج2، ص 13.

3- المصدر نفسه، ج2، ص 14.

وما ذهب إليه الكوفيون يتنافى مع ما ذهب إليه البصريون، كونهم يزعمون أنّ "اللفظين "كِلا، وكِلتَا" مفردان في اللفظ ومؤنثان في المعنى، وأنّ الألف فيهما هي لام الكلمة، محتجين بقولهم: "أنّ الضمير تارة يَرَدُّ إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملاً على المعنى"[1]؛ ما يعني أنّ هاتين الكلمتين تكونان مفردة للتعبير عن المعنى المفرد، وتكونان مرّة أخرى مثناة للدلالة على المعنى المثنى، فمثّلوا للحالة التي يردّ الضمير فيها مفردًا حملاً على اللفظ بقوله تعالى: ﴿ كِلتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ولَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ سورة الكهف، الآية [33].

فالملاحظ ممّا سبق أنّ البصريين يستشهدون بنفس الشاهد ليثبوا بطلان ما ذهب إليه الكوفيون. فالله تعالى في هذه الآية قال: "أَتَتْ" بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لقال: "آتتَا"، كما تقول: الزيدان ذهبَا، والعمران ضربَا. ولإثبات صحة ما ذهبوا إليه، استشهدوا بالنقل من كلام العرب، ومن بين هذه الشواهد، قول الشاعر:

كِلَا أَخَويْنَا ذُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ أُسُودٌ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[2]

والملاحظ في قول الشّاعر أنّه وظّف لفظة "كلا" بمعنى المفرد، كما وظّف كلمة "ذو" للدلالة على المفرد، فلو كان "كلا" مثنى باللفظ والمعنى لقال "ذوا" للدلالة على التثنية في اللفظ والمعنى.

كما استشهدوا بقول لشاعر آخر:

كِلَا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَة ولكنَّهُم زَادوا وأَصْبَحْتَ نَاِقصًا[3]

والملاحظ في قول الشاعر أنّه وظّف "كان" بالإفراد حملا على اللفظ، فلو استعمل "كلا" بمعنى المثنى لقال "كانَا" بإضافة ألف التثنية للفعل الناقص للدلالة على المثنى، والشواهد على هذا النحو كثيرة في كلامهم.

---

[1]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج2، ص 15.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص 15.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص 16.

وأمّا جعل الضمير مثنى في كلامهم حملاً على المعنى، فنجد ما قالته بعض العرب: "كِلَاهُمَا قَائِمان، وكِلْتَاهُمَا لَقَيْتهُمَا"، وقول الشاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وكِلَا أَنْفيهِمَا رَابِي[1]

والشاعر في هذا البيت جعل لفظة "أقلعَا" مثنى حملاً على المعنى الذي أفادته "كلاهما" كونها جاء ت مثنى، كما جعل كلمة "رَابِي" مفردة حملاً على اللفظ المفرد "كِلا". فالحمل في "كِلَا وكِلتَا" في اللفظ عند العرب، أكثر منه من الحمل على المعنى.

ومسألة "كِلا وكِلتَا" لم تفتْ ابن جني، بل أشار إليها فجعلهما مفردان في اللفظ ومثنيان في المعنى على مذهب البصريين فقال عنهما أنهما: "اسمان مفردان مثنيان معنى، مضافان أبدًا لفظًا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين"[2]، ما يعني أنّه لا يجعل هذين اللفظين مثنيين لأنّ معنى التثنية فيهما لا يظهر إلاّ في الدلالة وليس في اللفظ، فهو بهذا الرأي يؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون.

كما أن ابن جني تطرّق إلى مسألة أصل "كِلا، وكِلتا" فيقول: "ينبغي أن يُعلم أنّ الألف في "كِلا" بدل الواو، لا من الياء، لقولهم في المؤنث: "كِلتا"، فـ "كلتا" من الفعل "فِعْلى"، والتّاء فيها بدل من لام الفعل... وكأنها كانت "كِلْوَى" ثم أُبدلت الواو تاءً فصارت "كِلتا"[3]، فابن جني يزعم أنّ ألف "كِلا" منقلبة عن واو، وأنّ تاء "كلتا" هي لام الكلمة، ما يعني أنّه خبير في مجال القياس والصرف وبهذا يعارض شيخه أبو علي الفارسي الذي يزعم أنّ أصل الألف في "كِلتا" هي الياء[4]، لأنّها مثل "شَرْوَى" التي في الأصل "شريَت".

---

[1]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج2، ص 19.

[2]- ابن جني، المنصف في النحو واللغة والإعراب، تح: نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، ط2. حمص: 1990، دار المعارف، ص 143.

[3]- ابن جني، المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، ط1. القاهرة: 1954، ج2، إدارة إحياء التراث القديم، ص 107-108.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص 108.

وما نعيبه على الكوفيين في هذه المسألة، هو أنهم أطلقوا حكمًا نحويا انطلاقا من شاهد واحد، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، عكس البصريين الذين يتريثون في إطلاق الأحكام حتى تتوفّر لديهم الشواهد الكافية للجزم في المسألة. وانطلاقا من كلّ هذه الخلافات، نصل إلى نتيجة مفادها أنّه حتى وإنّ اختلفت المدرستين في أن يكون "كِلا، وكِلتا" مثنيين لفظًا، إلاّ أنهم اتّفقوا على أنهما مثنيين معنى، وعليه نزعم أنهما لفظين دالين على المثنى في المعنى فقط لا في اللفظ، لأنّ الألف كما يقول ابن جني منقلبة وليست ألف التثنية.

الفصل الرّابع

علل التّثنية عند ابن جني

لقد شغلت التّثنية النّحاة قديمًا، واختلفوا في تحديد طبيعة حروفها، فهناك من جعلها حروف إعراب، ومن جعلها هي الإعراب، ومن جعلها دليلاً على الإعراب..... فاحتدم النّقاش بينهم حتّى صارت هذه الحروف من المسائل الخلافية؛ ومن أجل انهاء هذا الخلاف، طرح ابن جني هذه المسألة في كتاب صغير الحجم، بعنوان "علل التّثنية" ليفصل فيها نهائيًا، جاعلاً قول سيبويه أصح وأقوى من بين كلّ الأقوال الّتي قيلت في طبيعة هذه الحروف.

I- وصف كتاب علل التّثنية:

كتاب "علل التّثنية" من تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني، ولم تشر إليه المصادر القديمة المترجِمة للمؤلف، وأوّل من أشار إليه هو المستشرق الألماني كارل بروكلمان (Carl Brockelman) في كتابه: تاريخ الأدب العربي ج2/ 248 عندما وقف على مخطوطة نادرة للكتاب في مكتبة ليدن أول/145[1]، وقد قام الأستاذ عبد القادر المهيري بنشر المخطوط لأوّل مرّة في مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد الثاني سنة 1965، وأضاف إليها بعض الهوامش المتعلقة بتراجم الأعلام[2]، وقام الدكتور: صبحي التّميميّ على تحقيقه، وراجعه الدكتور: رمضان عبد التّواب.

العنوان: يُقال إنّ الكتاب يُقرأ من عنوانه؛ لذلك حرص طابِع الكتاب على إبراز عنوانه وذلك بالاستعانة بالخط الدِّيواني المكتوب بالبند العريض، ليجذب إليه انتباه القارئ، وقد توسّط العنوان الصفحة الأولى للكتاب لغرض إبرازه والتّعريف به، وتحته مباشرة كُتِب اسم المؤلف وتاريخ وفاته بالتّقويم الهجري بخط النسخ بحجم أصغر، حتى يتعرّف القارئ على المؤلِّف والعصر الذي عاش فيه، أمّا اسم المحقّق والمُراجِع للكتاب فقد توسطَا الصّفحة الرئيسة وكُتبا بخط الرقعة بحجم صغير كذلك؛ لأنّ الأهم هو إبراز عنوان الكتاب ومؤلفه، وليس محققه، وفي أسفل الصفحة ذكر عدد الطبعة وسنة الطّبع بالتقويمين الميلادي والهجري، وذُيلت الصّفحة بدار وبلد النّشر.

---

[1]- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النّجار، ط4. القاهرة: دس، ج2، دار المعارف، ص 248.

[2]- ابن جني، علل التثنية، تح: صبيح التّميمي، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط2. الجزائر: 1991، ص 39.

أمّا الكتاب فمن الحجم المتوسط، ولا تزيد عدد صفحاته عن مائة وثلاث صفحات، فيه أربعة وأربعين (44) صفحة موزعة على مقدّمة المحقق والتعريف بابن جني وأهم مؤلفاته إلى غاية الصفحة الرابعة والثلاثين(34) وابتداء من الصفحة الخامسة والثلاثين(35) يشرع المحقق في الحديث عن متن الكتاب وأهم المباحث التي تناولها، وقد قسّم الكتاب إلى تسعة عشر (19) مبحثاً، وكون المصادر القديمة لم تشر إليه، خصّص له مكانا في الكتاب لنسبته لصاحبه مدعّماً موقفه بحجج مختلفة لإقناع القارئ بأن الكتاب حقيقة من تأليف ابن جني، مع الإشارة إلى أنّه ليس الوحيد الّذي تعرض لمسألة العلّة النحوية، بل هناك دراسات قبله وأخرى جاءت بعده تطرقت إليها. وأمّا من الصفحة الأربعين (40) إلى الصفحة الأربع والأربعين(44) فقد خصّصت لوصف مخطوطة الكتاب من قبل المحقق في صفحة واحدة مع إدراجه لأربع صفحات تبيّن بعض صفحات المخطوط إلى غاية الصفحة الأربع والأربعين.

أمّا متن الكتاب فيبدأ من الصفحة الخمس والأربعين (45) إلى غاية الصفحة مائة وثلاث (103) والكتاب خال من مقدمة المؤلِف، ما يعني أنه مكوّن من ثمان وخمسين (58) صفحة بين المتن والتهميش، بالإضافة إلى فهارس الأعلام والأشعار، ومباحث الكتاب التي تطلّبت أربع صفحات فقط، أمّا المصادر الموظَّفة في التّحقيق فقد أخذت ثلاث صفحات كاملة، ما يبيّن أنّ متن الكتاب لا يتجاوز خمسين صفحة (50) من الحجم الصغير مع احتساب الهوامش التّي تشير إلى بعض المصادر التي تخدم عناوين الكتاب؛ على عكس ما عُرف عن ابن جني إطالته في عرض المادة العلميّة وكثرة شواهده وتحليله للقضايا التي يطرحها على غرار ما فعل في الخصائص وسر صناعة الإعراب؛ وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن ابن جني وضع كتابه لدراسة حروف التثنية وما تؤديها من وظائف، ثم عرضه آراء العلماء فيها ومناقشتها، وذلك لتبسيط مادته للمتعلّمين بانتهاج طريقة السؤال والجواب ليبعث فيهم الحيوية والنّشاط والتّعرف على الإجابة قبل طرح السؤال، وبالتالي إبعادهم عن الخطأ في المسألة، فهذا ما جعل عدد صفحات الكتاب قليلة، بالإضافة إلى أنّ هذا الموضوع قد طرحه في سر الصناعة بأكثر تفصيل.

وقد جاءت مادة الكتاب "علل التثنية" كتلة واحدة، متضمنة المواضع التالية:

1- ألف التّثنية وآراء النحاة فيها مثل: سيبويه، الأخفش الأوسط، المبرد، أبو عمر الجرمي،...
2- الرأي الراجح من هذه الآراء، ودليل ابن جني في ترجيحه لقول سيبويه؛
3- مناقشة الآراء المعارضة على القول بأن الألف حرف إعراب؛
4- ثبات الألف في المثنى؛
5- لا تقدير إعراب في ألف التثنية؛
6- اعتراضات على كون النون عوضا؛
7- ألف التأنيث في حُبْلى؛
8- الردّ على قول الأخفش، وأبي عمرو والفراء والزيادي؛
9- واو الجمع الذي على حدّ التثنية؛
10- لِمَ يثنى بالألف ويجمع بالواو؟
11- أحوال نون التثنية؛
12- تشديد نون المبهم؛
13- حركة نوني التثنية والجمع؛
14- نون الأفعال الخمسة.

فهذه هي المواضيع التي تناولها كتاب "علل التّثنية"، والتي تدور كلها حول حروف التّثنية وما تؤديه من وظائف في الكلام، فقد جاءت مختصرة بلغة علمية بسيطة، بعيدة عن التعقيد المعروف عند أغلبية علماء القرن الرابع الهجري؛ وذلك بمزجهم النحو بالمنطق، ممّا يعسّر على الطالب فهم ما يرمون إليه. كما اعتمد ابن جني الدّقة في التحليل، والموضوعية في إصدار الأحكام، ومناقشة آراء المعترضين على قول سيبويه في أنّ ألف التثنية ليست حرف إعراب، وإنّما هي دليل على الإعراب، أو انقلاب عن الإعراب، من كلّ الجوانب واحدًا واحدًا، وتفنيدها بكلّ علميّة وأدب فيفسدها بعلل بسيطة غير معقدة دون التعرّض لصاحبها بعبارات جارحة، وكما هو معروف عنه أنّه يثير الحوار لكي تتضح المسألة أكثر، فكثيرا ما يناقش سائلاً افتراضيًا يسأله وهو يجيب على كلّ أسئلته، بقوله: فإن قال قائل، فإن قيل، فالجواب... ليثير الاحتمال الخاطئ ثم

يصحّح الخطأ ويعلل الإجابة، وهذا هو أسلم الطرق التعليمية[1]؛ فهكذا يفنّد الآراء الخاطئة ويفسدها احتياطا على أن لا تدعو الضرورة أيّ إنسان إلى اِلتزام ذلك، فيكون جوابه بما يفسد به مذهبه حاضرًا[2]، وهذا ما جعله يكتب هذا الكتاب لتحقيق غايته.

II- آراء النحاة في ألف التثنية:

لقد اختلف النحاة في تحديد طبيعة ألف التثنية التي تتصل بالاسم المفرد في حالة تثنيته، إذ هناك من النحاة من جعلها حرف إعراب، وهناك من جعلها هي الإعراب، وهناك من لم يعتبرها إعرابًا ولا حروف إعراب، وإنّما دليل على الإعراب، كما أنّ هناك من جعلها إعرابا، إلاّ أنّ انقلابها هو الإعراب؛ لذلك حاول كلّ فريق الدّفاع عن رأيه بمختلف العلل والحجج، ليبيّن صحة ما ذهب إليه؛ وأخذ ابن جني على عاتقه مهمة مناقشة كلّ هذه الآراء على تباينها وتنافرها واختلاف مذاهب أصحابها والرّد عليها، ليبيّن للمتعلمين القول الصحيح فيها ويغنيهم عن هذه الاختلافات، فعمل على ترجيح أقوى هذه الأقوال، وهو قول سيبويه[3]، ودعمه بالحجج اللازمة وتفنيد آراء العلماء الآخرين الذين اختاروا غير هذا الرأي بطريقة علمية مبنية على المناقشة والتّعليل، وبعيدة عن السّب والتجريح، معتمدًا في كثير من الأحيان على أقوال شيخه أبي علي الفارسي لتدعيم مواقفه.

لقد ذهب البصريون إلى أنّ "الألف والواو والياء" في التّثنية والجمع حروف إعراب؛ لأنّها "زِيدت للدلالة على التثنية والجمع؛ ألا ترى أن الواحد يدلّ على مفرد؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعت لذلك المعنى؛ فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حُبلى، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف ههنا[4]"؛ ما يعني أنّ النّحاة يجعلون الحرف الأخير من الكلمة حرف إعراب و"الألف والياء والواو" الدّالة على المثنى والجمع، هي حروف إعراب كذلك، لأنّها صارت من تمام

---

[1]- سعود بن غازي أبوتاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ط1. القاهرة: 2005، دار غريب، ص141.

[2]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 53.

[3]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: أحمد فريد أحمد، دط. القاهرة: دس، ج2، المكتبة التوفيقية، ص 233-234.

[4]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين، المصدر نفسه، ج1، ص 48.

صيغة الكلمة، فحالها كحال حرف التاء في كلمة "قائمة" والتي إن استغنينا عنها سيتغيّر معنى الكلمة، فبعدما كانت تدل على المؤنث ستدلّ على المذكر(قائم)؛ لأنّ "التاء" جزء من الكلمة ولا يمكن الاستغناء عنها، لذلك جعلت حرف إعراب في كلمة "قائمة"، فكذلك هذه الحروف الدالة على المثنى جُعلت حروف إعراب في الكلمة المثناة، لأنها دالة على التثنية والجمع، فاعتبرت من صيغة الكلمة.

1-قول سيبويه في ألف التّثنية:

ذهب سيبويه إلى أنّ ألف التثنية "حرف الإعراب، وليس فيها نيّة الإعراب، وأن الياء في النصب والجر في قولك: مررتُ بالزيديْنِ، ورأيتُ الزيديْنِ حرف إعراب أيضًا، ولا تقدير إعراب فيه"[1]، ما يعني أنّ هذه الألف في الكلمة المثناة في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر حروف إعراب، ولا يقدّر عليها الإعراب كما يقدّر في "حُبلى"، إذ إنّ الألف المقصورة هي حرف إعراب في الكلمة، كونها الحرف الأخير فيها، لكن يقدّر عليها الإعراب، لأنّه اسم مقصور يتعذّر ظهور حركة الإعراب عليه، والأسماء المثناة تكون معربة، لكن لا تقدير إعراب فيها، فالألف والواو والياء في "الزيدان" و"الزيديْنِ" بمثابة حروف أصلية في الكلمتين، لذلك جعلت حروف إعراب، وقد ذهب هذا المذهب كلّ من: أبي إسحاق الزجاج، وابن كيسان، وأبي بكر ابن السّراج، وأبي علي الفارسي[2]، حيث جعلوا ألف التثنية حرف إعراب على مذهب سيبويه.

2- قول أبي إسحاق الزّجاج في ألف التثنية:

يذهب ابن جني إلى أنّ الزّجاج على مذهب سيبويه في ألف التثنية، إذ يجعلها حرف إعراب لكن ابن الأنباري والعكبري يعترفان بغير ذلك، حيث أنهما يزعمان أنّ الزجاج ذهب إلى أن التثنية والجمع مبنيان[3]، على غير ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، واستدلّ ابن الأنباري على صحة ما ذهب إليه بالقول المنسوب للزّجاج، فقال: "إنّما قلت ذلك لأنّ هذه الحروف زيدت على بناء المفرد

---

[1]- ابن جني، علل التّثنية، المصدر نفسه، ص 48.

[2]- المصدر نفسه، ص49.

[3]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج1، ص 47/ العكبري، التبيين، المصدر نفسه، ص 201.

في التّثنية والجمع، فنزّلا منزلة ما ركب من الاسمين نحو (خمسةَ عَشَرَ) وما أشبهه"[1]؛ وينقد الزجاج في قوله هذا، ويفسده من وجهين[2]:

الوجه الأوّل: أنّ التثنية والجمع وضِعا على هذه الصّيغة لأن يدُلَّا على معنييهما من التّثنية والجمع وإنّما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه، وإذا كان كذلك لم يجز أن يُشَبَّها بما ركب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه.

أمّا **الوجه الثاني:** أنّهما لو كانا مبينين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما؛ لأن المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه، فلما اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان.

في حين ذكر السيوطي في كتابه "همع الهوامع" أنّ الزّجاج ذهب مذهب سيبويه في ألف التثنية وواو الجمع، فهو يجعل المثنى والجمع معربان بالحروف[3]، وهو نفس القول الذي ذهب إليه ابن جني، وابن يعيش[4]، وهذا يثبت عكس ما ذهب إليه كلّ من ابن الأنباري والعكبري في أنّ المثنى والجمع مبنيين عند الزّجاج، فحروف التثنية هي حروف إعراب عنده، وهذا ما يجعلنا نقول أنّه على مذهب سيبويه في هذه المسألة.

3- قول أبي الحسن الأخفش في ألف التثنية:

لقد خالف أبو الحسن الأخفش نحاة البصرة وسيبويه في أن ألف التثنية حرف إعراب، بل جعلها دليلاً على الإعراب، فيقول: "إن حرف التثنية ليس بحرف إعراب، ولا هو بإعراب، ولكنّه دليلُ الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أنّ الاسم مجرور أو منصوب"[5]، ويضيف في موضع آخر: "ولو كانت حروف إعراب لما علمتَ بها رفعًا من

---

[1]- ابن الأنباري، المصدر السابق، ج1، ص 49.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 49.
[3]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 157.
[4]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج4، ص 139.
[5]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 49-50.

نصبٍ، ولا جرٍّ، كما أنك إذا سمعت "دالَ" زيدٍ، لم تدلّ على رفع ولا نصب، ولا جرٍّ"[1]؛ فالأخفش يزعم أنّ حروف التثنية ليست بحروف إعراب، لأنّها لا تدل على رفع أو نصب أو جرٍّ بحدّ ذاتها وإنّما ظهورها في الكلمة دليل على أنّ تلك الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فحرف الذال مثلا من كلمة "زيد" لا يدل على أيّة حالة من الحالات المذكورة.

كما يزعم كذلك أنّ هذه الألف ليست إعرابًا خلافا لما ذهب إليه الفراء والزّيادي وقطرب وإنما هذه الحروف دليل الإعراب كونها علامة ودليل على حدوث الإعراب، فهي تقوم مقام علامات الإعراب، فالألف تقوم مقام الضمة في حالة الرفع في الاسم المفرد، والياء تقوم مقام الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر في الاسم المفرد، فحروف التثنية "تقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وتفيد ما يفدنه، فشابهت الألف والنون التي لرفع الفعل المضارع في نحو: يقومان ويقومون، وتقومين في أنّها تقوم مقام الضمة في: يقومُ ويقعدُ "[2].

ويؤكد المبرد ما ذهب إليه الأخفش في المسألة، فيقول: "الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرُها؛ كما كان في الدّال من زيد، ونحوها ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلاّ في حرف"[3]، ما يعني أنّه حتى تجعل ألف وياء التثنية حرفا إعراب، ينبغي أن يكون فيها إعراب، ولانعدام فيها هذا الشرط لم تصل إلى أن تكونا حرفا إعراب، وإنّما دليلا على وجود الإعراب فيها.

4- قول ابن جني في ألف التثنية:

لقد ذهب ابن جني مذهب سيبويه في ألف التثنية، وعَدَّه من أقوى الأقوال وأكثرها مصداقية لذلك دافع عنه وبرّره بكل ما أُتي من حجّة، وناقش المسألة بكل علميّة ووضوح، ثم فنّد الآراء المخالفة لسيبويه في عدم جعل ألف التثنية حرف إعراب بحجج عقلية، كما استعان بآراء أستاذه

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 64.

[2]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 245.

[3]- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دط. ج2، القاهرة: 1994، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص 152.

أبو علي الفارسي في بعض المواضع للدفاع عن رأي سيبويه، فيقول: "والدليل على صحّة قول سيبويه أنّ الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره، أنّ الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو: "رجل" و"فرس" هو موجود في التّثنية نحو قولك: "رجلان" و"فرسان" وهو التّمكّن. فكما أنّ الواحد المتمكّن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب، فكذلك الاسم في المثنى إذا كان معربًا متمكّنًا احتاج إلى حرف إعراب. وقولنا: "رجُلانِ" ونحوه، معرب متمكّن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب إذن"[1]؛ فتمكّن الاسم المفرد في الإعراب هو ما جعل حرفه الأخير حرف إعراب وليس حرف بناء، حيث أنّه تطرأ عليه مختلف التغيرات حسب العامل الداخل عليه، فقولنا: "رجلٌ وفرسٌ"، فاللام والسّين هما حرفا إعراب في هاتين الكلمتين، وهذا التمكّن من الإعراب في الاسم المفرد هو الذي جعل الاسم المثنى يتمكّن منه كذلك ويطلبه في التثنية، حينها تكون هذه الألف في حالة رفع الاسم المثنى هي حرف الإعراب؛ لأنّ "الاسم المتمكّن يستحق اختلافا بالحركة"[2]، فلا يكون على هيئة واحدة كالاسم غير المتمكّن الذي يلزم حالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليه.

وعليه فالأسماء المتمكنة من الإعراب تحتاج إلى حروف إعراب تظهر اختلاف حركاتها ما يعني أنّ هذه الأسماء لا تخلو من حرف الإعراب، لكننا عندما نقول: "الزيدان" و"الرّجلان"، ألا يمكننا أن نجعل ما قبل الألف أو ما بعده هو حرف الإعراب ؟

لقد تفطّن ابن جني لهذه المسألة وعرضها للنقاش حتى يبيّن للقارئ والمتعلّم على السواء أنّ الألف هي حرف إعراب وليس الحرف الذي يسبقها أو يليها، فقال: "فالذي يفسد أن تكون "الدال" من "الزيدان" هي حرف إعراب: أنّها قد كانت في الواحد حرف الإعراب في نحو: هذا زيدٌ، ورأيتُ زيدًا ومررتُ بزيدٍ. وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل إلى التثنية التي هي الفرع، كما انتقلت عن المذكر الذي هو الأصل في قولنا: هو قائمٌ إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك: هي قائمةٌ"[3] ما يعني أنّ الحرف الذي يكون حرف إعراب في المفرد لا يكون كذلك في المثنى والجمع، لأنّ

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 51.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المصدر نفسه، مجل1، ص190.

[3]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 52.

حرف الإعراب هو آخر حرف في الكلمة، وبالتالي لا يمكن أن يكون هو حرف إعراب في المفرد وهو نفسه في المثنى، وانتقلت هذه الألف من المفرد إلى المثنى، كانتقالها من المذكر إلى المؤنث فمثلا كلمة "قائمٌ" المذكرة حرف الإعراب فيها هو "الميم"، أمّا كلمة "قائمة" المؤنثة فحرف الإعراب فيها ليست الميم كما هو الحال في "قائمٌ" بل هي التاء، ما يبيّن أنّ حرف الإعراب قد انتقل من الأصل الذي هو المفرد والمذكر إلى الفرع الذي هو المثنى والمؤنث، ويؤكد ابن جني هذا الرأي قائلا: "فكما أنّ الميم في "قائمةٌ" ليست حرف الإعراب، وإنّما علم التأنيث في "قائمةٌ" هو حرف الإعراب فكذلك ينبغي أن يكون علمُ التّثنية في نحو "الزيدان" و"العمران" هو حرف الإعراب، وعلم التثنية هو الألف، فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب، كما كانت "الهاء" في "قائمة" حرف الإعراب"[1]، لأن حرف الإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة.

ويضيف ابن جني علّة أخرى تبيّن لنا أنّ حرف الإعراب في الاسم المفرد ليس هو نفسه في التّثنية فلو كان كذلك لأعرب في التثنية كما أعرب في الواحد، فيقول: "فلو كان حرف الإعراب في "الزيدان" هو "الدال" كما كان في الواحد لوَجَبَ إعرابُهُ في التثنية كإعرابه في الواحد، كما أنّ حرف الإعراب في نحو "فرس" لما كان هو "السين" وكان في "أفراس" أيضًا هو "السين" كان إعراب "أفراس" كإعراب "فرس" وهذا غير خفيّ"[2]، ما يعني أنّ إعراب الاسم المفرد مختلف عن إعراب الاسم المثنى والمجموع جمعًا مذكرًا سالمًا، فلو كان غير ذلك لما اختلف الإعراب في المفرد والمثنى والجمع، فكلمة "الزيدان" حرف إعرابها هو "الدال" كذلك في كلمة "فرس" حرف الإعراب هو "السين"، أمّا في حالة الجمع فلم يتغير حرف الإعراب في كلمة "أفراس"، لذلك أعربت إعراب كلمة "فرس"، ما يبيّن على أنها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة حسب العوامل الداخلة عليها، عكس كلمة "الزيدان" التي تعرب إعراب المثنى، وهذا ما يؤدي إلى تغيّر حرف الإعراب من "الدال" في المفرد إلى "الألف" في المثنى، "والواو" في الجمع المذكر السالم.

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 52.

[2]- المصدر نفسه، ص 53.

أمّا أن يكون ما قبل ألف التثنية هو حرف الإعراب، فيستبعده ابن جني من النقاش، لأنّه لم يتجرأ أيّ نحوي على القول بهذا الرأي، فيقول: "على أنّ أحدا لم يقلْ: إنّ ما قبل "ألف التثنية" حرف الإعراب وإنّما قلنا الذي قلنا احتياطًا، لئلا تدعو الضرورة إنسانًا إلى التزام ذلك، فيكون جوابُهُ بما يفسد به مذهبه حاضرا"[1]، ما يعني أنّه من المستحيل أن يكون ما قبل ألف التثنية هو حرف الإعراب، فكما سبقت الإشارة إليه أن حرف الإعراب هو آخر حرف في الكلمة، وبالتالي لا يمكن أن يكون الحرف ما قبل الأخير.

فكما استبعد ابن جني أن يكون ما قبل ألف التثنية هو حرف الإعراب، لم يجوّز كذلك أن تكون النون التي هي آخر حرف في الكلمة، هي حرف الإعراب، لأنّها حرف صحيح يحتمل الحركة، وبالتالي يقبل الحركات الإعرابية من ضمة وفتحة وكسرة حسب العوامل، عكس الألف التي تبقى على حالها، فيقول: "ولا يجوز أن تكون النون حرف الإعراب، لأنّها حرف صحيح يحتمل الحركة، فلو كانت حرفَ إعراب لوجب أن تقول: قام الزيدانُ، ورأيتُ الزيدانَ، ومررتُ بالزيدينِ، فتعرب النون وتقرّ الألف على حالها كما تقول: هؤلاء غلمانٌ، ورأيتُ غلمانًا، ومررتُ بغلمانٍ"[2]؛ فهذه النون التي تضاف إلى الاسم المثنى حرف صحيح يحتمل الحركة، فهي ليست كالدال من كلمة "زيد"، فرغم أنّ "الدال" حرف صحيح مثل نون المثنى والجمع، يحتمل الحركة، إلاّ أنّه لا يكون حرف إعراب، لأنّه حرف زائد في الكلمة وليس أصليًا كالدال في زيد والسين في فرس لذلك أوجب أن تكون الألف حرف إعراب في الاسم المثنى، كونها تقرّ على حالها، وليس النون.

كما أنّ نون المثنى لا تكون حرف إعراب، لأنّها تحذف عند الإضافة، وهذا لا يجوز فيقول ابن جني: "إنّ النون قد تحذف في الإضافة، ولو كانت حرف إعراب لثبتت في الإضافة. كما تقول: هؤلاء غلمانُك، ورأيتُ غلمانَك، ومررتُ بغلمانِك، فقد صحّ أنّ الألف حرف الإعراب"[3] والملاحظ في هذه الأمثلة التي قدّمها ابن جني على أنّ حرف "النون" في كلمة "غِلمان" التي هي جمع تكسير قد تقبّلت الضمة والفتحة والكسرة حسب العوامل الداخلة عليها، هذا ما يعني أنّ حرف

[1]– ابن جني، المصدر السابق، ص 53.

[2]– المصدر نفسه، ص 53.

[3]– المصدر نفسه، ص 53-54.

النون في هذه الكلمة حرف إعراب، مثل حرف "السين" في كلمة "أفراس"، كما نلاحظ كذلك أنّها مضافة إلى ضمير المخاطب وغير محذوفة للإضافة، ما يشير إلى أنّها حرف إعراب في تلك الكلمة، لكن لو تأملنا حرف النون الزائدة في الكلمة للدلالة على التثنية في حالة الإضافة، فإنها ستحذف، وحرف الإعراب لا يحذف في حالة التثنية، وبالتالي حرف النون في هذه الحالة لا يستحق أن يكون حرف إعراب، ففي قولنا مثلا في حالة التثنية: جاء عاملا المكتبة، ورأيتُ عاملَي المكتبة، ومررتُ بعاملَي المكتبة، نلاحظ حذف نون المثنى بسبب الإضافة، كذلك في حالة جمع الكلمة جمعًا مذكرا سالما نقول: جاء عاملو المكتبة، ورأيتُ عاملِي المكتبة، ومررتُ بعاملِي المكتبة، فنون الجمع كذلك محذوفة بسبب الإضافة، ما يبيّن لنا أنّ نون المثنى والجمع لا تكون حرفا للإعراب، لأنّ حرف الإعراب لا يحذف مع الإضافة، وهذا ما يدلّ على أنّ الألف هي حرف الإعراب في المثنى وليست النون.

III- الاعتراضات التي تردُ على القول بأنّ ألف التثنية حرف إعراب:

يورد ابن جني بعض الاعتراضات التي يمكن أن تردُ على القول بأنّ ألف التثنية حرف إعراب، فتخيّل سائلاً افتراضيًا يسأله ويناقشه في المسألة، ويجادله بهذه العلل، فقال: فإن قال قائل: "فإذا كانت الألف حرف الإعراب، فما بالهم قلبوها في الجرّ والنّصب؟ وهلاّ دلّك قلبُها على أنّها ليست كـ"دال" "زيدٍ" إذ الدّال ثابتة على كلّ حال؟"[1]؛ فالملاحظ على ألف التثنية أنّها تقلب ياءً في حالتي النصب والجر، وهذا ما قد يثير الشك لدى المتعلّم للقول بأنّ ألف التثنية ليست حرف إعراب، فلو كانت كذلك لبقيت على حالها كما بقيت "الدال" من كلمة "زيدٍ" ثابتة، لأنّها آخر حرف فيها، وبالتالي فهي حرف إعراب، عكس الألف التي لا تبقى ثابتة.

ويحاول ابن جني أن يعلّق على هذا الاعتراض الذي طرحه السائل الافتراضي، فيجيب عنه من وجهين، قائلاً: "أنّ انقلاب الألف في الجرّ، والنصب، لا يمنع من كونها حرف إعراب لأنّا قد وجدنا –فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا- هذا الانقلاب وذلك ألف "كلا وكلتا" من قولهم: قام الرّجلان كلاهما، والبنتان كلتاهما. ومررتُ بهما كليهما وكلتيهما، وضربتهما

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 54.

كليهما وكلتيهما. فكما أنّ الألف في "كلا وكلتا" حرف إعراب وقد قلبت كما رأيت، فكذلك أيضا "ألف التثنية" هي حرف إعراب، وإن قُلبت في الجر والنصب"[1]، ما يعني أنّ حرف الإعراب قد ينقلب إلى حرف آخر كالياء مثلاً، ولا يلزم حالة ثابتة، والملاحظ على ألف التثنية أنّه ينقلب ياءً في النصب والجر، كما تنقلب ألف "كِلا وكِلتا" "ياءً كذلك في حالتي النّصب والجر، وهذا ما دفع بابن جني أن يعللّ هذا الانقلاب بالمشابهة الموجودة بين الألفين، حيث أنهما يدلان على التثنية وينقلبان ياءً في النّصب والجر، ما يبيّن أنّ انقلاب ألف المثنى لا يمنعه من أن يكون حرفًا للإعراب.

وكذلك انقلاب ألف التثنية في حالتي النصب والجر، لا يمنعها من أن تكون حرف إعراب فحالها كحال الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء، ما يبيّن لنا أنّ حرف الإعراب في هذه الأسماء لم يبق ثابتا، بل انقلب إلى ألف في حالة النصب وإلى ياءً في حالة الجر، ويقول ابن جني في المسألة: "ومثل ذلك من حروف الإعراب التي قُلِبت قولهم: أبوك وأخوك، وحموك وفوك، وهنوك، وذو مال. فكما أنّ هذه كلّها حروف إعراب، وقد تراها منقلبةً فكذلك لا يستنكر في حرف التثنية أن يُقْلب، وإن كان حرف إعراب"[2]؛ وهذا ما يبيّن أنّ حرف التثنية يمكن أن ينقلب ولا يلزم حالة واحدة إعراب كما هو الحال في هذه الأسماء.

وليبيّن صحة ما ذهب إليه، يستشهد ابن جني بقول شيخه أبي علي الفارسي الذي يقول: "ولو لم تكن الواو في "ذو" و "فو" حرف إعراب، لبقي الاسم الواحد على حرف واحد، وهو "الذال"[3] وهذا دليل آخر على أنّ "الواو" في الأسماء الستة حرف إعراب، فلو كانت عكس ذلك لبقيت "ذو" و"فو" بحرف واحد، وهذا محال لأنّا لم نسمع عن العرب أنهم قولوا اسمًا بحرف واحد مثل: "ذُ" و"فُ"، وهذا ما يدفعنا إلى القول أنّ حرف الإعراب يمكن أن لا يبقى على حالة ثابتة، وإنّما يقلب إلى حرف آخر كما هو الحال في الأمثلة المذكورة أنفًا.

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 54-55.

[2]- المصدر نفسه، ص 55.

[3]- المصدر نفسه، ص 55.

أمّا الوجه الثّاني الذي يعرضه ابن جني ليبيّن أنّ انقلاب الألف في حالتي الجرّ والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب، هو في قوله: "فإنّ في ذلك ضربا من الحكمة والبيان، وذلك أنّهم أرادوا بالقلب أنْ يعلموا أنّ الاسم باق على إعرابه، وأنّه متمكّن غير مبني، فجعلوا القلب دليلا على تمكّن الاسم، وأنّه ليس بمبني بمنزلة "متى" و"إذا" و"أنا" ممّا هو مبني في آخره ألف"[1]؛ ما يعني أنّ انقلاب حرف الإعراب وعدم ثباته على حالة واحدة باختلاف العوامل، دليل آخر على تمكّن الاسم من الإعراب، وتمييزه عن باقي الأسماء المبنية التي تكون الألف حرف إعرابها مثل: "متى" و"إذا" و"أنا"، فالأصل في الأسماء الإعراب لا البناء.

ويواصل ابن جني النّقاش والجدال مع سائله الافتراضي الذي يسأله قائلاً: "فإذا كانت الألف في التثنية حرف إعراب، فهلا بقيت في الأحوال الثلاثة "ألفًا" على صورة واحدة؟ كما كان ألف "حُبْلى وسَكْرى" حرف إعراب وهي في الأحوال الثلاث باقية على صورة واحدة في قولك: هذه حُبلى، ورأيتُ حُبلى، ومررتُ بحُبلى"[2]؛ فالملاحظ أنّ الألف في كلمة "حُبلى" الذي هو حرف الإعراب بقي على حالة ثابتة، ما يعني أنّها لا تنقلب رغم اختلاف العوامل الداخلة عليها، في حين ألف التثنية تنقلب ياءً في حالتي النّصب والجر. وحتى لا يترك المتعلّم يتوهم أنّ انقلاب ألف التثنية دليل على أنّها ليست بحرف إعراب، يجيب ابن جني عن السؤال راجعًا ذلك إلى الفرق الموجود بين طبيعة الاسمين، فيقول: "أنّ بينهما فرقًا وذلك أنّ الأسماء المقصورة التي حروف إعرابها أِلفات –وإن كانت في حالة الرفع والنصب والجر على صورة واحدة– فإنّها قد يلحقها من التّوابع بعدها ما ينبّه على مواضعها من الإعراب"[3]؛ ما يعني أنّ التوابع قد تكشف مواضع الاسم المقصور من الإعراب، فتكون دليلا على اختلاف أحوال هذه الأسماء باختلاف العوامل، فقولنا مثلا: هذه عصا معوجةٌ، ورأيتُ عصا معوجةً، ونظرتُ إلى عصا معوجةٍ[4]، فالملاحظ على هذه الصفات أنّها اختلفت، فكلمة "معوجة" لم تلزم حالة ثابتة كاسم المقصور "عصا"، لكن هذا دليل

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 55-56.

[2]- المصدر نفسه، ص 56.

[3]- المصدر نفسه، ص 56.

[4]- ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه.

على اختلاف حركة الاسم المقصور في الأحوال الثلاثة، لأنّ الصفة تتبع الموصوف في كل الحالات.

كذلك التّوكيد يكشف مواضع الاسم المقصور من الإعراب، فيكون دليلاً على اختلاف أحوال هذه الأسماء باختلاف العوامل، فقولنا مثلا: عندي العصا نفسُها، ورأيتُ العصا نفسَها ونظرتُ إلى العصا نفسِها، فاختلاف إعراب كلمة "النفس" دليل على اختلاف إعراب أحوال العصا في الحالات الثلاث. فهذا يؤكد أنّ ألف الأسماء المقصورة تختلف أحوال إعرابها بالوصف والتوكيد اللذان يزيلان عنها اللبس، فننتبه إلى مواضعها من الإعراب.

وينبّه ابن جني المتعلّم إلى ضرورة قلب ألف التثنية ياءً في حالتي النصب والجر، فلو أنّها بقيت ثابتة في كل الحالات كما هو الأمر في الأسماء المقصورة، لاختلطت الصفة بالموصوف والاسم المتمكن من غير المتمكن، فيقول: "وأنت لو ذهبت تصفُ الاثنين لوجبَ أن تكون الصفةُ بلفظ التثنية، ألا تراك لو تركتَ التثنية بالألف على كلّ حال، لوجب أن تقول في الصفة: رأيتُ الرجلانِ الظريفان، ومررتُ بالرجلان الظريفان، فيكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كلّ حالٍ، فلا تجد هناك من البيان ما تجده إذا قلت: رأيتُ عصا معوجةً أو طويلةً، ونحو ذلك مما يبيّن فيه الإعراب. فما كان كذلك عدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجرّ، والنصب إلى الياء ليكون ذلك أدلّ على تمكّن الاسم"[1]؛ ما يعني أنّ قلب ألف التثنية ياءً في النصب والجر، يكشف على حكمة العربي وبيانه، فكما ظهر بيان اللغة في جعل ألف الاسم المقصور ثابتة، ظهر كذلك في جعل ألف التثنية منقلبة، فلو جُعلت حرفا ثابتا لزال ذلك البيان، وصعب التفريق بين التابع والمتبوع واختلط المثنى بالأسماء المبنية.

IV- موقف ابن جني من آراء النّحاة في ألف التثنية:

لقد اهتم ابن جني بظاهرة التثنية في العربية اهتماما كبيرًا على غرار ما فعل نحاة المدرستين البصرة والكوفة، حيث سهر على جمع الآراء المتعلقة بألف التثنية في كتاب مستقل

---

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 56-57.

ثم عرضها للنقد والتمحيص، حتى يبيّن للمتعلّم مواضع الفساد فيها، ثم يأتي برأيه في المسألة مستشهدا بآراء سيبويه وشيخه أبي علي الفارسي في بعض الحالات، وسنحاول أن نقف عند هذه الآراء ثم نبيّن موقف ابن جني منها.

1- موقف ابن جني من قول أبي الحسن الأخفش:

ينكر ابن جني على الأخفش قوله عن ألف التّثنية أنّها دليل الإعراب وليست بحرف إعراب لأنّه يرجّح رأي سيبويه ويدافع عنه، فيقول: "وهذا الذي ذكره غير لازم، وذلك أنا قد رأينا حروف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرّفع والنصب والجر، وهي أبوك وأخواته"[1]؛ "فالواو" في أبوك تدلّ على الرفع "الألف" في أباك تدل على النصب و"الياء" في أبيك تدلّ على الجر، ما يعني أنّ حروف الإعراب تفيدنا الرفع النصب والجر، خلافا لما قاله الأخفش، ويستشهد ابن جني بقول أبو علي الفارسي ليفند رأي الأخفش، فيقول: "ولا تمتنع الألف على قياس قول سيبويه أنّها حرف إعراب أن تدل على الرفع، كما دلّت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب في نحو: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك وأخواته، وكلاهما وكلايهما. ولكن وجه الاختلاف بينهما أن سيبويه قد زعم أنّها حرف إعراب"[2] وأبو الحسن يقول إنّها ليست حرف إعراب[3]؛ فكل من سيبويه وتلميذه الأخفش رغم اختلافهما في طبيعة حروف التثنية، إلاّ أنهما توصلا إلى نتيجة واحدة مفادها أنّ حروف التثنية تفيدنا في مواطن الرفع والنّصب والجر، كما هو الحال في الأسماء الستّة.

أمّا قول الأخفش على أنّ حروف التثنية ليست بإعراب، فيؤيده فيه ابن جني قائلا: "وذلك بيّن في فساد قول الفراء والزيادي"[4]؛ فهكذا نجد ابن جني ينقُد الأخفش ويبطِل رأيه بالحجّة والدّليل دون المساس بشخصيته أو جرح مشاعره، مبيّنًا مدى صحة قول سيبويه.

1- ابن جني، المصدر السابق، ص64.

2- المصدر نفسه، ص65.

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ص 247.

4- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 64.

2- موقف ابن جني من قول أبي عمر الجرمي في ألف التثنية:

يزعم الجرمي أنّ "الألف حرف الإعراب، وانقلابها هو الإعراب"[1]؛ ما يعني أنّ الألف يكون حرف إعراب في حالة الرفع فقط، وبالتالي يجب أن يلزم حالة واحدة حتى يبقى حرف إعراب، أمّا انقلابها ياءً" في حالة النصب والجر فهو الإعراب. ما يعني أنّ الانقلاب وعدم الثبات على حالة واحدة هو الذي ينفي على الألف أن يكون حرف إعراب ويجعله إعرابا وليس حرف إعراب على مذهب سيبويه، وينكر عليه المبرد هذا الرأي قائلا: "إذا زعمت أنّ الألف حرف إعراب، وأنّ انقلابها هو الإعراب، فقد لزمك في ذلك شيئان:

أحدهما: أنك تزعم أن الإعراب معنى وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد.

والشيء الأخر، أنك تعلم أنّ أوّل أحوال الاسم الرفع، فأوّل ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها فقد وجب ألاّ يكون فيها في موضع الرّفع إعراب، لأنه لا انقلاب معها"[2]. ويعرض ابن الأنباري النقد الذي ووجّه أبو العباس المبرد للجرمي، لكّنه لم يبيّن صاحبه، فيقول بأنّ ما ذهب إليه الجرمي أفسده بعض النّحويين من وجهين حيث " أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرّفع مبنيين؛ لأن أوّل أحوال الاسم الرّفع ولا انقلاب له، وان يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما، وليس من مذهبه أنّ التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال"[3].

أمّا ابن جني فيضعّف قول الجرمي ويفسده بقوله: "ووجه فساده أنه جعل الإعراب في الجر والنصب معنىً لا لفظاً، فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ، وإنّما اللّفظ هو نفس المقلوب والمقلوب إليه، وليس كذلك قول سيبويه (إنّ النون عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين) لأنّ النون على كل حال لفظ وليست بمعنى"[4]، ويضيف في موضع آخر قائلا: "وإنّما الذي يلزم أبا عمر في هذا ما قدّمناه من أنّه جعل اسما واحدا في حال الرّفع معربا لفظا، وجعل ذلك الاسم بعينه في حال الجر والنصب معربا معنىً، فخالف بين جهتي

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 50.

[2]- المبرد، المقتضب، المصدر نفسه، ج2، ص 152.

[3]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج1، ص 48.

[4]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 247.

إعراب اسم واحد من حيث لا يجوز الخلاف"[1]؛ فهكذا ينقد ابن جني قول أبو عمرو الجرمي ويضعّفه بالأدلة التي يسوقها دون سبٍ أو تجريح، فيبيّن موطن الضعف من قوله وموطن القوة فيعمد إلى نقد قول أبي العبّاس المبرد في هذا الموضع ثمّ يبيّن صحّة ما ذهب إليه الجرمي في موضع أخر فيقول:" فقد كان يجب على أبي العبّاس أن لا يدّعي على أبي عمر أنّه يعتقد أن الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه. فإذا أراد أبو العبّاس أنه ليس في الألف إعراب، وإنّما النون عوض من الإعراب، فهذا الذي قاله سيبويه أيضا، وقد قامت الدلالة على صحته، فينبغي أن يكون قول أبي عمر صحيحًا إذ هو قول سيبويه الصّحيح"[2].

ويؤكد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن جني في تضعيف قول الجرمي قائلا: "إنّه يجعل الإعراب في الجر والنصب معنىً لا لفظًا؛ لأنّ الانقلاب معنى واللّفظ هو المقلوب فيجعل إعرابه في الرّفع لفظا لا معنى فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد وذلك معدوم النظير"[3].

فمن خلال قول ابن جني يمكننا القول أنّ أبا عمر الجرمي ذهب إلى أنّ الألف ليس حرف إعراب وإنّما انقلابه هو الإعراب، فيستحيل أن يكون ذلك في اسم واحد.

3- موقف ابن جني من قول الفرّاء وأبي إسحاق الزّيادي وقطرب بن المستنير في ألف التّثنية:

يذهب الفرّاء إلى أنّ "الألف هي إعراب، وكذلك الياء"[4]، فينسب ابن الأنباري هذا القول لكل الكوفيين إذ يقول: "فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّها إعراب كالحركات أنّها تتغيّر كتغيّر الحركات (...) فلما تغيّرت كتغيّر الحركات دلّ على أنّها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتُها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دلّ على أنّها بمنزلتها؛ ولهذا سمّاها سيبويه حروف الإعراب؛ لأنّها الحروف الّتي أعرب الاسم بها، كما يقال: حركات الإعراب- أي الحركات التي أعرب الاسم بها- والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ج2، ص 248.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص 248.
[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج4، ص 140.
[4]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 50 / سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ص 233.

التّثنية رفعاً فقال: يكون في الرّفع ألفاً، وجعل فيها الياء جرًّا فقال: يكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، وجعل الياء أيضاً نصباً حملاً على الجرّ فقال: ويكون في النّصب كذلك، وهكذا جَعَلَ الواو والياء في الجمع رفعًا وجرًّا ونصباً، والرّفع والنّصب والجرّ لا يكون إلاّ إعرابا، فدلّ على أنّها إعراب"[1].

وذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع إعراب؛ لأنّها "بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة (...) فهي تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزّيدانِ، ورأيتُ الزّيديْنِ ومررتُ بالزيديْنِ. وذهب الزّيدون، ورأيتُ الزيدينِ، ومررتُ بالزّيدينِ، فتتغير كتغير الحركات، نحو: قام زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغيُر الحركات دلّ على أنّها إعرابٌ بمنزلة الحركات، ويعترض ابن جني على هذا القول قائلا بأنّه "أبعد الأقاويل من الصّواب"[2] معتمدا على قول شيخه أبو علي الفارسي في تضعيفه، فيقول: قال أبو علي:" يلزم من قال إن الألف هي الإعراب أن يكون الاسم متى حُذفت منه الألف من معنى التثنية دالا على ما كان يدلّ عليه والألف فيه، لأنّك لم تعرض لصيغته، وإنّما حَذَفْتَ إعرابَه. ويدلّ على أنّ معنى الاسم قبل حذف إعرابه وبعده واحد أنّ زيداً ونحوه متى حذَفت إعرابه فمعناه الذي كان يدلّ عليه مُعربًا باقٍ فيه بعد سلب إعرابه. ويفسده أيضا شيء آخر: وهو أنّ الألف لو كانت إعرابا لوجب أن تقلب الواو في (مِذْروان) ياءً لأنّها رابعة قد وقعت طرَفًا، والألف بعدها إعراب كالضمة من زيدٍ وبِكرٍ"[3].

ونستخلص ممّا سبق أنّ ابن جني حاول الوقوف على الآراء المختلفة في ألف التثنية وينقدها بالدّليل القاطع والحجّة الدّامغة، ليبيّن صحّة ما ذهب إليه سيبويه في أن الألف في التثنية حرف إعراب وليست دليلا عن الإعراب، ويبيّن موقفه من هذه الآراء، حتى يضع المتعلّم في الطريق الصحيح، ويجنّبه الخوض في غمار الاختلافات وتضارب الآراء، ويمكّنه من فهم حقيقة اللغة وعدم النّفور منها لعدم وجود رأي واضح وجليّ متّفق عليه، يبيّن حقيقة هذه الألف.

---

[1]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج1، ص 47.

[2]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 249.

[3]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 69-70 / المصدر نفسه، ج2، ص 249-250.

V- مسائل متفرقة في الكتاب:

1- ثبات الألف في المثنى:

لقد وضعت العرب صيغة قياسية بسيطة لتثنية كلامهم، وتتمثل في زيادة ألف ونون إلى المفرد في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر[1]، وأضحت هذه الزيادة قانونًا سارياً في لغتهم، سواء أكانت شعرا أم نثراً، وهي لغة جمهور العرب.

والأصل في المثنّى أن يُعرب بالحروف نيابة عن الحركات "فيرفع بالألف نيابة عن الضّمة، ويجرّ وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة؛ تقول: "جاءني الزّيْدَانِ"، "رأيتُ الزّيْدَيْنِ" ومَررتُ بالزّيْدَيْنِ"[2]؛ إلاّ أنّ هناك قبائل عربية تلزم نفسها الألف في الأحوال الثلاثة الرفع، النصب والجر وهي: "كنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعُذرة"[3]، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إنّ هَذَانِ لسَاحِرَانِ﴾ سورة طه [63]؛ إذ نصبت هَذَانِ بالألف بدل الياء لوقوعه اسم لا النافية للجنس. وقرأ بهذه اللّغة هذه الآية كلّ من نافع وابن عامر والكوفيون إلاّ حفصًا، وبها قال الشاعر هذا البيت:[4]

تزوّدَ منّا بين أُذْنَاه ضربةً دَعْنَه إلى هابي التُّراب عَقيم

فالشّاعر نصب "أُذُنَاه" بالألف بدل الياء "أذنَيْه" على شاكلة لغة بني الحارث بن كعب التي تلزم الألف في الحالات الثلاث.

كما جاء شيء من الحديث النبوي الشريف على هذه اللّغة في قوله: "لا وتران في ليلة"[5] فلو جاءت على لغة جمهور العرب لقال: "لا وترين في ليلة" لأنه جاء اسم لا النافية للجنس العاملة عمل إنّ.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، المصدر نفسه، ج1، ص 17.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 2008، المكتبة العصرية، ص68.

[3]- السيوطي، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، المصدر نفسه، ج1، ص 134.

[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، المصدر نفسه، ج1، ص 62.

[5]- حديث نبوي شريف.

وقد أرجع تمام حسّان ثبات الألف في المثنى في حالة الرفع والنصب والجر إلى المناسبة الموسيقية الصوتية التي اقتضت إهمال العلامة الإعرابية، فيقول: "ونحن ندرك من فهمنا لظاهرة تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض أنّ المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية لأنّ الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أنّ لفظ "هذان" لا يمكن فيه إلاّ أن يكون اسم إنّ. ولم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ولاسيما أمام إرادة المناسبة الموسيقية بين أصوات المتلازمين"[1].

2- لا تقدير إعراب في ألف التثنية:

يزعم سيبويه أنّ الألف في التثنية لا يقدّر فيها الإعراب كما يقدّر في الأسماء المقصورة المعربة بقوله:" اعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين (...) وتكون الزيادة الثّانية نونًا كأنّها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين"[2]، ويذهب ابن جني مذهبه فيقول:" اعلم أنّ سيبويه يرى أنّ الألف في التثنية كما أنّه ليس في لفظها إعراب فيها كما يقدّر في الأسماء المقصورة المعربة نيّة الإعراب"[3]، ويستشهد على صحة ما ذهب إليه بقوله: "ألا ترى أنّك إذا قلت: هذا فتىً، ففي الألف عندك تقدير ضمة، وإذا قلت: رأيت فتىً، ففي الألف تقدير فتحة وإذا قلت: مررتُ بفتىً، ففي الألف تقدير كسرة، وهو لا يرى أنّك إذا قلت: هذان رجلان أن في الألف تقدير ضمة، ولا إذا قلت مررت بالزيدين، وضربتُ الزيدين أنّ في الياء تقدير كسرة ولا فتحة[4]؛ ويؤكد هذا على أنّ هذه الألف ليست حرف إعراب عند سيبويه وابن جني، عكس ما ذهب إليه بعض مفسري كلام سيبويه أمثال أبي إسحاق الصيمري حينما قال في التّبصرة والتّذكرة: "واعلم أنّ الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف إعراب، والإعراب مقدّر فيهما وهو الصّحيح، وإنّما كان كذلك لأنّ الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة، وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتمّ معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها وهو مقدّر فيهما كما

---

[1]- تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، المرجع نفسه، ص 240.

[2]- سيبويه، الكتاب، المصدر نفسه، ج1، ص 17-18.

[3]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 58/ سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 241.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص241.

قدّر في الأسماء المقصورة"[1]؛ ما يعني أنّ المفسرين اختلفوا في تفسير قول سيبويه تفسيرا صحيحا حيث إنّ أبي إسحاق الصيمري انطلق من منطلق هو أنّ الألف والياء حروف إعراب عند سيبويه فيجب إظهارها، وهذا ما يجعلنا نقدّر حركة الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنّها تتمّم معنى الكلمة، وهذا مخالف لما قال به سيبويه.

ويواصل ابن جني دفاعه عن مذهب سيبويه بقوله: " فلو كانت في الألف عنده نية حركة لما عُوِّض منها النون كما لا يعوّض منها في قولك: هذه حُبْلى، ورأيتُ حُبْلى، ومررتُ بحُبْلى"[2] معتمدًا على رأي شيخه أبي علي الفارسي، لدحض آراء القائلين بأنّ الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف إعراب ويقدّر فيها الإعراب كما يقدّر في الأسماء المقصورة المعربة، فقال: "قال أبو علي الفارسي: ويدلّ على صحّة ما قاله سيبويه من أنّه ليس في حرف الإعراب من التثنية تقدير حركة في المعنى كما أنّ ذلك ليس موجودا فيها في اللفظ، صحّة الياء في الجرّ والنّصب في نحو: مررتُ برجلينِ، وضربتُ رجلينِ، ولو كان في الياء منهما تقدير حركة لوجب أن تُقلب ألفا كرَحَىً، وفتَىً؛ ألا ترى أن الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجب أن تقلب ألفا. وهذا استدلال من أبي علي الفارسي في نهاية الحسن، وصحة المذهب، وسداد الطريقة"[3]؛ فلو كان تقدير الحركة في الياء (ضربتُ رجلَيْن- مررتُ برجلَيْن) لوجب قلبها ألفًا، لأنّ ما قبلها مفتوح.

---

[1]- الصيمري، التبصرة والتذكرة، تح: فتحي مصطفى، دط. ج1، دمشق: 1982، ص 88. نقلا عن محقق كتاب علل التثنية لابن جني، نفسه، ص 58-59.

[2]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص241/ علل التثنية، المصدر نفسه، ص 59.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص241-242./ المصدر نفسه، ص59.

تقدير الإعراب في الاسم

الاسم المثنى	الاسم المقصور المعرب
لا تقدّر فيه حركة الإعراب لعدم توفّر نية الإعراب	**تقدّر فيه حركة الإعراب لتوفّر نية الإعراب**
مثل: هذان رجلانِ. (لا تقدير ضمّة)	مثل: هذا فتىً. (تقدير ضمّة).
ضربتُ الزيديْنِ. (لا تقدير فتحة)	رأيتُ فتىً. (تقدير فتحة).
مررتُ بالزيديْنِ.(لا تقدير كسرة)	مررتُ بفتىً. (تقدير كسرة).

3- اعتراض على كون النون عوضًا:

لقد اعترض ابن جني على قول الذين قالوا أو أرادوا القول بأن النون عوض ممّا مُنع الاسم من الحركة والتنوين، فتخيّل سائلاً يحاوره في المسألة ويعترضه، حتى يبّن له وجه الخطأ الذي وقع فيه، ويجيب بعدها على هذا الاعتراض، قائلا: "فإن قلت: النون عند سيبويه عوض مما مُنِع الاسم من الحركة والتنوين، فما بالهم قالوا في الجرّ والنّصب: ضربت الزيدين، ومررتُ بالزيدين، فقلبوا الألف ياء، وذلك عَلَمُ الجرّ والنصب، ثم عوّضوا من الحركة نوناً، وكيف يعوّضوا من الحركة نونًا وهم قد جعلوا قلب الألف ياءً قائمًا مقام عَلَمِ التثنية في الجر والنّصب؟ وهل يجوز أن يعوّض من شيءٍ شيءٌ وقد أُقيم مقام المعوّض منه ما يدلّ على ذلك ويغني عنه، وهو القلب؟"[1]؛ ويجيب عن هذه المسألة برأي أبي علي الفارسي قائلا: "ذكر أنّه إنّما جوّزوا ذلك لأنّ الانقلاب معنىً لا لفظ إعراب، فلما لم يوجد في الحقيقة في اللفظ إعراب، جاز أن تعوّض منه النون، وصار الانقلاب

[1] ابن جني، المصدر السابق، ج2، 242/ علل التثنية، المصدر نفسه، ص 60-61.

دليلاً على التمكّن واستحقاق الإعراب"[1]؛ فالنون ليست عوضًا مما مُنِع الاسم من الحركة والتنوين قلب الألف تقلب ياءًا في حالتي النصب والجر.

4- ألف التأنيث في حُبْلَى:

لقد حاول ابن جني تقديم ما أمكن من العلل ليبيّن لنا صحة ما ذهب إليه سيبويه في أنّ ألف التثنية حرف إعراب وعلامة التثنية، وليست كما يدّعي النحاة الآخرون، فاعتل بذلك بعلة النظير، فقال: "ونظير ألف التثنية في أنّها حرف إعراب وعلامة التثنية: ألف التأنيث في نحو "حُبْلى" و"سَكْرى". ألا ترى أنّها حرف إعراب، وهي عَلَمُ التأنيث. إلاّ أنهما تختلفان في أنّ حرف التثنية لا نيّة حركة فيه، وألف "حُبْلى" فيه نيّة حركة"[2]؛ فالملاحظ في ألف "حُبْلى" أنّها علامة دالة على التأنيث، في حين أنّ ألف المثنى في نحو قولنا: "الزيدان" علامة على تثنية الاسم، وهذا ما يجعل الألف في كِلا الاسمين حرف إعراب وعلامة على التأنيث والتثنية على التوالي، إلاّ أنّ ألف "حُبْلى" تتضمن نيّة إظهار الحركة فيها، في حين لا نجد هذه النية في ألف التثنية، وهذا ما يجعلنا نقول إنّ ألف التثنية حرف إعراب وعلامة التثنية في آن واحد.

5- تشديد نون المبهم:

كما هو معروف عن العرب أنهم جعلوا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أسماء مبهمة لا تدل على شخص بعينه، نحو: هذا، ذاك، الذي،... لكنهم جعلوا نون بعض من هذه الأسماء مشدّدة، فيحاول ابن جني أن يقف على العلة من وراء تشديد نون هذه الأسماء المبهمة، فيقول: "وأمّا قولهم: "هذانّ"، و"ذانّك" و"اللذانّ" إنّما ثقّلت في هذه المواضع، لأنّهم عوّضوا بثقلِها من حرف محذوفٍ: أمّا في "هذانّ" فعوض من "ألف ذا"، وكذلك في "اللذانّ" عوض من "ياء الذي"، وهو في "ذانّك" عوض من "لام ذلك"، وقد يحتمل أن يكون عوضا من "ألف ذلك"[3]؛ ما يعني أنّ تشديد نون هذه المبهمات دليل على مواضع الحذف منها، فبدل أن تكتب هذه الكلمات على أصلها، عدل بها إلى تشديد نونها ليسهل النطق بها، ولتمييزها عن الكلمات المشابهة لها في النطق والرسم، فمثلا

---

[1]- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص242/ ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 61.
[2]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 62.
[3]- المصدر نفسه، ص 84-85.

كلمة "هذانّ" أصلها "هذا + ان"، فعوضت "ألف ذا" بالشدّة فوق النون، فقيل: "هذانّ"، كذلك كلمة "ذانّك" فأصلها ذلك + نك" فعوّضت لام "ذلك" بالشّدة فوق النون، فقيل: "ذانّك"، كذلك كلمة "اللذانّ" فأصلها "الذي + ان" فعوضت ياء "الذي" بشدّة فوق النون، فقيل: "اللذانّ"، فهذه الشدّة فوق النون دليل على حرف محذوف من الكلمة لسبب الثقل.

ويأتي ابن جني بعلة أخرى لتشديد نون المبهم، راجعًا إيّاها إلى الرغبة في التمييز بين الاسم المبهم وغيره من الأسماء الغير المبهمة للدلالة على غير منهاج المثنى الذي ليس بمبهم فيقول: "وقيل: إنّما شدِّدَت في هذه المواضع للفرق بين المبهم وغيره، ليدلّوا على أنّه على غير منهاج المثنى الذي ليس بمبهم، ولأنّه لا تصح فيه الإضافة، وغيره من التثنية تصحُّ إضافته فتسقط نونه، فكان ما لا يسقط بحال أقوى مما يسقطُ تارةً، ويثبتُ تارة أخرى، فشدّدت لذلك"[1]؛ ما يعني أنّ تشديد نون هذه الأسماء دليل على أنّها مبهمة، ولتمييزها عن الأسماء الأخرى المثناة المختومة بألف ونون غير مشدّدة، كما أنّها أسماء لا تضاف، عكس الأسماء الغير المبهمة التي تضاف وتسقط نونها بالإضافة، فتشديد نون هذه الأسماء دليل على إبهامها واختلافها عن الأسماء المثناة غير المبهمة التي تقبل الإضافة.

6-لِمَ يثنى بالألف ويجمع بالواو؟

يطرح ابن جني هذه المسألة في الكتاب ويحاور فيها سائلا افتراضيا ويناقشه، فيقول: "فإن قال قائل: فما بالهم ثنّوا بالألف وجمعوا بالواو؟ وهلا عكسوا الأمر؟ فالجواب: إنّ التثنية أكثر من الجمع بالواو، ألا ترى إنّ جميع ما تجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحيحة، لأنّ لفظ واحدها موجود، وإنّما زيد عليه حرف التثنية، وليس ما يجوز جمعه يجمع بالواو؛ ألا ترى أن عامة المؤنث، وما لا يُعقل لا يجمع بالواو، وإنّما يجمع بغير واوٍ، إمّا بالألف والتاء، وإمّا مكسّرا، على أنّ ما يجمع بالواو قد يجمع قد يجوز تكسيره نحو: زُيُود في زَيْد، وفي قيس: أقْيَاس، وقُيوس، وغير ذلك، فالتثنية إذن أصح من الجمع، لأنّها لا تخطئ لفظ الواحد أبدا، فلما شاعت فيمن عقل، وفيما لا يعقل، وفي المذكر وفي المؤنث، كان الجمع الصحيح إنّما هو لضرب واحدٍ من الأسماء

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 85.

كانت التثنية أوسع من الجمع فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فاعرف ذلك"[1]. ويستشهد برأي لأستاذه أبي علي الفارسي قائلا: "ولما كان الجمع أقوى من التثنية، لأنّه يقع على أعداد مختلفة، وكان ذلك أعمّ تصرفا من التثنية التي تقع لضرب واحدٍ من العدد ولا تجاوزه وهو اثنان، جعلوا الواو التي هي أقوى من الألف في الجمع الذي هو أقوى من التثنية"[2].

7-تثنية المبهم:

من بين الأسماء المبهمة في العربية نجد: "ذا، ذي، تا[3]، ويقال لها مبهمات لأنك "تشير بها إلى كل ما بحضرتك وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب فلم يدرِ إلى أيّها تشير فكانت مبهمة لذلك (...) فلذلك قال النحويون إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين بالعين والقلب، "فذا" إشارة إلى مذكر وهو ثلاثي ووزنه فعْل ساكن العين محذوف اللام وألفه منقلبة عن ياء فهو مضاعف الياء من باب حييت"[4]، فهذا التعريف للأسماء المبهمة يبيّن أنها كثرت في كلامهم، وأنّهم يشيرون بها إلى العاقل وإلى غير العاقل، بالإضافة إلى كونها أسماء ثلاثية محذوفة اللام وساكنة العين.

ويشير ابن جني إلى أن بعض القبائل العربية تثني الاسم المؤنث المبهم في قوله: "وأما تثنية المبهم، فإن المؤنث منه يثنى على لغة أقوام من العرب، فيقال: تان"[5]، ويؤكد الزمخشري هذه الفكرة فيقول: "ولم يثن من لغاته إلاّ تا وحدها"[6]، ما يدل على أنهم لم يجعلوا كل الأسماء المبهمة مثناة، بل "تا" فقط؛ ويرجع ابن جني سبب تثنيتهم "تا" دون سائر المبهمات إلى حرسهم الشديد على تجنّب اللبس في كلامهم، بين المذكر والمؤنث، وهذا ما يمنعهم من التثنية بصيغة أخرى دون الصيغة المذكورة، فيقول:" والعلة في ذلك أنهم لو قالوا "ذان"، أُلبس المؤنث بالمذكر في لغة

1- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 70-72/ سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 251.

2- المصدر نفسه، ص 72/ المصدر نفسه، ج2، ص 251.

3- ينظر سيبويه، الكتاب، المصدر نفسه، ج3، ص 279- 280.

4- ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج3، ص126.

5- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 72.

6- ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج3، ص 126.

الذين يقولون: "ذي" فاستعملوا لغة الذين يقولون بزوال اللبس. وأما المذكر نحو "ذا" و"الذي" فتثنيتهما "ذان" و"اللذان"[1]، وشبيه بهذا ما ذهب إليه المبرد في قوله: "ومن قال في الواحدة هذه لم يجز أن يثنّي إلاّ على قولك هاتا، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث"[2]، فالخوف من اللّبس بين المذكر والمؤنث هو الذي جعلهم يثنّون "تا" فقط دون غيرها من المبهمات.

ويواصل ابن جني حواره مع سائله الافتراضي ويتجادلان عن طبيعة الألف الملازمة لذان أو "تان" أهي أصلية فيه أم للتثنية، فيقول:" فإن قال قائل: أخبرنا عن الألف في "ذان" ونحوه، أهي الألف التي في "ذا" أم ألف التثنية؟ فالجواب: أنها ألف التثنية، وقد سقطت الألف الأولى، والدليل على ذلك أنّها تنقلب ياءً في الجر والنّصب كألف التثنية، فعلِمنا أنّها ألف التثنية، وأن ألف ذا هي الساقطة"[3]، ما يعني أنّه يزعم أن هذه الألف هي ألف التثنية، وأنّها زائدة في الكلمة الأصلية والألف المحذوفة هي ألف "ذا" الأصلية وليس العكس، لأنّ هذه الألف تنقلب ياءً في حالتي النّصب والجر كما تنقلب في الكلمات المثناة في نفس الحالات، ففي حالة الرفع مثلاً قولنا جاء الطالبان، فالألف والنون هما علامة للتثنية ودليل عليها، أمّا في حالتي النّصب والجر، فالياء هي علامة أو دليل على التثنية كقولنا: جاء الطالبيْن، ومررت بالطالبيْن، ونفس الشيء في الاسم المبهم، ذان، فالألف والنون هما علامة التثنية في حالة الرفع، والياء والنون هما علامة التثنية في حالتي النصب والجر، فلو بقيت الألف الأصلية في الكلمة لقلنا: " ذَاْاْنِ" بتسكين الألفين الأصلية والتثنية، وهذا لا يجوز؛ لأنّ العرب لم تنطق بالتقاء الساكنين، بالإضافة إلى كونهم أمّة يميلون إلى الخفة ويتجنّبون الثقل.

وما ذهب إليه نحاة مدرسة الكوفة يتنافى مع الذي قاله ابن جني، كونهم يعتقدون أن الألف في "ذان" هي الألف الدالة على الكلمة المفردة وليست ألف التثنية، وأنّ الكلمة مجردة منها في الأصل قائلين: "إنّ الاسم إنما هو الذال وحدها والألف مزيدة لتكثير الكلمة قالوا والدليل على ذلك قولهم

---

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 72.

[2]- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2. القاهرة: 1979، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، ج4، ص 278.

[3]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 73.

في التثنية "ذان" و"ذين" فحذفا الألف لقيام حركة التثنية مقامها في التكثير"[1]؛ فالكوفيون يعتبرون ألف "ذان" زائدة في الكلمة المفردة، وثبوتها فيها يعود إلى كثرة الاستعمال، وحذفها في المثنى دليل على أن الذال هي الأصلية فقط في الاسم، لأنّ الألف والنون فيها ما هي إلاّ دليل على التثنية.

فكلّ ما ذهب إليه الكوفيون يفسده ابن جني في اعتراضه، حينما جعل انقلاب هذه الألف ياءً في التّثنية، وهذا دليل على خطأ زعمهم. ويؤكد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن جني والبصريون في كون ألف "ذان" حذفت لاستغنائهم عنها بألف التثنية قائلا: "هذا فاسد لقولهم في التحقير ذيا فأعادوه إلى أصله وهذا شأن التصغير وأما ذهاب ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية إنما لالتقائه مع حرف التثنية فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه في رحيان لبعده من التمكن وعدم تصرف"[2]، فما ذهب إليه يؤكد أنّ العرب لم تستغنِ عن الألف لاحتفاظها بألف التثنية، وإنما لالتقاء الساكنين، كما أنهم أعاودا بهذه الكلمة إلى أصلها "ذيا" في التصغير لأن أصل الألف ياء، فهي منقلبة عنه، فهو مضاعف الياء من باب حييت، بالإضافة إلى كون هذه الكلمة مبنية غير متمكنة من خصائص الأسماء وهو التصرف، لمشابهتها الأفعال والحروف في البناء، وهذا ما يدل على فساد زعمهم.

ونحن نزعم أنّ هذه الألف في المثنى هي ألف التّثنية، لأنّها تنقلب ياء في حالتي النّصب والجر كما أشار ابن جني.

ومن شروط تثنية الاسم المفرد أن لا يكون إلاّ نكرة، فإذا كان معرفًا لم تجزْ فيه التثنية، وأسماء الإشارة معرفة بالإشارة إليها، والأسماء الموصولة أسماء معرفة بالألف واللام، فهل يجوز تثنيتها؟

يقول ابن جني: "اعلم أنّ أسماء الإشارة نحو: "هذا" و"هذه" والأسماء الموصولة نحو: "الذي" و"التي" لا تصحّ تثنية شيء منها، من قبل أن التثنية لا تلحق إلاّ النكرة، وذلك أن المعرفة لا تصحّ تثنيتها من قِبَلَ أن حدَّ المعرفة هو: ما خصّ الواحد من جنسه، ولم يشع في أمته، فإذا شورك في اسمه فقد خرج من أنْ يكون علماً معروفًا وصار مشتركًا شائعاً، فإذا كان الأمر كذلك فلا تصحّ

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، المصدر نفسه، ص 27.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص 27.

التثنية إذن، إلاّ في النكرات دون المعارف"[1]؛ إشارة منه إلى أنّ التثنية لا تكون إلاّ إذا كان الاسم نكرة وكان له ثاني في الوجود، فكلمة شمس وقمر مثلاً لا تثنى، لعدم وجود نظير لها، وأن لا يكون الاسم معرّفاً بألف واللام التعريف.

ويواصل ابن جني حديثه عن شروط تثنية الاسم المفرد، فيقول: "وإذا صحّ ما ذكرناه، فمعلوم أنك لم تثنِّ زيداً، ونحوه، حتى سلبْتَه تعريفَه، وأشعْتَه في أمّته، فجعلته من جماعة كلِّ واحد منهم فزيدٌ جرى لذلك مجرى "فرس" و"رجل" في أنّ كل واحد منهما شائع لا يخصُّ شيئاً بعينه. ويدلك على أن الاسم لا يثنى إلاّ بعد أن يخلع عنه ما كان فيه من التعريف جواز دخول اللام عليه بعد التثنية التي لا تلحق إلاّ النكرة[2]"؛ وهذا يؤكد ما أشارنا إليه أنفًا، فكلمة "زيد" التي أتى بها لا تُثنى حتى تفقد تعريفها، بمعنى أنّها لا تكون شائعة في الجماعة التي ينتمي إليها زيد، فإن تلفظنا بها لا يقصد زيدا واحدا، وإنما كل شخص يحمل هذا الاسم يمكن أن يكون هو المقصود، وهذا ما يجعله اسمًا نكرة بين الجماعة لفقدانه إلى التعريف، مثل كلمة "فرس" و"رجل" فإن تلفظنا بأحدهما لا يفهم منهما أيّ فرسٍ نريد أو أيّ رجل نقصد، كونهما اسمين فقدا التعريف بسبب الشيوع بين الناس.

ولا يقف ابن جني عند هذا الحدّ، بل يواصل حديثه، قائلاً: "وذلك أن المعرفة في قولك: الزيدان، والعمران، فلو كان التعريف الذي كانا يدلان عليه، ويفيد أنه مفردين باقيا فيهما لما جاز دخول اللام عليهما بعد التثنية، كما لا يجوز دخولهما عليهما قبل التثنية في وجوه الاستعمال وغالب الأمر. فإذا صحّ ذلك أنه لا يثنى إلاّ ما يجوز تنكيره، فما لا يجوز تنكيره هو أن لا تصح تثنيته أجدر"[3]؛ بمعنى أنّ الاسم المفرد الذي يدل على أنّه معرفة قبل التثنية لا تدخل عليه ال التعريف قبل وبعد التثنية، فمثلاً: الزيدان، والعمران إذا كانا يدلان على زَيد معين أو عُمر معين مشاعين بين الجماعة لامتنع دخول "ال"عيلهما قبل وبعد التثنية، أمّا إذا كانا يدلان على نكرة فيجوز دخول "ال" التعريف عليهما قبل وبعد التثنية، لأنّ من شروط التثنية أن يكون الاسم مفردًا نكرة. ومن هنا يمكننا القول إنّ الأسماء التي تُثنى هي الأسماء التي يمكننا تنكيرها، أمّا إذا استحال

---

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 74.

[2]- المصدر نفسه، ص 74.

[3]- المصدر نفسه، ص 74-75.

تنكيرها لشيوعها فلا تصحّ تثنيتها، وهذا ما أكّده ابن جني قائلاً: "فإن صحّ ذلك أنّه لا يثنى إلاّ ما يجوز تنكيره، فما لا يجوز تنكيره لا تصحّ تثنيته أجدر"[1].

ويذهب ابن جني إلى أنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أسماء لا يجوز تنكيرها، وبالتالي لا يجوز تثنيتها، لأنّها تلزم حالة واحدة قبل وبعد التثنية، فيقول: "وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة لا يجوز أن تنكّر، ولا يجوز أن يثنى شيءٌ منها ألا ترى أنّها بعد التثنية على حدّ ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: هذان الزيدان قائمين، فنصبْتَ " قائمين" بمعنى الفعل الذي دلّت عليه الإشارة والتثنية كما كنت تقول في الواحد: هذا زيدٌ قائمًا، فتجد الحالَ واحدةً قبل التثنية وبعدها"[2] ما يعني أنّ ما دلّت عليه الإشارة قبل التثنية في كلمة " قائمًا" هو نفسه ما دلّت عليه بعد التثنية في كلمة " قائمين"، فحالة الكلمة نفسها، لهذا لا يجوز أن تُثنّى.

ويؤكد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن جني قائلاً: "أسماء الإشارة لا تصح تثنية شيء منها من قبل أن التثنية إنما تأتي في النكرات وأسماء الإشارة لا يصح تنكيرها بحال فلا يصح أن يثنى شيء منها وهو الصواب، ألا ترى أن حال أسماء الإشارة بعد التثنية على حدّ ما كانت عليه قبل التثنية (...) فإذا طريق هاذان وهاتان غير طريق الزيدان والعمران"[3]، فهذه الأسماء لا يجب أن تنكّر كونها اكتسبت التعريف بالإشارة، لا بالعلمية كزيد، وعمر.

ويقدّم ابن جني نفس الحكم لاسم الموصول، فيرى أنّه لا يجوز تثنيته، فحاله كحال كأسماء الإشارة يحتاج إلى واسطة لاكتساب التّعريف، إذ يتعرّف عليه بالصلة قبل التثنية وبعدها فيقول: "وكذلك قولك: ضربت اللذين قامَا، إنما يتعرّفان بالصّلة كما يتعرّف بها الواحد في قولك: ضربتُ الذي قام. والأمر في هذه الأشياء بعد التثنية هو الأمر فيها قبل التثنية"[4]، فهذه الأسماء لا يجب أن تنكّر كونها اكتسبت التّعريف بالصلة، وهذا ما جعلها لا تثنى، لأنّها لا تنكّر، فحالها قبل التثنية أو بعدها سواء.

---

[1]– ابن جني، المصدر السابق، ص 75.

[2]– المصدر نفسه، ص 75.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج3، ص 127– 128.

[4]– ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 75.

كما يضيف ابن جني نوعًا آخر من الأسماء الملازمة للتّنكير كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فيقول: "وكذلك: ياهنانِ، وياهنونَ. وهذه الأسماء لا تتكّر أبداً، لأنّها للكنايات، وجارية مجرى المضمرة، فإنما هي أسماء مضمرة موضوعة للتثنية والجمع بمنزلة اللّذين والذين، وليس كسائر الأسماء المثناة نحو: زيد، وعمر"[1]؛ وما يلاحظ عن هذه الكنايات ملازمتها للنداء، وهي موضوعة للتثنية والجمع، كحال اللّذين والذين، وهذه الأسماء تختلف عن الأسماء المفردة الدالة على العلمية التي تكون نكرة في حالة التثنية. يقول ابن جني موضحا الفكرة: "ألا ترى أنّ تعريف زيد وعمرو إنّما هو بالوضع والعلمية، فإذا ثنيتهما تنكّرا، فقلت: رأيتُ زيدين كريمين. فإذا أردت تعريفهما فبالإضافة، أو باللام فقد تعرّفا بعد التثنية من غير وجه تعريفهما قبلها، ولحقا بالأجناس وفارقا ما كانا عليه من العلمية والوضع"[2]؛ ما يعني أن الاسمين زيد وعمرو اِكتسبَا التعريف بالوضع والعلمية، وهذا ما مكّنهما من التثنية، وفي هذه الحالة سيفقدان التعريف، فرغم ذلك يمكنهما اكتساب التعريف بعد التثنية بغير الوضع والعلمية، وذلك بالإضافة أو بال التعريف.

ويؤكد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن جني قائلا: "ألا ترى أنّ تعريف زيد وعمرو بالوضع والعلمية، فإذا ثنيت واحدا منهما تنكر حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة فتقول: هذان زيدان ظريفان، ورأيتُ زيديْنِ ظريفين فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة، فإذا أردت بعد ذلك التعريف فبالألف واللام أو بالإضافة فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها"[3]، فهذا ما يجعل الاسم المعرف بالعلمية يفقد التعريف بعد التثنية ويكتسبها في مواضع أخرى كالإضافة و"ال" التعريف.

ومن خلال كل ما تقدّم، يتوصل ابن جني إلى نتيجة مفادها أنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة الدالة على التثنية، لا تدل على تثنية حقيقية كونها لا تدل على ضم اسم إلى نظيره وإنّما هي تثنية مخترعة لها فقط، فيقول: "ينبغي أن تعلم أنّ "هذان" و"هاتان" و"اللذان" و"اللتان"

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 75-76.

[2]- المصدر نفسه، ص 76.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، المصدر نفسه، ج3، ص 128.

إنّما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها، وليست بتثنية الواحد على حدّ "زيد" و"زيدان"[1]؛ ما يعني أنّها ليست مثناة تثنية حقيقية كتثنية الأسماء الغير مبهمة التي يضمّ مفردها في نضيره فيشكّلان معًا كلمة مثناة، مثل "زيدان وعمران" لكن الكلمتان "هذان واللذان" رغم أنّهما مثناة في اللفظ، إلاّ أنّ تثنيتها لم تكن بضمّ "هذا إلى هذا" أو "الذي إلى الذي" كما أشرنا، وإنّما تثنيتها مصطنعة لا حقيقية.

ويعلل ابن جني سبب جعل هذه الأسماء مثناة رغم افتقارها للنظائر، فيقول: "صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، لئلا تختلف التثنية، وذلك أنّهم يحافظون على التثنية، ولا يحافظون على الجمع، ألا ترى أنك تجد في الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد نحو: رجلٌ ونفرٌ وامرأة ونسوة، وبعيرٌ وإِبلٌ، وواحدٌ وجماعةٌ، ولا تجد في التثنية شيئا من هذا، وإنّما هي لفظ الواحد لا يختلف ذلك"[2]؛ ما يعني أنّ العربي يهتم بصيغة التثنية أكثر ما يهتم بصيغة الجمع، حيث إنّه جعل ألفاظا مثناة رغم أن تثنيتها لم تكن بضم الاسم المفرد إلى نضيره مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة "كاللذان واللتان، ذان، تان" على ألفاظ مثناة تثنية حقيقية لعنايته الشديدة بالتثنية، في حين نجد في الأسماء المعربة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد مثل كلمة "نسوة" في الجمع التي مفردها "امرأة"، ما يدل على أنّ الجمع قد يكون بغير لفظ الآحاد عكس التثنية التي لا ترضى إلاّ بضمّ النضير إلى النّضير.

وكما هو معلوم أنّ من شروط التثنية التنكير، فلا يثنى الاسم العلم إلاّ إذا نُكِّر، وكون العربيّ يحافظ على التثنية ويعتني بها، وهذا ما دفعه إلى أن يصوغ لبعض الكلمات المعرّفة أسماءً مخترعة للدلالة على التثنية مثل الضمائر، فيقول ابن جني في المسألة: "ويدلّك على أنّ ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره، فإنّ تثنيته غيرُ جائزةٍ، وأنّهم إنّما يصوغون له في التثنية أسماءً مخترعةً ليس على حدّ "زيد" و"زيدان" قولهم: "أنتَ وأنتما" و"هي وهما" و"ضربتُكَ وضربتكُمَا" فكما لا شكّ في أنّ "أنتما" ليس تثنية "أنتَ" إذ لو كان تثنيةً لوجب أن تقول في "أنت: أنتان"، وفي "هو:

---

[1]– ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 76.

[2]– المصدر نفسه، ص 76-77.

هوان" وفي "هي: هيان"[1]؛ ما يعني أنّ هذه الضمائر لم تثنَ تثنية حقيقية بضمّ النضير إلى النضير، فلو كانت كذلك لكانت تثنيتها على هذا النحو: أنتانِ، هوانِ، هيانِ، لأنّ مفردها هو: أنتَ، هو، هي، كذلك نفس الأمر بالنسبة للضمير المتصل "كاف الخطاب" فقد جُعِل مثنى وتثنيته ليست حقيقية، فلو كانت كذلك لقلنا في "ضربتُكَ – ضربتكَانِ" للدلالة على ضمّ النضير إلى النضير، وإضافة الألف والنون للدلالة على التثنية، لكن هذه الأسماء لم تثنَ تثنية حقيقية، وإنّما وضعت فقط للدلالة على التثنية.

وهذا ما دفع بابن جني للقول: "فكذلك لا ينبغي أن يُشكّ في أنّ "هذان" ليس تثنية "هذا" وإنّما هو اسم صيغ ليدلّ على التثنية، فكما صيغ "أنتما" و"هما" يدلُّ كلّ واحد منهما على التثنية وهو غير مثنى على حدّ "زيد" و "زيدان" ألا ترى أنّ أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة جاريةٌ مجرى الأسماء المضمرة في أنّ كلّ واحدٍ منهما لا يجوز تنكيرُهُ ولا خَلْعُ تعريفه عنه"[2]؛ ما يعني أنّ الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة أسماء غير مثناة تثنية حقيقية، وإنّما وضعت على صيغة المثنى للدلالة على التّثنية، فحالها كحال الأسماء المضمرة التي لا يجوز تنكيرها ولا خلعها عن التعريف الملازم لها.

ويتخيّل ابن جني سائلا افتراضيا يناقشه في المسألة فيقول له: "وإن قلت: فإذا كان "ذا" و"الذي" ونحوهما كالأسماء المضمرة من حيث رأيت، فما بالهم صاغوا لتثنية "ذا والذي" اسمين على صورة التثنية، فقالوا: ذان، واللذان، ولم يقولوا في "أنت": أنتان، ونحوه؟

فالجواب: أنهم صاغوا لـ "ذا والذي" اسمين على صورة الأسماء المثناة فقالوا: ذان، واللذان من قبل أن أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة"[3]؛ ما يعني أنّ بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لها صور في التثنية رغم شبهها بالأسماء المضمرة والملازمة للتنكير، بخلاف للأسماء الأخرى، فنقول: "ذان واللذان" ولا نقول أنتانِ، وهوانِ

[1]– ابن جني، المصدر السابق، ص 77–78.

[2]– المصدر نفسه، ص 78.

[3]– المصدر نفسه، ص 78.

وهيانِ، لأنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة شبّهت بالأسماء المعربة، لذلك عُمِلت معاملتها للشبه الموجود بينهما ولم تعامل معاملة الأسماء المضمرة لاختلافها في صفة الإعراب.

فحينما نقول مثلاً: جاء ذانِ الرّجلان، ورأيتُ ذيْنِ الرّجلينِ، ومررت بذيْنِ الرّجلين، تعرب هذه الأسماء "ذان، ذين" إعراب المثنى، لأنّها دالة عليه، فتعرب إعراب المثنى رغم أنّها لم تثنَ على حدّ زيد وزيدان، وبضم النضير إلى النضير، لكن بمشابهتها للأسماء المعربة في دلالتها أعربت إعرابها وخالفت الأسماء المبهمة الأخرى.

كذلك الأسماء الموصولة الدّالة على التّثنية، مثل: اللذان واللتان، فإنها تعرب إعراب المثنى رغم أنّها لم تثنَ على حدّ زيد وزيدان، وبضم النضير إلى النضير، مثل قولنا: جاء اللذانِ نجحَا ورأيتُ اللتيْنِ نجحَتَا، ومررتُ باللذيْنِ، فبمشابهتها للأسماء المعربة في دلالتها على المثنى أعربت إعرابها وخالفت الأسماء المبهمة الأخرى.

وحتى يؤكد ابن جني صحة ما ذهب إليه، استشهد بقول شيخه أبي علي الفارسي حينما قال: "ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة، ويصفون بها فيقولون: مررتُ بهذا الرجل ومررتُ بزيدٍ ذا وكذلك يقولون: بالذي قام أخوه. فلما قربت الأسماء المشار بها، والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة، صيغت لها أسماء التثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة، ولما كانت الأسماء المضمرة لا توصف ولا يوصف بها، بعدت عن الأسماء المتمكنة فخالفوا بينها وبين ما قارب المتمكنة فصاغوا لها أسماء التثنية على غير صورة الأسماء المثناة المتمكنة. فأمّا قولهم: مررتُ بك أنتَ ومررتُ به هو، فأنت وهو ليسا وصفا ليستفاد بهما البيان والإيضاح، وإنّما الغرض فيها التأكيد والتحقيق"[1]؛ ما يعني أنّ وصف أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والوصف بها لم يكن اعتباطا عند العربي، وإنّما لوجود المشابهة بينها وبين الأسماء المتمكنة من الإعراب، في حين لم تُوصف الأسماء المضمرة ولم يُوصف بها، وإنّما أُكِّد بها فقط، لانعدام المشابهة بينها وبين الأسماء المتمكنة، ولهذا عُملت هذه الأسماء معاملة المثنى ووضعت لها صيغًا للدلالة على التثنية، فخالفوا بينها وبين الأسماء المضمرة التي شابهت الحروف وليس الأسماء المتمكنة، للتمييز بينها.

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 79-80.

فهكذا ربط ابن جني صياغة العربيّ لأسماء مبهمة على صورة التثنية مثل "ذا واللذين" وامتناعه عن ذلك في الأسماء المضمرة الأخرى مثل: أنت، وهو، وهي، لعلة المشابهة وغير المشابهة وهذا ما يجعلنا نوافقه الرأي في التّعليل الذي ذهب إليه. لكنه جعل "هذان، هاتان، اللذان اللذين" صيغ موضوعة للتثنية مخترعة لها، وتعرب إعراب المثنى في كلّ حالاته، فهل هذه النون في هذه الأسماء عوض فيها كما هو الحال في الأسماء المتمكنة؟

يقول ابن جني في هذه المسألة: "فإذا صحّ الذي ذكرناه علمت أنّ "النون" في "هذان" واللذان" و"اللتان" ليست عوضًا من حركة، ولا من تنوين، ولا من حرف محذوف، كما يظن قوم"[1]؛ ما يعني أنّ هناك من النحاة من جعل نون هذه الأسماء عوض عن محذوف، وهي في الحقيقة ليست كذلك.

8- أحوال نون التثنية:

لقد تطرق ابن جني إلى أحوال النون في التثنية والجمع وجعلها ثلاثة أحوال، وهي:

أ- **النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا:** لقد بيّن ابن جني الحالات التي تكون فيها نون التثنية عوضًا من الحركة والتنوين في الاسم المعرب فقال: "أمّا كونها عوضًا من الحركة والتنوين ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا ولا معرفًا بالألف واللام، ونحو ذلك: رجلان فرسان، غلامان، وجاريتان. ألا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحدّ وجدت فيه الحركة والتنوين جميعًا، وذلك قولك: رجلٌ، وغلامٌ، وجاريةٌ، وفرسٌ"[2]؛ ما يعني أنّه حتى تكون النون الملازمة للمثنى عوضًا من الحركة والتنوين الملازمة للاسم المفرد كما في "رجلٌ، وغلامٌ"، أن يكون الاسم المعرب نكرة وغير مضاف؛ لأنّ الاسم المثنى إذا أُضيف تحذف منه نون التثنية للإضافة، لذلك يجب أن لا يُضاف. وليبيّن ابن جني صحة ما ذهب إليه يقول: "فالنون في "رجلان" إنّما هي عوض ها هنا مما يجب في "ألف" رجلان التي هي حرف الإعراب بمنزلة "لام" رجل، فكما أن "لام" رجل، ونحوه ممّا ليس مضافًا، ولا معرفًا باللام يلزم أن تتبعه الحركة والتنوين

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 80.

[2]- المصدر نفسه، ص 81.

فكذلك كان يجب في ألف التثنية"[1]؛ ما يعني أنّ ألف التثنية في "رجلان" كأنّها أصل في الكلمة فهي بمثابة اللام في "رجل"، وهذا الاسم لا هو معرف بالألف واللام ولا هو مضاف، فوجب أن تلحقه الحركة والتنوين وبما أنّ الألف في المثنى بمثابة حرف اللام في كلمة "رجل"، وجب أن تلحق النون الألف في الاسم المثنى، لأنّ هذه النون عوضًا من الحركة والتنوين التي لحقت الاسم المفرد، ووجه الشبه بين الألف في المثنى وحرف اللام في كلمة رجل، أنهما حرفا إعراب فاستحقت الألف أن تعامل معاملة اللام من حيث الإعراب والحركة والتنوين.

ب- النون عوضًا من الحركة وحدها: يبيّن ابن جني الحالة الثانية لنون التثنية، في أنّها تكون عوضًا من الحركة وحدها، ولا تكون كذلك إلاّ إذا اتصل الاسم بلام التعريف أو سبق بالنداء فيقول: "وأمّا الموضع الذي تكون فيه نون التثنية فيه عوضًا من الحركة وحدها، فمع لام المعرفة في نحو قولك: "الغلامان"، و"الرجلان"، و"الزيدان"، و"العمران"، فالنون ثَبَتَتْ في مع لام المعرفة كما ثبتت معها الحركة في نحو: "الغلامُ"، و"الرّجلُ". وكذلك النداء نحو: يا رجلان"، و"يا غلامانِ". ألا ترى أنّ الواحد من هذا لا تنوين فيه، وإنّما هو: يا غلامُ، ويا رجلُ فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها"[2]؛ والملاحظ في الأمثلة التي قدّمها ابن جني، ثبوت النون مع الاسم المثنى المعرف بلام التعريف، مع ثبوت الحركة في الاسم المفرد المعرف بلام التعريف كذلك؛ ما يعني أنّ الاسم المثنى تثبت فيه النون حينما يكون معرفا بأل التعريف، والاسم المفرد يفقد التنوين حينما يكون معرفًا بـ"ال" التعريف، وتثبت معه الحركة، ففي هذه الحالة النون في الاسم المثنى عوض عن هذه الحركة التي هي في آخر الاسم المفرد.

وحتّى لا يترك الفرصة للمتعلّم أنّ يسال نفسه هذا السؤال، عمَدَ ابن جني إلى طرحه عن طريق سائل افتراضي، فقال: "فإن قلت: فإن واحدَ "الزيدان" و"العمران": زيدٌ، وعمرُ، وهما كما ترى منوّنان، فهلا زعمت أنّ النون في "الزيدان" و"العمران" بدل من الحركة والتنوين جميعا لوجودك إيّاهما في وحدهما، وهو: زيدٌ، وعمرُ. وكما زعمت أنهما في رجلان" و"فرسان" بدل من الحركة

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 81.

[2]- المصدر نفسه، ص 81-82.

والتنوين لوجود الحركة والتنوين في واحدهما، وهو: رجلٌ وفرسٌ"[1]؛ ثم لم يترك الفرصة للمتعلّم حتى يبحث عن الإجابة لسؤاله، بل سارع للإجابة عليه بطريقة علمية بسيطة، قائلا: "إنّ قولك "الزيدان" كقولك "الرجلان"، لأنّ اللام عرّفت "زيدين" كما عرّفت "رجلين"، والنون في "زيدان" عوض من الحركة والتنوين جميعًا، وفي "الرجلان" عوض من الحركة وحدها"[2]؛ ما يعني أنّ ابن جني أراد أن يزيل الشّك في ذهن المتعلّم على أنّ النون تكون عوضًا عن الحركة والتنوين فقط حينما يكون الاسم المفرد معرفًا بلام التعريف، لأنها عرّفت الاسم النكرة وجعلته مخصوصًا باسم معين، أمّا في "الرجلان"، فالنون عوض من الحركة وحدها، لأنّ الاسم معرف بلام التعريف، وهذا ما يمنعه من التنوين في حالة الإفراد، وهذا ينطبق عليه في حالة التّثنية.

ج- النون عوضا من التنوين وحده: يزعم ابن جني أنّ النون تكون عوضًا عن التّنوين وحده في الاسم المضاف، فيقول: "أمّا الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضًا عن التنوين وحده فمع الإضافة، وذلك قولك: قام غلامَا زيدٍ، ومررتُ بصاحبي زيدٍ، ألا تراك حذفتها كما تحذف النون للإضافة، فلو كانت هنا عوضًا من الحركة وحدها لثَبَتَتْ، فقلت: قام غلامان زيدٍ، كما تقول: هذا غلامُ زيدٍ، فتضمّ الميم في غلام"[3]؛ والملاحظ على هذه الأمثلة أنّ نون التثنية حذفت في الاسم المثنى "غلامَا"، كما حذف التنوين في الاسم المفرد في كلمة "غلامُ" مع بقاء الحركة بسبب الإضافة، وهذا ما دفعه للقول إنّ حذف نون المثنى كان عوضًا عن التنوين وحده، وليس عن الحركة، بدليل أنّ الاسم المفرد المنون المضاف، يحذف منه التنوين وتبقى فيه الحركة.

لكن عبد القاهر الجرجاني، لا يرضى بما ذهب إليه ابن جني في أن تكون نون المثنى عوضًا من التنوين وحده، زاعمًا أنّ هذه الحالة عائدة إلى الحالة الأولى ولا وجود لحالة ثالثة كما يزعم ابن جني، فيقول: "وقد جعل بعض العلماء له حالة ثالثة وهو أن يكون عوضًا من التنوين وحده، وذلك قولك: غلامَا زيدٍ، لأنّك تسقطه سقوط التنوين في قولك: غلامُ زيدٍ، والحركة لا تسقط مع الإضافة. ألا ترى أنك لا تقول: درهمْ زيدٍ بإسكان الميم... فهذه الحالة عائدة إلى الحالة

---

[1]- ابن جني، المصدر السابق، ص 82.

[2]- المصدر نفسه، ص 82.

[3]- المصدر نفسه، ص 82-83.

الأولى، ألا ترى أنك إذا قلت: غلامانِ، لم يكن بُدٌّ من أن يُعتقد في النون كونه عوضًا من الحركة والتنوين، فإذا جاء الإضافة لم يمكن أن يُقال: إنّها أوجبت أن يكون النون عوضًا من التنوين وحده، لأنّ الكلمة باقية على حالها، وإنّما يجب أن يُقال: إنّ النون حُذف وإن كان لا تُحذف الحركة، لأجل أنّه لو أُثبتَ عوضا من الحركة على انفرادها كما فُعل ذلك في الرجلانِ لحصلَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وجمع زيادتين على آخر الاسم... أحدهما التنوين، والثانية المضاف إليه"[1].

9- حركة نوني التّثنية والجمع:

ما يلاحظ على التثنية والجمع أنّهما مختومان بنون، وحركة هذه النون مختلفة، فنجد نون التثنية مكسورة في حين نجد نون الجمع مفتوحة، للتّمييز بينهما وتجنّب اللبس؛ ويتعرض ابن جني إلى الفرق بين حركة نون التثنية وحركة نون الجمع محاولاً الوقوف على العلّة التي جعلت العرب ينحون هذا النحو للتمييز بين النونين، فيقول: "وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذي على حدّ التثنية فتحة، وكلتاهما متحركة بالتقاء السّاكنين وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع"[2]؛ فحينما نقول مثلاً في حالة التثنية: قال المعلمانِ، رأيتُ المعلمَيْنِ، مررتُ بالمعلمَيْنِ فتظهر حركة النون كسرة، وحركة الياء سكون، أمّا حركة ما قبل ياء التثنية فهي فتحة؛ أمّا في الجمع فنقول: قال المعلمُوْنَ، رأيتُ المعلمِيْنَ، مررتُ بالمعلمِيْنَ، فنلاحظ أنّ حركة النون فيه فتحة وحركة الياء سكون، أمّا حركة ما قبل الياء، فهي كسرة، وعلّة كسر النون في المثنى وفتحها في الجمع، يعود إلى التقاء السّاكنين بين "الألف والنون" أو بين "الياء والنون" في حالة التثنية، وبين "الواو والنون أو بين الياء والنون" في حالة الجمع المذكر السالم، فكان هذا سببًا في تحريك النون فجعلت فتحة في الجمع، وكسرة في المثنى للتمييز بينهما، وتجنُّب الوقوع في اللبس.

ومثل هذا ما ذهب إليه المبرد حينما قال: "وإنّما حرِّكت نون الجمع، ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحرِّكت نون الجمع بالفتح لأنّ الكسر والضمّ لا يصلحان فيها، وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضَّمَّات مع الياء والواو

[1]- عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد، المرجع نفسه، ج1، ص 190-191.

[2]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 85/ سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 54.

ففتحت. وكسرت نون الاثنين، لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا"[1]؛ ما يعني أنّ السبب الذي جعل نون الجمع المذكر السالم مفتوحة، هو طبيعة الحرف والحركة التي سبقتها، فلو كانت النون مسبوقة بألف وفتحة مثلا، لكانت حركة النون ضمة أو كسرة، وذلك لتجنّب توالي الفتحات.

ويردّ ابن جني السّبب الذي جعل العرب يفتحون النون في الجمع ويكسرونها في التثنية إلى قانون الخفّة والثّقل، فالعرب –حسبه– من الأمم التي تنشد الخفّة في كلامها، فقال: "وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنّها قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر"[2]؛ فالثقل هو الذي جرّهم لنهج هذا المنهج، فعدّلوا بين ألف التثنية الخفيفة التي تسبق النون في المثنى مع الكسرة الثقيلة في النطق، ليجمعوا بين الخفيف والثقيل في النطق.

ويؤكد عبد القاهر الجرجاني هذه المقولة في قوله: "ولأنّ نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلمّا كان كذلك لم يُستثقل فيه الكسر الذي هو أصل التقاء السّاكنين، والنّون في الجمع يقع بعد واو مضموم ما قبلها ياء مكسور ما قبلها فيُختار فيه الفتح ليعادلَ خفّته ثقل الضّمة والواو والكسرة والياء"[3]، ما يعني أنّ كسر نون التثنية وفتح نون الجمع لم يكن اعتباطًا عند العرب بل كان على أساس نفسي، وهو تجنّب الثقل في النطق، كون العربي ينشد دائما الخفة في كلامه.

أمّا ابن الأنباري، فيعلّل المسألة تعليلًا آخر، إذ يزعم أنّ العرب فتحت نون الجمع وكسّرت نون المثنى للتّمييز بينهما، وتجنُّب الوقوع في اللبس بين جمع الاسم المقصور في حالة الجرّ والنّصب بتثنية الاسم الصحيح في قوله: "لو لمْ يكسّروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لاِلتبس جمع المقصور في حالة الجر والنّصب، بتثنية الصّحيح، ألا ترى أنّك تقول في جمع مصطفى:

---

[1]– المبرد، المقتضب، المصدر نفسه، ج1، ص 144.

[2]– ابن جني، علل التثنية، المرجع نفسه، ص 86 / سر صناعة الإعراب، المرجع نفسه، ج2، ص 54.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، المرجع نفسه، ج1، ص 192.

رأيتُ مُصطَفَيْنَ، ومررتُ بمُصْطفَيْنَ، كلفظ زيدَيْنِ"[1]؛ ما يعني أنّ الخوف من اللّبس بين المثنى والجمع هو الدافع الأوّل لهذا التمييز بين النونين، ثم يليها طلب الخفة في الكلام وتجنّب الثقل.

فمن خلال الآراء السّابقة، يمكننا القول إنّ العرب عمدوا إلى فتح نون الجمع وكسر نون المثنى لتجنّب الثقل في النطق، وتجنّب الالتباس بين المثنى وجمع الاسم المقصور، فكل هذه الأسباب ذات الطبيعة النفسية، هي التي جعلت العربي يكسر نون المثنى ويفتح نون الجمع؛ ونحن نزعم أنّ العلة التي جعلت العربيّ يكسر نون المثنى، ويفتح نون الجمع؛ راجع إلى حركة الحرف ما قبل ياء التثنية والجمع، حيث تكون حركة هذا الحرف فتحة في المثنى وكسرة في الجمع المذكر السالم، فخالفوا بين هذه الحركات وعكسوا بين حركة نون التثنية والجمع، فجعلوا الفتحة للجمع لثقل حركة حرف ما قبل الياء، لتجنّب نطق الثقيل بالثقيل، كما جعلوا الكسرة لنون المثنى لخفة حركة حرف ما قبل الياء ولم يجعلوها حركة واحدة، لتجنّب الثقل في الكلام، وتسهيل عملية التمييز بينهما، كقولنا: "معلمَيْنِ" و"معلمِيْنَ"، فاختلاف حركة ما قبل ياء المثنى والجمع، هي التي تطلبت كسر نون التثنية وفتح نون الجمع.

وكما هو معروف عن ابن جني، طرحه للقضية ومناقشتها مع سائل افتراضي للوقوف على كلّ التّساؤلات التي يمكن أن يطرحها المتعلّم، لذلك يطرح التّساؤل التالي، فيقول: "فإن قلت: مررتُ بالزّيدينِ، وضربتُ العُمرينِ، فتكسر النّون وقبلها ياء. فهلا هربت إلى الفتحة لمكان الياء، كما هربتَ إلى الفتحة لمكان الياء في نحو: أينَ، وكيفَ؟ فالجواب: إنّ الياء في نحو الزّيدين والعمرين ليست بلازمة كلزومها في أين وكيف"[2]؛ ثم يجيب عن المسألة، معلّلاً إجابته حتى يزيل الغموض والإبهام عن المتعلّم، فلا يترك هذا السؤال عالقاً ينتظر الجواب، فيقول: "ألا ترى أنّك تقول في الرّفع الذي هو الأصل: رجلان، وإنّما النّصب والجرّ فرعان عليه فلا تلزم الياء النون. فلما كانت الياء غير لازمة في التثنية، وكان الرّفع – وهو الأصل– لا تجد فيه ياءً، أُجري الباب على حكم الألف التي هي الأصل، وإنّما الياء بدل منها، ولو أنّهم فتحوا النون في الجر والنّصب وكسروها

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، المصدر نفسه، ص 55.

[2]– ابن جني، علل التثنية، المرجع نفسه، ص 86 / سر صناعة الإعراب، المرجع نفسه، ج2، ص 54.

في الرّفع لاختلف الحال في نون التثنية، على أنّ من العرب مَنْ فتَحَها في حال الجرّ والنّصب تشبيها بـ"أينَ وكيفَ" وتجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة فتقول: مررتُ بالزّيدينَ، وضربتُ الزّيدينَ"[1]؛ فابن جني يرجع العلّة التي جعلت العربيّ يكسر نون التّثنية ولم يفتحها كما فتحها في "كيفَ وأينَ" إلى أنّ الياء التي تسبق النون في التثنية غير لازمة فيها، فهي تتغير بتغير العوامل، عكس الياء في "أينَ وكيفَ" فهي ملازمة لها في كل الحالات، ولهذا أجريت التثنية على حكم الأصل، الذي هو الألف، وهذه الياء التي تسبق نون التثنية في حالتي النصب والجر بدل من الألف، ولو فُتحت هذه النون وعُملت معاملة نون "كيفَ وأينَ"، لاختلفت حركة نون التثنية في الحالات الثلاث، فتكون كسرة في حالة الرفع، وفتحة في حالتي النصب والجر، والعرب لم تتكلم بفتح نون التثنية في حالتي النصب والجر فقط بل بكسرها في كلّ الأحوال؛ لأنّ هذا الأمر غير سار على كلّ ألسنة العرب، وإنّما على البعض منهم فقط، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وهذا لم يمنع بعض الشعراء على جعل حركة نون التثنية فتحة تشبيها إيّاها "بأين وكيف" فيقول الشاعر[2]:

على أَحْوَذَيْنَ اسْتَقَلَّتْ عليهما   فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ فَتَغِيبُ

والشّاهد في هذا البيت هو فتح نون التثنية في كلمة " أَحْوَذَيْنَ" في حالة الجر، إذ لم تأتِ بالكسر على ما هو مشهور، بل جاءت بالفتح قياسًا على "أين وكيف"، وهذه لغة بني أسد نقلها عنهم الفراء[3]، والبيت منسوب إلى حميد بن ثور الأسديّ.

ويضيف ابن جني إلى أنّ هناك من القبائل العربية من فتح نون التثنية مع الألف في حالة الرفع، فيقول: "وفتحها بعضهم مع الألف فقال:

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ والعَيْنَانَا   ومِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا "[4]

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص87 / سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه، ج2، ص 54.
[2]- المصدر نفسه، 87.
[3]- الفراء، معاني القرآن، المصدر نفسه، ج2، ص 423.
[4]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، 88.

والشّاهد في هذا البيت هو فتح نون التثنية في كلمة "العَيْنَانَ" التي جاءت معطوفة على كلمة "الأنفَ" الواقعة مفعولا به للفعل "أعرفُ"؛ حيث إنّها جاءت بالألف في حالة النصب على لغة بني الحارث التي تجعل الألف علامة لرفع ونصب وجر المثنى، لكن الملاحظ أنّ قبيلة بني أسد التي تجعل حركة نون التثنية فتحة في حالتي النصب والجر، لم تجعلها مع الألف، وهذه اللغة غير مشهورة. أمّا كلمة "مِنْخَرَيْنِ" فقد جاءت على اللغة المشهورة بكسر نون التثنية، خلافًا للأولى.

والملاحظ كذلك في قول الشاعر، هو استعماله في التثنية للغتين مختلفتين، منها ما هي متعارف عليها بين القبائل العربية وهي المشهورة، ومنها ما هو خاص بقبيلة دون القبائل الأخرى، وهي الشاذة وهذا ما يجعنا نقول إنّ الشاذ يحفظ لا يقاس عليه.

كما أشار ابن جني كذلك إلى أنّ هناك من العرب من يضمّ نون التثنية، فيقول: "وقد حُكي أنّ منهم من ضمّ "النون" في "الزيدانِ" فقال: "الزيدونُ" و"العمرونُ" وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[1]؛ وعليه نقول إنّنا لم نسمع بهذه اللغة من قبل في ضمّ نون التثنية، وهي شاذة، لكن هذا لا يمنعنا من القول إنّ هذه الخاصية يمكن أن تعود إلى طفولة اللغة العربية واحتفظت بها هذه اللغة حيث جعلت حركة نون المثنى ضمة، واحتفظت بها هذه القبيلة الغير مشهورة وتوظّفها في حياتها اليومية، لكن يبقى الشاذ دائما شاذا فيحفظ ولا يقاس عليه.

10- نون الأفعال الخمسة:

يزعم ابن جني أنّ نون الأفعال الخمسة تقوم مقام الضّمة في الفعل المضارع، فيقول: " وأمّا النون في "يقومان وتقومان ويقومون" فإنّها تقوم مقام الضّمة في "يقومُ ويقعدُ" وليست من أصول الإعراب"[2]؛ ما يعني أنّ هذه النون التي تتصل بالأفعال الخمسة علامة للإعراب مثل الضمة والفتحة والكسرة والسكون التي تظهر في آخر الفعل المسند إلى الضمير المفرد، لكنها ليست من أصول الإعراب، بل هي عوض عن هذه العلامات في المثنى، لأنها تقوم مقامها، وهو المذهب الذي انتهجه ابن السّراج حينما جعل النون علامة للرّفع في هذه الأفعال قائلا:" إذا صار الفعل

1- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، 88.

2- المصدر نفسه، 88.

المضارع لِإثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفًا ونوناً وكسرت النون فقلت: يقومانِ، فالألف ضمير الاثنين الفاعلين، والنون علامة الرّفع"[1]، فالألف في حالة تثنية هذه الأفعال ليست حرف إعراب وإنّما ضمير يدل على الاثنين، والنون بمثابة الضمة في الفعل المضارع.

وحتّى يثبت ابن جني صحة هذه الفكرة، بيّن لنا أنّ ثبات هذه النون في الأفعال الخمسة دليل على الرفع، وحذفها دليل على النّصب أو الجزم، فيقول:" ويدلك على رفع المضارع الذي رفعه النون أنّه ليس على طريق قياس أصول الإعراب، حذفك النون في موقع النصب في قولك: لن يقوما. ألا ترى أنّ النّصب مُدخلٌ على الجزم، كما أُدخل النصب في الأسماء المثناة والمجموعة على سبيل التثنية على الجرّ في قولك: ضربتُ الزيديْن والعُمرينِ"[2]؛ فابن جني من خلال هذا القول يريد أن يبيّن لنا أنّ الفعل المضارع المعرب يرفع بعلامتين، بضمة ظاهرة والتي تعدّ من أصول الإعراب، وبثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة، أمّا في حالتي النصب والجر فتحذف النون، لأنها ليست من أصول الإعراب، كذلك الأمر بالنسبة للأسماء المثناة، فإنها تنصب وتجر بالياء في حالتي النصب والجر، فالملاحظ أن المثنى في الأسماء ينصب ويجر بالياء، فالنصب أدخل على الجر كما يوضح ابن الأنباري بقوله: "النصب محمول على الجر، لأنّ دلالة الياء على الجر، أشبه من دلالتها على النصب، لأنّ الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدل على الجر، فكذلك ما أشبهها"[3]، ونفس الشيء بالنسبة للنصب والجزم في الأفعال الخمسة، فيكون بحذف النون، ما يعني أن النصب قد أدخل على الجزم في هذه الأفعال كما أدخل على الجر في الأسماء المثناة، فهذا ما يجعل النصب يستوي مع الجر في الاسم المثنى، والنصب والجزم في الأفعال الخمسة.

كما يشير ابن جني إلى أن حمل إعراب على إعراب آخر كما هو الحال في نصب وجزم الأفعال الخمسة، وكذلك نصب وجر الاسم المثنى، لا يكون في الأسماء المفردة المعربة، أمّا الأسماء الممنوعة من الصرف، فرغم أنّه حمل عليها علامة النصب في الجر، وهي الفتحة

[1]- ابن السّراج، الأصول، المصدر نفسه، ج1، ص 48.

[2]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 89.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، المصدر نفسه، ص 49-50.

وتساوت مع علامة النصب، إلاّ أنّها غير متمكنة من الإعراب، لذلك لا يقاس عليها، فيقول: "ولست تجد في الأسماء الآحاد المتمكنة الإعراب ما تحمل فيه أحد الإعرابين على صاحبه، فأمّا: مررتُ بأحمدَ، فإنّ ما لا ينصرف غير متمكن من الإعراب"[1]، ما يعني أنّ حمل إعراب على إعراب آخر، لا يكون في الاسم المفرد المعرب المصروف، وإنّما فقط في حالتي النصب والجر في الأسماء المثناة، والنصب والجزم في الأفعال الخمسة، أمّا الاسم الممنوع من الصرف، فلا يمكننا القياس عليه، لأنّه غير متمكن من الإعراب، وهذا ما لا يجعله يختلف عن الأسماء المثناة.

ويشير ابن جني في الكتاب إلى أنّ الأفعال الخمسة ليست مثناة، والألف فيها ليس بحرف إعراب، لأنّ في الأصل التثنية تكون للأسماء دون الأفعال، فيقول: "ويزيد عندك في بيان ضعف إعراب الفعل المضارع أنك إذا ثنّيت الضمير فيه أو جمعته أو أنّثته [أنك تجده بغير حرف إعراب، ألا ترى أنه لو كان لـ "يقومان" حرف إعراب] لمْ يخلو حرف إعرابه من أن يكون "الميم" أو "الألف" أو"النون". فمحال أن يكون الميم [حرف إعراب] لأنّ الألف بعدها قد صيغت معها فحصلت الميمُ لذلك حشوًا لا طرفًا، ومحال أن يكون حرف الإعراب وسطا، ولا يجوز إلاّ أن يكون آخرا طرفًا، ولا يجوز أن يكون "الألف" في يقومان حرف إعراب"[2]؛ فابن جني يرفض أن تكون الأفعال الخمسة مثناة رغم أنها مختومة بألف ونون زائدتين كالأسماء المثناة، إلاّ أنّها ليست كذلك كون الفعل "لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة، وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل"[3]، ما يعني أنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء دون الأفعال، وإن كان الفعل يدل على اثنين كقولنا: "يقومان"، فرغم أنه مختوم بألف ونون زائدتين، إلاّ أنّ ليس بمثنى، وإنّما المثنى هو الفاعل الذي تضمنه الفعل "يقوم".

ويشير ابن جني إلى الفرق الموجود بين ألف الأفعال الخمسة وألف في الاسم المثنى، حيث إنّ الألف الأولى ليست حرف إعراب عكس الألف الثانية، فهي حرف إعراب، والغرض من الألف الأولى ليس ضمّ فعل إلى آخر كما هو الحال في الأسماء، ويستشهد بقول سيبويه: "اعلم أنّ

---

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 89.

[2]- المصدر نفسه، ص 89-90.

[3]- ابن السّراج، المصدر نفسه، ج1، ص 48.

التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنّك لم ترد أن تثنّي يَفْعَلُ هذا البناء فتضمّ إليه "يفعل" آخر، ولكنك ألحقته هذا علامة للفاعلين"[1]؛ ما يعني أنّ القائل يريد أن يُعلمنا أنّ الفاعل اثنان لا واحد ولا ثلاثة، وأن نيته ليست ضم "يَفْعَلُ إلى يَفْعَلُ"، لهذا لا يمكن اعتبار هذه الألف للتثنية، وإنّما جيء بها "كعلم الضمير والتثنية"[2]، وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري حينما رفض أن يكون الضمير حرف إعراب قائلا: "وبطل أيضا أن يكون الضمير حرف إعراب؛ لأن الضمير في الحقيقة ليس جزءا من الفعل، وإنّما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع، لأنه فاعل؛ فلا يجوز أن يكون إعرابا لكلمة أخرى"[3]؛ فالألف تدل على تثنية الضمير لا على تثنية الفعل، لأنه ليس جزءا من الفعل، وإنّما اسم قائم بنفسه.

وحتى تكون ألف الأفعال الخمسة حرف إعراب، يجب أن تكون لدى المتكلم نية ضم فعل إلى فعل آخر، فيقول: "ولو أردت أن تضمّ الفعل إلى فعل آخر من لفظه لكانت الألف في "يقومان" حرف إعراب، كما كانت "الألف في الزيدان" حرف الإعراب، لأنّك أردت أن تضمَّ إلى زيدٍ زيدًا آخر. فقد بطل إذن أن يكون الألف حرف إعراب"[4]؛ فما قاله ابن جني في هذه القضية هو شرح لما قاله سيبويه، ما يعني أنّه لو كانت نية المتكلم هي ضم فعل إلى فعل آخر من لفظه طلبًا للإيجاز والاختصار، لجاز أن تكون هذه الألف حرف إعراب، مثلها مثل ألف الزيدان، فهذا الاسم يدل على ضم اسمين معا طلبًا للاختصار، وبالتالي تكوّن لدينا المثنى؛ لكن كما سبقت الإشارة إليه أنّ التثنية للأسماء لا للأفعال، والفعل لا يثنى، وإنّما يثنى فيه الفعل الذي يتضمنه. ونحن نزعم أنّه حتى وإن تضمّن الفعل نية المتكلم في ضم فعل إلى فعل آخر من لفظه لا تكون الألف حرف إعراب، فإن كانت كذلك يجوز اعتبار "يقومان" مثناة كزيدان ورجلان.

فكما رفض ابن جني أن تكون الألف حرف إعراب، رفض كذلك أن تكون النون الملازمة للأفعال الخمسة في حالة الرفع حرف إعراب، قائلا: "ومحال أيضا أن تكون "النون" حرف إعراب

[1] – سيبويه، الكتاب، المصدر نفسه، ج1، ص 19.
[2] – ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 91.
[3] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج1، ص 51.
[4] – ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 91.

في "يقومان" لأمرين: أحدهما: أنها متحركة محذوفة في الجزم، وليس في الدنيا حرف متحرك يحذف في الجزم. والأخر: أنه لو كانت النون حرف إعراب، لوجب أن تجري عليها حركات الإعراب، فتقول: هما يقومانُ. وأريد أن أقومانَ. فتضمهما في الرفع، وتفتحها في النصب، فإن صرتَ إلى الجزم وجب تسكينها، وإذا سكّنتْ والألف قبلها ساكنة كُسرت لالتقاء الساكنين، فقلت: لم يقومانِ"[1]؛ ما يعني أنّ النون في "يقومان" لا تكون حرف إعراب، كونها حرف متحرك يحذف في حالتي النصب والجزم، فنقول مثلا: "أنْ يقوما، لمْ يقوما" فالنون حذفت في هذه الأفعال بسبب النصب والجزم، وهذا لا يجوز في أية لغة من اللغات، لأنّه حرف متحرك لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال، لأنه جزء من الكلمة. كما أنّنا لو جعلنا هذه النون حرف إعراب، لوجب معاملتها كباقي الحروف فتضمّ في حالة الرفع وتنصب في حالة النصب، وتجزم في حالة الجزم وبالتالي يمكننا النطق بـ "لمْ يقومانِ" بكسر النون لالتقاء الساكنين، لكن العرب لم تنطق بهذه الكلمة في حالة الجزم، بل حذفت النون ولم تبقيها، وبالتالي نقول أنّ ابن جني وقف على العلة الحقيقية التي منعت هذا الحرف أن يكون حرف إعراب. وإلى مثل هذا ما ذهب إليه ابن الأنباري، إذ رفض أن تكون النون حرف إعراب بقوله: "وبطل أن تكون النون حرف إعراب؛ لأنها ليست كحرف من الفعل، وإنما هي بمنزلة الحركة التي هي الضمة، ولهذا تحذف في النصب والجزم، ولا يخلّ حذفها بمعنى الفعل، ولكان الإعراب جاريا عليها؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف إعراب"[2].

ومن هنا يستنتج ابن جني أنّه لا يجوز أن تكون "النون" حرف إعراب، فكذلك لا يجوز أن تكون "الميم والألف" وبالتالي لا حرف إعراب في "يقومان" فالنون فيها بمنزلة الضمة في "يقوم" وهي دالة عليها ونائبة عنها، فمعنى الكلمة لا يتم إلاّ بها ويختل بحذفها، فيقول: "فلما كان القضاء يكون "نون" يقومان حرف الإعراب إعرابا يعود إلى هذا الذي ذكرته، ورأيتُ العرب قد اجتنبته علمتُ أنّ "النون" ليست عندهم حرف إعراب. وإذا لم يجز أن تكون "الميم" حرف إعراب ولا "الألف" ولا "النون" علمت أنّه لا حرف إعراب في الكلمة، وإذا لم يكن لها حرف إعراب، دلّك ذلك على أنّ الإعراب فيها ليس له تمكن الإعراب الأصلي الذي هو الحركة. فإذا كان ذلك علمت أنّ

[1]– ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 91.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المصدر نفسه، ج1، ص 51.

"النون" في "يقومان" تقوم مقام الضمة في "يقوم" وأنّها ليس لها تمكن الحركة، وإنّما هي دالة عليها ونائبة عنها"[1]؛ فهذه النون نائبة فقط عن الحركة وتقوم مقامها، وليست بقوتها.

ومن خلال هذا الكتاب، يبدو لنا ابن جني عالم بخبايا اللغة العربية، ومولع بعللها ومطّلع على مختلف الآراء المتعلقة بظاهرة التثنية، حيث إنّه جمعها في كتاب واحد حتى يسهّل على المتعلّم مشقة البحث عن ظاهرة التثنية المتناثرة في ثنايا الكتب الكثيرة والمتنوعة، كما أن لغته بسيطة لا غموض فيها وعلله تعليمية غير معقدة بعيدة عن التكلّف، وأسلوبه قائم على الشرح والتعليل، كما نجده في كثير من المواضع يعتمد المحاورة بالأسئلة والأجوبة، لذلك جاءت تعليلاته في الغالب قائمة على المناقشة مع سائل افتراضي، فكان يورد تلك التعليلات بأسلوب المناقشة والمحاورة معتمداً على كفاءته العالية في التعليل، وعلى عقليته الفذة في اقتراح الأسئلة التي تتبادر للذهن فيجيب عنها، وذلك للفت انتباه المتعلّم إليها وجرّه للتفكير في مسائل لم تخطر بباله من قبل، وذلك لبعث فيه روح التأمل والنقد والتعليل، وهذا ما يجعله بحق معلم لكل الأجيال، لأنّه يخاطب كل فريق بمستواه، ولا يتكلّف في تعليلاته، وإنّما يتطرّق فقط إلى ما يخدم ظاهرة التثنية.

[1]- ابن جني، علل التثنية، المصدر نفسه، ص 92-93.

الخاتمة

خاتمة:

بعد خوض غمار البحث في التعليل النحوي، والوقوف على بعض الظروف التي ساهمت في ظهوره وتأصّله في النحو العربيّ إلى أن صار قطعة أساسية فيه، والآراء المتباينة حول قبوله أو رفضه في الدرس النحوي العربي، وقفنا عند موقف ابن جني من التعليل، إذ استطاع بسعة فكره وسداد رأيه أن يدافع عن التعليل النحوي ويبيّن أهميته في الدرس النحوي العربي، إضافة إلى إنهائه لمسألة الخلاف بين النحاة في ألف التثنية أهي حرف إعراب أم دليل إعراب، أم انقلاب عن الإعراب؛ إذ كما أثرى مسألة التثنية بوقوفه على مختلف المواضيع المتعلقة بها، مستعينًا بالتعليل النحوي الذي جعله وسيلة لكشف أغوار التثنية، ما أثبت أنّ التعليل يخدم العربية أكثر ما يسئ إليها إذ ما أحسن توظيفه واستغلاله لصالح اللغة وليس لإثبات قدرة النحوي على الجدال والمراوغة.

ونزعم أنّ هذا البحث قد اقترب نسبيًا إلى الجواب على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، كيف نظر ابن جني إلى العلّة النحوية بصفة عامة؟ وبم اتّسمت هذه الظاهرة عنده؟ ومدى إمكانية تطبيق آرائه النحوية والتعليلية في الدّرس التعليمي العربي، كونه قد أعاد قراءة التراث العربي وجمع ما تفرّق في دفّات كتب البصريين والكوفيين، وطَبْعِها بطابع علميّ خاص جعلها قطعةً واحدةً لا يمكن الاستغناء عن جزء من أجزائها، مستغلاً علوم عصره ليبيّن مرتبة العلّة النحوية بين علل الفقهاء والمتكلمين. وقد أفضى هذا البحث إلى النتائج التالية:

– التعليل النحوي قضية مفصلية في النحو العربيّ، فهو المحور الذي يدور حوله النحو ولا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال؛ كون التعليل من سمة العلوم، ولا يقوم علم مهما كانت طبيعته إلاّ على التفسير والتعليل.

– العلّة النّحوية لازمت النّحو العربيّ منذ عصوره الأولى، فكان السّابقون يعلّلون ما يصدرونه من أحكام رغبة منهم في تأصيل المسائل النحوية وتثبيتها، وإعطائها صِبغة علميّة وإقناعية، وتفسير الظواهر الشاذة عن القاعدة.

– انتقال النّحو العربي من المنهج الوصفي إلى المنهج التعليلي، كان مع بداية القرن الرابع الهجري، بسبب تأثر علمائه بالمنطق الأرسطي والفرق الكلامية الإسلامية، وهذا ما أفضى إلى

ولوع النحاة به، وتعليّلهم ما يُعلل وما لا يُعلل في النّحو العربي، اعتقادًا منهم أنّ كلّ الظواهر اللّغوية يمكن تعليلها.

– العلة النحوية مرّت بعدة مراحل حتى اكتملت وصارت ما عليها الآن، إذ ازدهرت حينما امتزج النحو بالمنطق والفلسفة، وهذا ما جعل الزّجاجي يدقُّ ناقوس الخطر على التعليل النحوي ويقسّم العلّة إلى مستويات ثلاث: التعليمية، القياسية والجدلية ليبيّن مستويات العلّة، ويميّز العلة النحوية التي تطلبها اللغة، عن العلتين القياسية والجدلية التي يطلبها النّحوي ذاته؛ ليبيّن براعته ومدى تحكّمه في التعليل.

– التّعليل في النحو العربي قائم على نظرية العامل التي تستدعي تقدير العوامل المحذوفة أو تأويلها قصد تثبيت الأحكام النحوية الصادرة من النحاة، والدّعوة إلى قيام النحو دون هذه النظرية يصعب تحقيقه، لأنّها عماد النحو العربي، وحتى الذين دعوا بهذه الدّعوة لم يسلموا من التعليل، ولم يأتوا ببديل عنه، لأنّه أساس العلم، وبه تفسّر القواعد ونرضي فضول المتعلّمين.

– اهتمام ابن جني بالتّعليل والدّفاع عنه في مختلف مؤلفاته، وتخصيص له مؤلفات خاصة على غرار علل التثنيّة وسر صناعة الإعراب، دليل على أهميته في تدريس النحو العربي. وهي ذات طابع خاص تميّزها عن باقي التعليلات عند غيره من النّحاة.

– اهتمام ابن جني بالتثنية وتخصيصها بمؤلف منفرد، كان سببًا في إنهاء الخلاف بين نحاة العربية في تحديد طبيعة ألف التثنية، أهي إعراب أم حرف إعراب أم دليل على الإعراب وإنهاء ابن جني لهذا الخلاف بترجيحه لرأي سيبويه على أنّها حرف إعراب، لأنّها صارت من صيغة الكلمة، فهي كحرف الدال في كلمة "زيد" وحرف التاء في كلمة "قائمة"، والألف المقصورة في كلمة "حبلى".

– حرف الإعراب هو آخر حرف في الكلمة المفردة، أمّا في حالة التثنية والجمع المذكر السالم فهي الألف لا النون، لأنّ الألف تقرّ على حالها ولا تحذف في الإضافة، في حين النون تحذف في الإضافة، أمّا انقلاب الألف ياء في حالتي النصب والجر لا يمنع من أن تكون حرف إعراب بل دليل على تمكّن الاسم من الإعراب.

– لا تقدير إعراب في ألف في التثنية عند سيبويه وابن جني، لعدم توفر فيها نيّة الإعراب ولو كان في الياء منها في حالتي النصب والجر تقديرا، ولو كان في الياء منهما تقدير حركة لوجب أن تُقلب ألفا مثل "رَحَىً، وفتَىً"؛ لأنّ ما قبلها مفتوح، عكس الأسماء المقصورة التي بقدّر فيها الإعراب، لتوفّرها على نيّة الإعراب.

– ألف التثنية حرف إعراب وعلامة التثنية، ونظيرها ألف "حُبْلى" و"سَكْرى" الدالة على التأنيث فتتفقان على أنّهما حرفا إعراب وعلامة دالة، في حين حرف التثنية لا نيّة حركة فيه، وألف "حُبْلى" فيه نيّة حركة.

– يثنى بالألف ويجمع بالواو، لأنّ التثنية أكثر من الجمع بالواو، وجميع ما تجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحيحة، لأنّ لفظ واحدها موجود، وإنّما زيد عليه حرف التثنية، وليس ما يجوز جمعه يجمع بالواو، فلما شاعت التثنية فيمن عقل، وفيما لا يعقل، وفي المذكر وفي المؤنث، وكان الجمع الصحيح إنّما هو لضرب واحدٍ من الأسماء، كانت التثنية أوسع من الجمع فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون.

– إنّ الألف الملازمة لذان أو "تان" هي ألف التثنية، وقد سقطت الألف الأولى، والدليل على ذلك أنّها تنقلب ياءً في الجر والنّصب كألف التثنية، ما دلّ على أنّها ألف التثنية، وأن ألف ذا هي الساقطة، وليست ألف التثنية، عكس ما يعتقد الكوفيون أنّ الألف في "ذان" هي الألف الدالة على الكلمة المفردة وليست ألف التثنية.

– أسماء الإشارة والموصولة مثل "هذان" و"هاتان" و"اللذان" و"اللتان" أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها، وتثنيتها ليست حقيقية، بضم الواحد إلى نضيره، وإنّما صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، لئلا تختلف التثنية، لأنّ العرب يحافظون على التثنية أثر ما يحافظون على الجمع حتى أنّهم جعلوا الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد نحو: رجلٌ ونفرٌ وامرأة ونسوة، وبعيرٌ وإبلٌ، وواحدٌ وجماعةٌ، ولا نجد في التثنية شيئا من هذا.

– إنّ "هذان" ليس تثنية "هذا" وإنّما هو اسم صيغ ليدلّ على التثنية، فكما صيغ "أنتما" و"هما" ليدلُّ كلّ واحد منهما على التثنية، وهو غير مثنى تثنية حقيقية، بضم الواحد إلى نضيره على حدّ "زيد" و "زيدان".

– أحوال النون في التثنية ثلاثة أحوال، حيث تكون عوضًا من الحركة والتنوين في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا ولا معرفًا بالألف واللام، ونحو ذلك: رجلان فرسان غلامان وجاريتان؛ كما أنّها تكون عوضًا من الحركة وحدها، إذا اتصل الاسم بلام التعريف أو سبق بالنداء كقولنا: "الرجلان"، و"الزيدان"، فالنون ثَبَتَتْ في مع لام المعرفة كما ثبتت معها الحركة في نحو"الغلامُ"، و"الرّجلُ". كما تكون نون التثنية عوضًا عن التنوين وحده مع الإضافة قولنا: قام غلامَا زيدٍ، ومررتُ بصاحبي زيدٍ، فتحذف نون التثنية كما تحذف النون للإضافة، فلو كانت عوضًا من الحركة وحدها لثَبَتَتْ، فتقول: قام غلامان زيدٍ.

– نون التثنية ونون الجمع مختلفة، حيث تكسر حركة نون التثنية وتفتح نون الجمع للتمييز بينهما وتجنّب اللبس، كما أنّ نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنّ قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر.

– نون الأفعال الخمسة تقوم مقام الضّمة في الفعل المضارع، وثبات هذه النون في الأفعال الخمسة دليل على الرفع، وحذفها دليل على النّصب أو الجزم، كما أن ألف الأفعال الخمسة تختلف عن ألف الاسم المثنى، حيث إنّ الألف الأولى ليست حرف إعراب عكس الألف الثانية، فهي حرف إعراب، والغرض من الألف الأولى ليس ضمّ فعل إلى آخر كما هو الحال في الأسماء.

اعتماد ابن جني طريقة السؤال والجواب، ومناقشة سائل افتراضي في بيان صحّة الرأي أو فساده، طريقة تسهّل على المتعلّم فهم قواعد اللغة بطريقة أسرع، وتجنّبه الوقوع في الخطأ، وتساعده على تمييز صحيح الرأي من فاسده؛ كما أنّ مادة الكتاب مقدّمة في كتاب سر صناعة الإعراب بكيفية مفصّلة، ما يبيّن أنّ هذا الكتاب تعليمي بالدرجة الأولى، لبساطة طريقة عرضه وسهولة عباراته.

فمن خلال دراستنا لكتاب علل التثنية، تبيّن لنا أنّ ابن جني يسعى إلى إزالة الغموض على ألف التثنية وبيان صحّة قول سيبويه من باقي الآراء المتضاربة، كما أراد أن يبيّن لنا أنّ التعليل قطعة أساسية في النحو العربي، فبواسطته يمكننا فهم المسائل وتوضيحها.

ويبقى كتاب علل التثنية يشعّ بمعارف لغوية متنوعة، وأنّ دراسة واحدة لهذا الكتاب لا تكفي ولا تبيّن أهميته، وتكشف أسراره وبلورة أفكاره.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم "برواية حفص".
- الحديث النبوي الشريف.

1- ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد مهجة البيطار، دط. دمشق: دس، المجمع العلمي العربي.
2- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو تح: سعيد الأفغاني، دط. سوريا: 1957، مطبعة الجامعة السورية.
3- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، دط. القاهرة: 2009، ج1، دار الطلائع.
4- ابن السّكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دط. مصر: دس، دار المعارف.
5- ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، ط2. بيروت: 1996، عالم الكتب.
6- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، دط. الجزائر: دس، دار الهدى.
7- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. مصر: 1990، ج1، دار هجر.
8- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط2. مصر: دس، دار المعارف.
9- ابن منظور، لسان العرب، تح: نخبة من الأساتذة، دط. مجل 1، القاهرة: دس، دار المعارف.
10- ابن يعيش، شرح المفصل، تح: جماعة من العلماء، دط. ج3،4، مصر: دس، الطباعة المنيرية.
11- أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشّيرازيّ، اللُّمع في أصول الفقه، تح: محي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي، ط1. دمشق: 1995، دار الكلم الطيب.
12- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليّات، فهرسة: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2. بيروت: 1998، مؤسسة الرسالة.
13- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، ط1. دمشق: 1995، ج1، دار الفكر.
14- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصّار، ط1. بيروت: 2002، دار الكتب العلمية.

15- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: حسان عباس، دط. مجل 03، بيروت: دس، دار صادر.

16- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2. القاهرة: 1979، ج4، المجلس الأعلى للشؤون الدينية.

17- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط2. مصر: دس، ج1، ج2، المكتبة العلمية.

18- أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1. ج1، ج2، القاهرة: 1954، إدارة إحياء التراث القديم.

19- أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تح: أحمد فريد أحمد، دط. القاهرة: دس، ج2، المكتبة التوفيقية.

20- أبو الفتح عثمان بن جني، علل التّثنية، تح: صبحي التميمي، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط2، الجزائر: 1991، دار الهدى.

21- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، تهذيب لسان اللسان: المكتب الثقافي لتحقيق الكتب، إشراف الأستاذ: عبدأ. علي مهنا، ط1. ج2، بيروت: 1993، دار الكتب العلمية.

22- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النفائس.

23- أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السُّهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه، تح: محمد إبراهيم البنّا، دط. دس، مطبعة السعادة.

24- أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. ج1، بيروت: 1996، مؤسسة الرسالة.

25- أبو بكر محمد بن الحسين الزّبيديّ الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. مصر: دس، دار المعارف.

26- أبو حيّان الأندلسي، تقريب المقرّب، تح: عفيف عبد الرحمان، ط1. بيروت: 1982، دار المسيرة.

27- أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علميّ الصّرف والنّحو، للإمام جمال الدين محمد بن مالك الطّائي، دط. الجزائر: دس، مطبعة المعارف.

28- أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب، ط1. بيروت:1991، ج3، دار الكتب العلمية.
29- أبو محمد عبد اللّه جمال الدّين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 2008، المكتبة العصرية.
30- أبو منصور عبد المالك الثعالبي النيسابوري، يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، ط1. بيروت: 1983، ج01، دار الكتب العلمية.
31- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزُولي، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: دط. مصر: أم القرى، أحمد نيل، حامد.
32- أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، ط3. بيروت: 1983، ج1، عالم الكتب.
33- أحمد أمين، النقد الأدبي، ط3. ج2، القاهرة: 1963، مكتبة النهضة المصرية.
34- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط7. ج1، القاهرة: دس، مكتبة النهضة المصرية.
35- أحمد سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دط. القاهرة: دس، دار المعرفة الجامعية.
36- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، دط. الإسكندرية: 1994، دار المعرفة الجامعية.
37- إميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1. بيروت: 1992، دار الجيل.
38- برجشتر، التطوّر النّحوي للغة العربية، إخراج وتعليق: رمضان عبد التّواب، ط2. القاهرة: 1994، مكتبة الخانجي.
39- تمّام حسّان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، دط. القاهرة: 2000، عالم الكتب.
40- تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994، مطبعة النجاح الجديدة.
41- تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4. القاهرة: 2000، عالم الكتب.
42- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تقديم: إبراهيم صحراوي، دط. ج2، الجزائر:1993. موفم للنشر، سلسلة الأنيس.
43- جلال الدين السيوطي، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، ط1. ج 1، بيروت: 1998.

44- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن محمد حسن، إسماعيل الشافعي، ط1. بيروت، 1998، دار الكتب العلمية.

45- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، ط3. القاهرة: دس، ج1،ج2، دار التراث.

46- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. ج2، دب: 1979، دار الفكر.

47- جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1. القاهرة: 1986 ج2، دار الفكر العربي.

48- الحسن بن القاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ونحمد نديم فاضل، ط1. بيروت: 1992، دار الكتب العلمية.

49- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1. عمان: 2000. دار الشروق.

50- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، دط. الكويت: 1974. مطبوعات جامعة الكويت.

51- ديوان أبي نواس، دط. بيروت: دس، دار صادر.

52- ديوان المتنبي، دط. بيروت: 1983، دار بيروت.

53- رحاب خضر عكاوي، موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، ط 1. لبنان: 1993،ج3 دار الفكر العربي.

54- رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات: العبرية والسريانية والحبشية، ط2. القاهرة: 1983، مكتبة الخانجي.

55- سعود بن غازي أبوتاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ط1. القاهرة: 2005، دار غريب.

56- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دط. دب: 1994، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

57- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دط. ج1،ج2، القاهرة: دس، مكتبة الخانجي.

58- الشريف الجرجاني، التعريفات، دط. بيروت: 1985، مكتبة لبنان.

59- الشيخ محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، دط. بيروت: 2005، دار الكتاب العربي.

60- الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة، دس، دار المعارف.

61- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2. القاهرة: 1978، دار المعارف.

62- عبد الرحمن محمد إسماعيل، "المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية"، بحوث كلية اللّغة العربية، السعودية: 1405 1406هـ، العدد الثالث.

63- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد العوامل المئة، عناية، أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستانيّ، ط1. السعودية: 2009.

64- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دط. العراق: 1982، مجل1، دار الرشيد.

65- عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة الأدب.

66- عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، دط. الرياض: 1429هـ.

67- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دط. بيروت: 1986، دار النهضة العربية.

68- عبده الرّاجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دط. بيروت: دس، دار النهضة العربية.

69- عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، دط. بيروت: 1981، معهد الإنماء العربي.

70- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1. القاهرة: 2007، دار غريب.

71- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ط2. القاهرة: دس، عالم الكتب.

72- فاضل صالح السامرائي، ابن جنّي النحوي، دط. بغداد: 1969، دار النذير.

73- فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، دط. القاهرة: 1950، مكتبة الأنجلو المصرية.

74- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النّجار، ط4. القاهرة: دس، ج2، دار المعارف.

75- مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط3. سوريا: 1995، دار الفكر.

76- مالك بن سالم بن مطر المهذري، الممتع في شرح الأجرومية، تقديم: مقبل بن هادي الوادعيّ، ط1. اليمن: 2004، مكتبة صنعاء الأثرية.
77- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: محمد المصري، ط1. دمشق: 2000، دار سعد الدين.
78- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، دط. القاهرة: 1983، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
79- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة: دس، دار المعارف.
80- محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2. بيروت: 2008. دار الكتب العلمية.
81- محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدمة الأجرومية، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة مسلم.
82- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1. بيروت: 1985، مؤسسة الرسالة.
83- محمد علي التَهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، تح: علي دحروج، مراجعة: رفيق العجم، ط1. لبنان: 1996،ج2، مكتبة لبنان ناشرون.
84- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1989، عالم الكتب.
85- محمد مرتضى الحسيني الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، مراجعة: أحمد مختار عمر وآخرون، دط. الكويت: 1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ج30.
86- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي- 5- الدولة العباسية، ط6. بيروت: 2000، ج5، المكتب الإسلامي.
87- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4. مصر: 2004، مكتبة الشروق الدولية.
88- مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، دط. بغداد: 1980، دار الجاحظ.
89- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986 دار الرائد العربي.
90- نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، المنصف في النحو واللغة والإعراب، تح: نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، ط2. حمص: 1990، دار المعارف.
91- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ط1. دمشق: 1986، ج1، دار الفكر.

92- وهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشّجريّ، تح: محمود محمد الطناحي، ط1. مصر:1992، ج1، مطبعة المدني.

فهرس الموضوعات

مقدمة.. 02

تمهيد:

التّعريف بابن جني وعصره

I- لمحة تاريخية عن عصر ابن جنّي 10
1- الحالة السياسية.. 10
2- الحالة الثقافية والعلمية.. 11
II- التّعريف بابن جني.. 12
1- شيوخه.. 13
2- مذهبه الكلامي 13
3- مذهبه النّحوي.. 14
4- صحبته لأبي علي الفارسي.. 14
5- صحبته للمتنبي 14
6- ابن جني النّحويّ والصّرفيّ.. 15
7- تلاميذه 16
8- مؤلفاته.. 16
9- وفاته... 17
10- أثره فيمن بعده... 17

الفصل الأوّل:

القياس وأقسام العلّة في النّحو العربيّ

I- القياس النحوي وأنواعه.. 19
1- مفهوم القياس لغة واصطلاحا... 19
2- شروط القياس.. 20
3- أنواع القياس... 20
1-3- القياس المنطقي.. 20
2- 3- القياس الأصولي (الشّرعي).. 21

3-3- القياس النّحويّ.. 22
4- أنواع القياس النّحويّ.. 22
4-1- قياس العلّة.. 22
2- 4- قياس الشّبه.. 23
4-3- قياس الطرد.. 23
5- العلّة الجامعة.. 24
6- الحكم.. 24
II- العلّة والتّعليل في النّحو العربيّ.. 24
مفهوم العِلَّة والتّعليل.. 24
1- تعريف العلّة لغةً.. 24
2- تعريف العلّة اصطلاحًا.. 25
3- تعريف التّعليل لغةً.. 26
4- تعريف التّعليل اصطلاحًا.. 26
III- أوجه الاختلاف والتوافق بين التّعليل النحويّ والتفسير في المنهج التحويلي....... 27
IV- الفرق بين العلّة والسّبب.. 28
V- أقسام العِلّة.. 29
1- العلّة الفلسفية (المنطقية).. 29
2- العلّة الفقهية.. 30
3- العلّة النّحوية.. 30
VI- النحو والمنطق.. 31
VII- النحو وأصول الفقه.. 31
VIII- مراحل نشأة العلّة النّحوية وتطوّرها في النحو العربيّ.. 31
1- مرحلة النشوء والتّكوين.. 32
2- مرحلة النمو والارتقاء.. 33
3- مرحلة النّضج والازدهار.. 36
4- مرحلة المراجعة والاستقرار.. 39
IX- موقف المحدثين من العلّة النحوية والتّعليل.. 40

1- آرا ء المحدثين في العلّة والتّعليل في ضوء الموروث النحويّ.................... 40
1-1- إبراهيم مصطفى.. 40
1-2- شوقي ضيف.. 41
1-3- مهدي المخزومي.. 41
1-4- عباس حسن.. 42
1-5- علي النجديّ.. 42
2- آرا ء المحدثين في العلّة والتّعليل في ضوء المناهج اللغوية الحديثة.......... 43
تمّام حسّان.. 43
X- نظرية التّعليل في النحو العربيّ.. 44
XI- أقسام العلّة النّحوية.. 45
1- تقسيم ابن السّرّاج.. 45
2- تقسيم الزّجاجي.. 46
2-1- العلل التّعليمية.. 46
2-2- العلل القياسية.. 47
2-3- العّلة الجدلية النّظرية.. 47
3- تقسيم السّيوطي.. 48
3-1- التّقسيم الأوّل.. 48
3-2- التّقسيم الثاني.. 48
XII- شروط صحة العلّة.. 49
XIII- مسالك العلّة.. 50

الفصل الثّاني:

أقسام العلّة عند ابن جني

I- العِلّة عند ابن جني 52
II- أقسام العلّة النّحوية عند ابن جني.. 54
1-العلّة المُوجِبَة.. 54
2-العلّة المُجَوِّزة.. 54

III- عِلّة العلّة بين ابن السّراج وابن جني........................ 55
IV- بعض المسائل المتعلقة بالعلل عند ابن جني........................ 56
1-تخصيص العلل.. 56
2-تعارض العلل.. 57
1-2- الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر........................ 57
2-2- الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان.............. 57
3- التّعليل بعلّتين.. 57
4- إدراج العلّة واختصارها.. 58
5- دَوْرِ الاعتلال.. 59
V- موقف ابن جني ممّن قال بفساد التّعليل النحوي........................ 59
VI- نظرية العامل في النّحو العربيّ.. 62
1-تعريف العامل 63
2-أنواع العوامل.. 63
VII- موقف ابن جني من نظرية العامل.. 64
VIII- أنواع العوامل عند ابن جني.. 66

الفصل الثّالث:

المثنّى والملحق به

I- مفهوم التّثنية في اللّغة والاصطلاح 71
II- أصل التّثنية.. 73
III- أقسام المثنّى.. 74
IV- شروط التثنية.. 77
V- طرائق التّثنية.. 79
VI- ألفاظ مثناة تثنية غير حقيقية لغرض ما.. 82
1-ما يراد به التكثير.. 82
2-ما هو جمع في المعنى.. 83
3- ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه.. 83

4-ما لا يصلح للتجريد... 83
5- ما لا يصلح لعطف مثله عليه على سبيل التّغليب.......................... 83
6-ما يغلب على صاحبه لخفته ولشهرته... 84
VII- ملحقات المثنى.. 87
1- اثنان واثنتان، وثنتان في لغة تميم.. 87
2- كِلَا وكِلتَا... 88

الفصل الرّابع:

علل التّثنية عند ابن جني

I- وصف كتاب علل التّثنية.. 94
II- آراء النحاة في ألف التثنية.. 97
1- قول سيبويه في ألف التّثنية 98
2- قول أبي إسحاق الزّجاج في ألف التثنية................................... 98
3- قول أبي الحسن الأخفش في ألف التثنية.................................. 99
3- قول ابن جني في ألف التثنية.. 100
III- الاعتراضات التي تردُ على القول بأنّ ألف التّثنية حرف إعراب................ 104
IV - موقف ابن جني من آراء النّحاة في ألف التّثنية............................ 107
1- موقف ابن جني من قول أبي الحسن الأخفش.............................. 108
2- موقف ابن جني من قول أبي عمر الجرمي في ألف التّثنية................... 109
3- موقف ابن جني من قول الفرّاء وأبي إسحاق الزّيادي وقطرب في ألف التّثنية........ 110
V- مسائل متفرقة في الكتاب.. 112
1- ثبات الألف في المثنّى.. 112
2- لا تقدير إعراب في ألف التّثنية... 113
3- اعتراض على كون النّون عوضًا... 115
4- ألف التأنيث في حُبْلَى.. 116

5- تشديد نون المبهم.. 116
6- لِمَ يثنى بالألف ويجمع بالواو؟ 117
7-تثنية المبهم.. 118
8-أحوال نون التثنية... 127
9- حركة نوني التثنية والجمع... 130
10 - نون الأفعال الخمسة.. 134
خاتمة.. 141
المصادر والمراجع... 147
فهرس الموضوعات.. 155